وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـاي 1945م - قالمـة
كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجيّة موجّهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية ل.م.د
في مقياس:

مـدارس ومنـاهـج

من إنجاز: د. فوزية زنقوفي

السنة الجامعية: 2018-2019م.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....**1**

الفصل الأول: الإسهام النظري للبحث الاجتماعي وتصنيفات المناهج العلمية

أولا: ماهية البحث العلمي وأهميته.....**4**

ثانيا: المنهج العلمي وأهميّته.....**10**

1- مفهوم المنهج العلمي.....**10**

2- المساهمات الفكرية في تأسيس المنهج العلمي.....**12**

3- المعرفة العلميّة وتصنيفاتها.....**14**

4- الموضوعيّة والذاتيّة (التفكير الموضوعي والتفكير الذاتي) **17**

ثالثا: أبرز أنواع المناهج في البحوث الاجتماعيّة.....**18**

1- المنهج التجريبي.....**18**

2- المنهج الوصفي.....**26**

3- المنهج التاريخي.....**31**

4- المنهج المقارن.....**36**

5- منهج المسح الاجتماعي.....**40**

6- منهج دراسة الحالة.....**46**

7- منهج تحليل المضمون.....**51**

الفصل الثاني: أهمّ المدارس المنهجية الكبرى

أولا: المدرسة الإسلاميّة..... 61

ثانيا: المدرسة الماركسيّة..... 67

ثالثا: الماركسيّة المُحدَثة..... 74

رابعا: المدرسة الوضعيّة..... 78

خامسا: الوضعيّة المُحدَثة..... 82

سادسا: المدرسة البنائيّة الوظيفيّة وتطوّرها..... 86

سابعا: مدرسة التحليل النفسي..... 97

خاتمة..... 99

المراجع..... 100

مقدمة

يُنظَر إلى البحث الاجتماعي كشكل من أشكال النشاط الاجتماعي المنظَّم الذي يرتبط أساسًا بغيره من الأنشطة الاجتماعيّة الأخرى، حيث أصبح الباحث الاجتماعي يعتمد أكثر من ذي قبل على الدعم الذي يوفّره له المجتمع الكبير الذي بدوره يعلّق باستمرار آمالًا كبيرة على المعلومات التي يوفّرها البحث الاجتماعي الموجَّه نحو اقتراح وصياغة الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعيّة.

ولو نظرنا إلى المستوى العالمي لوجدنا أنّ المصادر التي توفّر الدعم اللازم لإنجاز البحوث الاجتماعيّة تنحصر في جمع المعلومات والتطوير المستمرّ للمعرفة العلميّة. لذلك يتّضح تقدّم المعرفة الإنسانيّة عمومًا وتطوّر العلوم الاجتماعيّة خصوصًا في أسلوب التفكير العلمي، لأنّ المعرفة الإنسانيّة ما هي إلّا ثمرة الظروف التاريخيّة والشروط الاجتماعيّة التي تنتج فيها.

فالبحث الاجتماعي ينطوي على جهود منظَّمة تسعى إلى استنباط معلومات دقيقة ومفصّلة من الناحية التطبيقيّة أو المجتمعيّة (الميدان العملي والواقع الاجتماعي) دون إغفال القيمة العلميّة للمعرفة النظريّة، لأنّ الإسهام النظري للبحث الاجتماعي يرتكز على اختبار الفروض، صياغة المفاهيم والقضايا، تكوين البناءات النظريّة والتحقّق منها وتعديلها من أجل تفسير الملاحظات الامبريقيّة والظواهر الاجتماعيّة.

وعليه فقد اختلف العلماء في تحديد ماهيّة البحث العلمي، لكن هذا الاختلاف ليس قائمًا على الخلفيّة النظريّة وإنّما على أساس اختلاف الموضوعات المبحوثة والتخصّصات العلميّة في العلوم الاجتماعيّة. لذلك هناك مجموعة من التصنيفات للمناهج في العلوم الاجتماعيّة تعدّدت من حيث الخلفيّة النظريّة التي تعتمد عليها وطبيعة الموضوعات التي توظّف في معالجتها. والملاحظ أنّ التصنيفات في المناهج تتناول الجانب الفلسفي أو الجوهري من المناهج، لذلك تصنّف المناهج إلى فئتين رئيسيّتين: **المناهج القائمة على التحليل الكمّي للبيانات والدراسات الامبريقيّة** كالمنهج الوصفي والتجريبي ودراسة الحالة والمسح الاجتماعي، والفئة الثانية تتمثّل في **المناهج القائمة على التحليل البنيوي والمقارن** مثل المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

ولو تمعنّا النظر في الأبعاد الثلاثة التالية: المعرفة العلميّة والواقع الاجتماعي والوسائل المنهجيّة، لوجدناها تشكّل المحاور الأساسيّة للعلوم الاجتماعيّة التي يسعى مفكّروها إلى بناء معرفة علميّة تساعد في فهم وتفسير المجتمع وأجزائه وإمكانيّة التنبّؤ بما يُمكن أن يكون عليه، ثمّ الاستخدامات التطبيقيّة لهذه المعرفة.

وفي هذا السياق يندرج هذا العمل المتواضع في شكل مطبوعة تصنّف ضمن المبادرات العلميّة للبعد المنهجي والفكري في العلوم الاجتماعيّة، والتي تتضمّن محاضرات موجّهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعيّة في مقياس مدارس ومناهج (مقياس سنوي) موزّع على سداسيّين خلال العام الدراسي، حيث يشمل السداسي الأوّل تصنيفات المناهج العلميّة، والسداسي الثاني أهمّ المدارس المنهجيّة الكبرى. وحسب البرنامج الوزاري المقرّر حاولنا تسليط الضوء على الجانب العملي للبحث العلمي تماشيًا مع قدرات وكفاءات الطالب، كما تمّت إضافة بعض التطوّرات والاتّجاهات الحديثة إلى محتوى المدارس.

وتحقيقًا لهذا المسعى، توزّع محتوى المطبوعة على فصلين أساسيّين، يتناول الفصل الأوّل الإسهام النظري للبحث الاجتماعي وتصنيفات المناهج العلميّة، حيث تضمّن ماهية البحث العلمي وأهمّيته، المنهج العلمي وأهمّيته وأبرز أنواع المناهج في العلوم الاجتماعيّة. ويتناول الفصل الثاني أهمّ المدارس المنهجيّة الكبرى (المدرسة الإسلاميّة، الماركسيّة، الماركسيّة المُحدَثة، الوضعيّة، الوضعيّة المُحدَثة، البنائيّة الوظيفيّة وتطوّرها، ومدرسة التحليل النفسي).

والشكر لله العليّ القدير الذي وفّقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

والله وليّ التوفيق

د. فوزية زنقوفي

الفصل الأول

الإسهام النظري للبحث الاجتماعي وتصنيفات المناهج العلمية

أولا: ماهية البحث العلمي وأهميته

إنّ البحث العلمي مفهوم مكوّن من البحث وهو مصدر الفعل الماضي "بحث"، بمعنى فتّش، تقصّى، تتبّع، تحرّى، حاول واكتشف. وبمعناه اللغوي الطلب والتقصّي للحقيقة، أمّا كلمة العلمي فهي منسوبة إلى لفظة علم وتعني المعرفة، الدراية وإدراك الحقائق. فالعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكلّ ما يتّصل بها.

وعليه فالبحث العلمي هو ذلك التقصّي المنظّم باتباع أساليب ومناهج علمية محدّدة للحقائق العلمية، بقصد التأكّد من صحّتها وتعديلها أو إضافة الجديد إليها [1].

ولكن مهما اختلف الخبراء والباحثون في تعريف البحث العلمي، فإنّ الجميع متّفق على أنه الوسيلة المستخدمة للوصول إلى حقائق الأشياء، ومعرفة كلّ الصلات والعلاقات التي تربط بينها، ذلك أنّ هدف العلم هو البحث عن الحقائق، والبحث هو السعي للإجابة عن التساؤلات وحلّ المشاكل [2].

إذن تظهر الحاجة إلى البحث عندما يكون هناك عدم وضوح في موقف ما أو حالة عدم التأكّد أو في حالة غياب حقيقة أو نقص للمعرفة.

وعليه فإنّ البحث العلمي هو وسيلة للبحث والاستقصاء المنظّم والدقيق، يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات [3].

ومن الجدير بالاهتمام أنّ بعض الباحثين عندما يُقْدِمون على إجراء دراسة، يعتقدون أنّ عملية تجميع الكثير من الآراء والأفكار حول الظاهرة موضوع البحث هي الطريقة الصواب لإجرائه، ويظنون أنهم قاموا ببحث علمي.

إنّ عرض آراء الآخرين شيء مهمّ ومفيد، ولكنه لا يحلّ المشكلة موضوع البحث، فحلّها ودراستها يكون عن طريق الأسلوب العلمي الذي يتطلب الالتزام بخطوات البحث العلمي وطرقه وشروطه وأساليبه.

1- محجوب عطية الفائدي: **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات على المجتمعات الريفية**، جامعة عمر المختار البيضاء، الجمهورية العربية الليبية، 1994م، ص20.

2- الهادي محمد محمد: **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة-مصر، 1995م، ص29.

3- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي**، القاهرة-الشارقة، 2006م، ص451.

فمن **شروط البحث العلمي:** الأمانة، الجدّيّة، الطموح، السلوك الطيّب والمتّزن والسير في اتجاه سليم ومنطقي، للكشف عن الحقائق من خلال الملاحظات والتجارب والتساؤلات حول مواضيع المعرفة البشرية.

ومن الشروط الأساسية الواجب توافرها في البحث العلمي هي الأصالة، والتي يقصد بها ذلك السلوك العلمي في كلّ طرق البحث ووسائله ومنهجه لتحقيق الهدف منه بذكاء ونظام ومنطق وأمانة علمية.

وهناك شرط آخر وهو الابتكار، بمعنى إضافة جديدة أو الكشف عن شيء جديد، ويعني ذلك القراءة الواسعة لما كتبه السابقون والمعاصرون في الموضوع، لأنّ القراءة هي نصف الابتكار، والذكاء متمّم لها في الكشف عن الجديد وابتكاره [1].

لذلك لا يمكن للبحث العلمي أن يكون في غاية الأهمية دون وجود على الأقل واحد من هذين الشرطين (الأصالة والابتكار)، كما أنه لا يمكن متابعة أي بحث يهدف للوصول إلى تحقيق نتائج معينة أو للكشف عن حقائق مهما كان نوعها دون اللجوء إلى كتابات وتحقيقات وبحوث سابقة في الموضوع نفسه، بمعنى أنّ الاتصال المستمر قبل وأثناء البحث بكلّ مصدر معلومات، من شأنه أن يضيف عناصر جديدة مفيدة في الموضوع المبحوث.

وعمومًا فإنّ البحث العلمي يجب أن يبني نتائجه بصفة أساسية على الحقائق وتجميع الحقائق، فالباحث كما سبق يمكن أن يتعرّف على ما يمكن أن تكون عليه آراء الخبراء المفيدة لأغراض التعزيز والتأكيد، ولكنها لا تحلّ محلّ الحقائق. وبعد أن يتأكّد الباحث من الحقائق، فإنه يقوم باختبار وتحرّي النتائج التي يصل إليها بجميع الطرق الممكنة، للتأكّد من أنه على صواب فيما انتهى إليه من نتائج، وذلك من خلال وضعه لبعض الأسئلة، مثلا هل يتّفق الحلّ مع جميع الحقائق المعروفة؟ وهل الحقائق واضحة وكافية لتأييد النتيجة التي وصل إليها؟... [2].

ووفقا لهذه الشروط العلمية، **يتطلّب البحث العلمي** ما يلي:

- توفّر الغطاء المادّي الذي يتطلّب الكثير من النفقات على الطباعة، الإقامة، السفر...إلخ.
- إجراءات وعمليات النشر، فهناك العديد من الأبحاث الجيدة قد رُفضت بسبب أنها لا تحمل عناوين جذّابة وبراقة، كذلك أنّ طول وتعقيد إجراءات التحكيم قد أفقدت الحماس للقيام بالبحث العلمي.
- تدعيم وحماية حقوق المؤلف، وهذا يتطلب سنّ التشريعات وتطبيقها لحماية الإنتاج الفكري.

1- مبارك محمد الصاوي محمد: **البحث العلمي -أسسه وطريقة كتابته-**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة-مصر، 1992م، ص25.

2- طلعت همام: **سين وجيم عن مناهج البحث العلمي**، ط3، مؤسسة الرسالة بالاشتراك مع دار عمار، بيروت-لبنان، 1989م، ص38،39.

– البيئة الجامعية، فمن الضروري توافر بيئة علمية مناسبة للباحث لاعتبار عمله البحثي جزءًا من عطائه الجامعي.

– المراجع العلمية ومصادر المعرفة التي نعاني من ندرتها وقلّتها في المكتبات العربية، ممّا يشكّل عقبة رئيسية في القيام بالبحث العلمي الجادّ والمتميّز [1].

وبناءً على هذه الشروط والمتطلّبات تتّضح **أهداف البحث العلمي** في:

– أنّ عملية البحث العلمي ليست بالعملية البسيطة، بل هي عملية معقّدة وشاقّة، تستلزم الكثير من الجهد المنظّم والفحص الدقيق والاختبار الناقد والتقصّي الدقيق والتحليل الصادق والنزيه، ممّا يجعل البحث العلمي يهدف إلى تنمية المعرفة البشرية وتطويرها بما يحقّق التقدّم العلمي والحضاري، فالإنسان يعتمد أساسا على البحث العلمي من أجل إبراز الحقائق وكشف الخفايا حتى يعيش على يقين بما حوله، بعيدًا عن الشكوك والخرافات، أين يضع حدًّا للأساطير والأوهام وغير ذلك من الأمور التي تتسبّب في تقهقر الشعوب وتقف أمام التقدّم الحضاري الإنسانيّ.

لذلك فإنّ البحث العلمي يخدم غايات عامة وليس خاصة، ومن ثمّ تكون نتائجه عامة وقابلة للنشر والنقل إلى الغير، كما أنّ البحث العلمي يُستعمل في سبيل الوصول إلى نتائج بطريقة منظّمة مقنّنة وهي ما تسمى بالطريقة العلمية أو المنهج العلمي [2].

إنّ البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يهدف إلى الحصول على المعرفة بغية خدمة أغراض اجتماعية، فهو ينطلق أساسا من مشاكل اجتماعية واقعية كالانحراف، الطلاق، العنف... وفي المقابل فإنّ البحث في العلوم الطبيعية يهدف إلى الحصول على المعرفة للكشف عن أسرار الطبيعة وفهم العالم على حقيقته. والمهمّ أنّ العامل المشترك بين جميع البحوث يتمثّل في استخدامها للمنهج العلمي.

وعموما فإنّ للبحث العلمي أهدافا عديدة ومتنوعة ومختلفة، ولقد حاول العلماء تحديدها في عدّة قضايا نذكر منها: الوصف، التفسير، الوصول إلى معارف وحقائق جديدة، التنبّؤ، التحكم، التطبيق العملي، حلّ المشاكل الإنسانيّة والعلمية.

وإذا قمنا بتحليل هذه الأهداف نجد ما يلي:

– ترى المدرسة الوصفية أنّ وظيفة العلم الجوهرية هي الوصف، لأنّ وصف الوقائع ووصف العلاقات القائمة بين معطيات الحسّ بأقلّ جهد عقلي وباقتصاد في التفكير هو هدف العلم. لكن يبقى الوصف ليس

1– منير الحمزة: **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة–الجزائر، 2011م، ص112.

2 – أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط8، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986م، ص50.

هو الغاية الوحيدة أو النهائية للبحث العلمي وليس هو الهدف الأخير الذي يسعى إليه منهجه، فهو يؤدّي دورا أوّليّا يساعد فقط في القيام بأدوار أخرى يتحقّق بفضلها المشروع العلمي، فلا يكفي الوصف في بناء العلم الذي يبدأ عندما نبدأ في تفسير هذه الوقائع.

– بالنسبة للتفسير فهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث أو الظروف والشروط، حيث يفترض التفسير الإيمان بمبدأ العلّيّة الذي يربط بين الأسباب والنتائج ويعتمد بدرجة كبيرة على العقل بخلاف الوصف الذي يعتمد أساسا على الحواسّ والملاحظة والتجربة، لكن هل بهذا المعنى؟، هل الوصف يناقض التفسير؟ أم أنهما يكمّلان بعضهما ولا يتناقضان؟.

إذا كان الوصف هو كشف الدلالات الظاهرة في المعطيات الحسية، فإنّ التفسير هو كشف الدلالات التي تتجاوز تلك المعطيات، وإذا كانت دلالات الوصف كيفيات حسّيّة تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، فإنّ دلالات التفسير مجرّدات عقلية لا ترتبط بالملاحظة والتجربة، وإذا كان الوصف يمدّنا بخبرات ومعلومات عن الموجودات والأشياء والظواهر، فإنّ التفسير يُحوّل تلك الخبرات والمعلومات إلى فروض تخضع للاختبار التجريبي، لنصل منها إلى تعميمات أو قوانين عامة [1].

– وقد يقوم الباحث العلمي ببحث علمي من أجل الوصول إلى الحقائق والمعارف الجديدة، لا كغاية قصوى، بل بهدف التنبّؤ والتحكّم والسيطرة والتطبيق العملي وحلّ المشاكل التي قد تعترض تقدّمه، لأنّ الهدف الأخير من البحث العلمي هو حلّ المشاكل الإنسانيّة والعلمية التي قد تعترض التقدّم البشري والاقتصادي والعلمي، فالعلماء يحاولون إيجاد حلول ملائمة للمشاكل التي تهدّد حياة البشرية أو التي تقلّل من تحقيق الرفاهية والسعادة.

لذلك يعتبر البحث العلمي تكوينا مرنًا، مستمرًّا، متواصلاً وتدريبًا على التحكّم والتفسير والتحليل والتنبّؤ، لنصل في الأخير إلى اكتشاف الحقيقة، بحيث نستفيد من معرفتها والتحكّم في معطياتها [2].

وعلى ضوء ما سبق تتّضح **خطوات البحث العلمي** في:

– اختيار موضوع البحث (مشكلة، ظاهرة، حدث اجتماعي).

– كتابة مشروع بحث بما فيه تصميم البحث وكيفية إجرائه.

– جمع المعلومات والبيانات النظرية والميدانية.

– تنظيم المعلومات المجمّعة مع تطبيق المنهج المتّبع عليها وعلى الدراسة ككلّ.

1– عبد المعطي محمد علي، السرياقوسي محمد: **أساليب البحث العلمي**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988م، ص82.

2 - Ahmed Taleb: **Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (guide du chercheur)**, traduction: Bendimered Nacera, Edition Dar el Gharb, Oran-Algérie, 2004, P30.

– تفسير البيانات والمعلومات ثمّ تبويبها وتحليلها.

– الخلاصة وهي تضمّ النتائج والتوصيات [1].

وتُنجز هذه الخطوات عبر ثلاث مراحل:

- **المرحلة التحضيرية** والتي تتضمّن اختيار مشكلة البحث وصياغة عنوانه، إعداد خطة البحث، كتابة المقدمة، الإشارة إلى أهمية الدراسة، بيان هدف البحث والغرض منه، تحديد مفاهيم الدراسة، تصميم تساؤلات الدراسة وفروضها، تحديد نوع الدراسة، تحديد المنهج المستخدم، تحديد مجتمع البحث (اختيار العينة)، الإشارة إلى الدراسات والبحوث السابقة وإيضاح مجالات الدراسة.
- **المرحلة الميدانية** وهي مرحلة جمع البيانات.
- **المرحلة النهائية** أين يتمّ تفريغ البيانات وجدولتها، معالجتها إحصائيّا، تحليل وتفسير البيانات، الكشف عن القضايا التي يثيرها البحث، الخاتمة وكتابة التقرير النهائي للبحث أو النتائج النهائية، وصولًا إلى وضع المراجع والملاحق [2].

وإجمالًا لما سبق، **تُقسّم** البحوث العلمية حسب اتفاق ذوي الاختصاص كما يلي:

– التقسيم على أساس المجال العلمي (البحوث في مجال العلوم الطبيعية، البحوث في مجال العلوم الاجتماعية، البحوث في مجال الإنسانيّات).

– التقسيم على أساس الهدف النهائي (البحوث العلميّة البحتة، العلوم العلميّة التطبيقيّة).

– التقسيم على أساس الوسائل (البحوث الكمّيّة، البحوث الكيفيّة أو النوعيّة).

– التقسيم على أساس المجال (البحوث المكتبيّة أو الوثائقيّة، البحوث الميدانيّة، البحوث التجريبيّة، البحوث التتبّعيّة أو التطوّريّة*، بحوث التماثل أو المحاكاة).

– التقسيم حسب الوظيفة والغرض (بحوث أساسية، بحوث تطبيقية، بحوث التقويم) [3].

1– حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: **ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، 1977م، ص190.

2– بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص98.99.

* يقوم الباحث فيها بدراسة تتبعية، على مدار فترة زمنية خلال المراحل العمرية المختلفة، أو في دراسة مدى التغيّر في اتجاهات وسلوك مجموعة من المستهلكين الدائمين على مدار فترات زمنية معينة.

3– سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام –الأسس والمبادئ–**، عالم الكتب، القاهرة–مصر، 1976م، ص108.

ممّا سبق يشكّل الواقع الاجتماعي بأبعاده التاريخية وبقضاياه ومشاكله، ميدان علوم المجتمع ومداخلها ويحدّد في نفس الوقت منظوراتها، وبغضّ النظر عن اختلاف تصوّرات هذه العلوم واهتماماتها وتفسيراتها، فإنها تسعى إلى اكتشاف الحقيقة والارتفاع بمستوى كفاءة أدوات البحث [1].

ولقد تطوّر البحث في العلوم الاجتماعية بفضل الإسهامات العلمية للاتجاهات الفكريّة خاصّة الاتّجاه الوضعي والماركسي، فالاتجاه الوضعي الذي يمثله "**أوغست كونت**" (1789–1857م) في فيزيائه الاجتماعية والديناميكية، يعتبر سوسيولوجيا مُؤسسة على نموذج المنهج العلمي، والذي يرى بأنّ العادات الاجتماعية كافية لتفسير مجموع سلوكاتنا، بسبب فعاليّة الأعراف السائدة.

أمّا الاتجاه الماركسي فهو محاولة لإضفاء طابع الوضعّية على السوسيولوجيا من خلال دراسة المجتمع انطلاقا من التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقاته، أي بين البيئة التحتيّة والبيئة الفوقيّة.

1 – نبيل السمالوطي: **علم الاجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث–**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1991م، ص9.

ثانيا: المنهج العلمي وأهميته

1- مفهوم المنهج العلمي

المنهج بوزن المذهب، والمنهاج هو الطريق الواضح، وفي اللغة الإنجليزية فإنّ كلمة Method تعني النظام والترتيب وطريقة عمل شيء [1]، وتقابلها باللغة الفرنسية Méthode، وهما كلمتان مأخوذتان من الأصل اليوناني Méthodos، الذي يتألّف من مقطعين: "Méta" بمعنى "بُعد" و "hodos" بمعنى "طريق"، وهذا يدلّ من الناحية الاشتقاقية على معنى السير تبعا لطريق محدّد، وهي نفس الدلالة الاشتقاقية للكلمة العربية "المنهج" والتي يقصد بها الطريق الواضح المحدّد [2]. وبهذا يتفق التعريف اللغوي مع التعريف الاصطلاحي إلى حدّ كبير، والذي يشير إلى أنّ المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتمّ وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها [3].

وبالرجوع إلى العهد اليوناني، فقد استعمل **أفلاطون** كلمة المنهج للدلالة على البحث أو النظر أو المعرفة، كما استعملها **أرسطو** بمعنى البحث [4]. لذلك فإنّ المفهوم الحديث للمنهج لا يتعدّى العصر الذي عاش فيه **فرانسيس بيكون** في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى جانب **ديكارت** الذي ساهم بدور فعّال في تطوير المنهج العلمي عن طريق النقد اللاذع الذي وجّهه لأساليب البحث التي سبقت العصر الذي عاش فيه خصوصا القياس الصُّوري [5]، وهذا يتلخّص في تلك الانتقادات التي وجّهها **ديكارت** و**بيكون** إلى الفلسفة اليونانية على وجه التحديد. ثم تطوّر مفهوم هذا المصطلح في "**علم المناهج**"، فأخذ معنىً اصطلاحيا محدّدا يعني طائفة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدّد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

1- Gérard Durozoi, André Roussel Nathan: **Dictionnaire de philosophie**, Imprimé en France par I.M.E, 2003, p259.

2- نسيمة ربيعة جعفري: **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي –المذكرة، الرسالة، الأطروحة، كل التخصصات–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006م، ص85.

3- صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث القانوني للجامعيّين–علوم قانونية، علوم اجتماعية–**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر، 2003م، ص92.

4- عبد الرحمان بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م، ص3.

5- مصطفى عمر التير: **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس–ليبيا، 1995م، ص22.

ويعرّف **رابح تركي** المنهج بأنّه يشير إلى الطريقة التي يتّبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث، وبذلك يجيب هذا المفهوم على الكلمة الاستفهامية "**كيف؟**" أي كيف يدرس الباحث الموضوع الذي أمامه [1].

والجدير بالذكْر هنا أنّ الطريقة تختلف عن المنهج، فهي الكيفية الإجرائية التي يتّبعها الباحث في دراسة أيّ عنصر من عناصر المشكلة المبحوثة دون الخروج عن المعايير العامة التي تحدّد المنهج الذي تبنّاه الباحث في دراسة إشكاليته البحثية. فالطريقة هنا هي جزء لا يتجزّأ عن المنهج وليست كلّ المنهج، الذي يعدّ أشمل وأوسع من مفهوم الطريقة، لكونه يعني مجموع الطرق المتّبعة في تحقيق كلّ عملية من العمليات المتعدّدة التي يتضمّنها البحث، بالإضافة إلى الأدوات والمقاييس والاختبارات والإحصاءات والأساليب والتقنيات، التي تحتاج كلّ واحدة منها طريقة معيّنة لدراسة المشكلة البحثية، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

فالطريقة ما هي إلّا إحدى مكوّنات المنهج، فهي ترتبط به ارتباطا كلّيا. كما يستخدم اصطلاح المنهج في الفلسفة كمقابل للوسائل التي تحقّق المعرفة، بمعنى أنّ المنهج هو طريقة لإعادة الانتاج الفكري والفعلي المتعلّق بموضوع الدراسة [2].

وتعرّفه دائرة المعارف البريطانية بأنه مصطلح عامّ يشير إلى مختلف العمليات التي ينهض عليها أيّ علم من العلوم أو يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وعليه فإنّ المنهج طريقة للتفكير والبحث يُعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة [3].

ويشير الدكتور **مصطفى عمر التير** إلى المنهج على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية، أهمها أنّ الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقلّ عن الفرد وعن آرائه واتجاهاته وتصوّراته، وأنّ هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكّم فيها وتوجّهها بانتظام، وأنه بالإمكان التوصّل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها [4].

1- نسيمة ربيعة جعفري: **مرجع سابق**، ص85-86.

2- عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الاجتماعي -محاولة نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده-**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية- مصر، 1985م، ص23.

3- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص26.

4 - مصطفى عمر التير: **مرجع سابق**، ص23.

ويعرّفه **جمال زكي** بأنه الوسيلة التي يُمكِننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أيّ موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكّد من صلاحيّتها في مواقف أخرى، وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح نظرية، وهي هدف كلّ بحث علمي [1].

أمّا **علم المناهج** فهو الدراسة المنطقية والمنظّمة التي تحدّد مبادئ المناهج المتّبعة للوصول إلى الحقائق، موضوعه البحث في بناء العلوم بناءً نسقيّا، أي بنظام (الاستدلال، الاستقراء، التفكيك، الجمع والنقد)، وأسلوبه يتضمّن العمليات الإجرائية الملازمة للبحث العلمي في مختلف مراحله (الملاحظة، الفرضية، الاستنتاج).

وبصورة عامة فإنّ المنهج هو أسلوب منظّم أو خطّة أو استراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي تفيد في تحقيق أهداف البحث، باتخاذه منحى علميا يتميز بجمع المعلومات والوقائع عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة [2].

2- المساهمات الفكرية في تأسيس المنهج العلمي

لقد كانت المنهجية العلمية واضحة عند علماء المسلمين في مجال العلوم الكونية والتطبيقية، فلقد اعتمدوا في مختلف فروع المعرفة الإنسانيّة على أسس علمية تحتوي على أسلوب التفكير العلمي والدقة والاستنتاج، لأجل ذلك تميّز التفكير الإسلامي بالموضوعية، أين دعا علماء الإسلام إلى الالتزام بالأمانة العلمية والتجرّد الموضوعي والبحث عن الحقيقة. حيث يرى **البيروني** أنه على الباحث الاستدلال بالمعقولات وقياس الآراء بما يوافق العقل.

لقد توفّر للمسلمين منذ القدم الأسلوب العلمي والمنطقي في البحث، خاصة في مجال العلوم الطبيعية والكيمياء والطب والصيدلة والعلوم الكونية، فيؤكد **جورج سارتون** أنّ **ابن سينا** يعتبر من أعظم علماء الإسلام وأشهر مشاهير العلماء العالميين. كما يعتبر **الفارابي** من الأوائل المتقدّمين في تاريخ تقدّم الفكر.

وتؤكّد الشواهد العلمية أنّ **ابن الهيثم** قلّب الأوضاع القديمة وأنشأ علما جديدا، أبطل فيه علم المناظر، وأنشأ علم الضوء الحديث، وأنّ أثره في الضوء لا يقلّ عن أثر **نيوتن** في الميكانيكا. [3]

1- جمال زكي، السيد ياسين: **أسس البحث الاجتماعي**، نقلا عن عمر التومي الشيباني -مناهج البحث الاجتماعي-، منشورات مجمّع الفاتح للجامعات، طرابلس-ليبيا، 1989م، ص52.

2- علي معمر عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية -الأساسيات والتقنيات والأساليب-**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة-مصر، 2008م، ص14.

3- Gnansa Djassoa: **Méthodologie de la recherche scientifique en psychologie (Une démarche algorithmique)**, Presses Académiques Francophones, France, 2013, p33.

ويعتبر **البيروني** من أسمى المرجعيات العقلية التي عرفها التاريخ، وكذا **الغزالي** الذي يشهد له التاريخ بأنه من أعجب الشخصيات في تاريخ الإسلام. وتوضّح دائرة المعارف الفرنسية أنّ كتاب "الشريف الإدريسي" في الجغرافيا يعتبر أعظم وثيقة علمية جغرافية في القرون الوسطى. ويقول **بيكون** عن **ابن رشد** أنه فيلسوف متين متعمّق صحّح الكثير من أخطاء الفكر الإنسانيّ، وأضاف إلى ثمرات العقول ثروة ذات قيمة علمية منفردة عن سواها. أمّا **ابن البيطار** فيعتبر أعظم عالم نباتي ظهر في القرون الوسطى [1]. ونضيف إلى هذه المساهمات الفكرية، ما برهنته النظرية السياسية **لابن خلدون**، في أنها دراسة أصيلة للمسائل السياسية والظواهر الطبيعية الوثيقة الصلة بالإسلام والفكر السياسي، بالإضافة إلى فكرته السياسية الأساسية التي تدعم إيمانه المطلق بنظام الحكم الإسلامي، حيث تعتبر المقدمة بحثا في النقد التاريخي وفي علم الاجتماع، أين انصبّ اهتمام علماء الاجتماع العرب والغربيين على الفلسفة الاجتماعية التي وضعها ابن خلدون. لذلك يعتبر ابن خلدون من أعظم مفكّري الإسلام في العصور الوسطى، فهو الذي أسّس علم الاجتماع وأرسى قواعد النقد التاريخي، كما امتازت نظرياته السياسية بالأصالة والإبداع العلمي [2].

وبالرجوع إلى التطوّر التاريخي للمنهج العلمي، فقد انبثق تطوّر المنهج عن الفلسفة الأمّ على يد **فرانسيس بيكون** و**ديكارت** حيث كان **بيكون** من أشدّ المتمرّدين على التقاليد الأفلاطونيّة والأرسطيّة، فحاول تقديم نموذج لخطّة السير العملية، مركّزا على أنّ النظام هو سرّ كلّ شيء، وهذا ما يجبرنا على تجميع الوقائع واختزانها وتفسيرها بتبصّر وفقا لقوانين محدّدة. أمّا **رينه ديكارت** فقد اقتنع بأنّ العلم في صميمه هو الكشف عن العلاقات التي يمكن التعبير عنها تعبيرا رياضيا.

وفي هذا السياق، يرى **ميلتون بارون** أنّ المنهج العلمي هو شيء مشترك بين كلّ العلوم، يتطلّب وصف الوقائع التي تمّت ملاحظتها في ظلّ ظروف مضبوطة، يمكن تكرارها باستخدام إجراءات البحث [3].

بمعنى أنّ المنهج العلمي يحتوي على مجموعة من العمليات الأساسية والتي تتمثّل في الملاحظة، الوصف، الاستقراء والاستنباط.

1- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص53،54.

2- محمد زيان عمر: **البحث العلمي –مناهجه وتقنياته–**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص28.

3 – بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص28.

ومن **المبادئ العامّة التي تتّفق عليها العلوم كافة:** الموضوعية، الحيادية، عدم القفز في الاستدلال من مقدّمات جزئية إلى تعميمات مطلقة، التمييز بين مفهوم الارتباط والسببيّة مع الالتزام بالمفهوم الإجرائي الذي يشير إلى الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ممّا يسهّل عملية إخضاعها للتجربة والقياس.

وباعتبار أنّ المنهج هو نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند إليها الباحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية، فإنّ وظيفته لا تقتصر على تطبيق الإجراءات والقواعد المنهجية المستمدّة من النظرية، وإنّما هو تطبيق للنظرية وتسهيل الاتصال العلمي بين الباحثين. وبما أنّ الاستقصاءات أساسية للعلم، فمن الضروري ربطها ببناء منطقي منسّق، لأنّ الأداة الأساسية للمدخل العلمي القائم على استقصاء الحقائق هو المنطق [1]، كما أنّ المنهجية العلمية تتطلّب كفاءة في **الاستدلال.**

فا**لاستدلال** هو عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يُسلَّم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة بواسطة القول أو الحساب. فالرياضي الذي يجري العمليات الحسابية دون إجراء تجارب، فإنه يقوم بعملية استدلال.

إنّ هذا الاستدلال يوجد في كلّ فرع من فروع العلم وفي الحياة العملية. وهنا وجب أن نفرّق بين الاستدلال كعملية منطقية والاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة. لأنّ الاستدلال كعملية منطقية أولية هو كلّ برهان دقيق، مثل القياس أو الحساب، أمّا الاستدلال كمنهج، فهو السلوك العام المستخدم في العلوم، لكونه يعبّر عن التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى دون الالتجاء إلى التجربة، وذلك في مقابل المنهج الاستقرائي أو التجريبي القائم على الملاحظة والتجربة.

وإذا كان الطابع المميّز الرئيسي في كلّ استدلال هو الدقة والتسلسل المنطقي، فإنّ البرهنة هي استدلال يراعى فيه التسليم بصدق المقدمات، وبالتالي يرمي إلى إثبات صحة مقدمات معلومة. وبهذا فإنّ البرهنة تخبرنا بصدق ما تصل إليه من نتائج، لأنها تقوم على التسليم بصدق المقدمات [2].

3- المعرفة العلمية وتصنيفاتها

لقد اختلف العلماء والمفكّرون في مصادر **المعرفة** وطرق الوصول إليها، فالعقلانيّون ومنهم **ديكارت** يرون أنّ العقل الإنسانيّ هو الأساس للمعرفة، بينما يرى التجريبيّون أنّ التجربة هي المصدر الأساسي للمعرفة وأنها لا تنشأ في العقل إلّا إذا سبقتها إجراءات وعمليات وآثار حسية. ويؤكّد الاجتماعيون ومنهم

1- عبد الله عامر الهمالي: **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي-ليبيا، 1988م، ص19.

2 - طلعت همام: **مرجع سابق**، ص11،12.

إيميل دوركايم، على أنّ الظواهر الحسية والمدركات هي التي تؤدّي إلى تكوين الأفكار والتصوّرات النظرية التي تتجمّع في العقل، وإنّ المبادئ والنظريات لا تنبع من العقل المجرّد، وإنما مرتبطة بتصوّرات الإنسان وتفاعلاته مع المجتمع وظواهره [1].

وتصنّف المعرفة من حيث الموضوع إلى معرفة طبيعية وأخرى إنسانيّة، أمّا المعرفة من حيث الشكل والطبيعة، فتصنّف إلى معرفة حسية، معرفة فلسفية ومعرفة علمية.

وفي البحث عن تصنيفات المعرفة، فقد وضع علماء المنهجية العديد من التصنيفات لمراحل تطوّر الفكر الإنسانيّ أو ما يسمّى بطرق الحصول على المعرفة منها:

- تصنيف **أوغست كونت** (مرحلة التفكير اللاهوتي، المرحلة الميتافيزيقية والمرحلة العلمية التجريبية).
- تصنيف **شارلس بيرس**، والتي قسّمها إلى أربعة طرق:

– الطريقة المعتمدة على القناعات التقليدية، وذلك من خلال تمسّك الأفراد بما اعتادوا عليه من الحقائق.

– الطريقة المعتمدة على السلطة، بمعنى أنّ المعرفة تستمدّ من سلطة معينة، كالسلطة الدينية أو الاجتماعية، بحيث أنّ ما يصدر من السلطة هي حقائق لا تقبل الجدل والنقاش.

– الطريقة المبنية على البداهة، والتي تركّز على أنّ الأفراد يتفاعلون ويتّصلون في ما بينهم ممّا يمكّنهم من التوصّل إلى الحقيقة.

– الطريقة العلمية، التي تركّز على استخدام الأفراد للتجريب والموضوعية، وإثبات الفرضيات أو نفيها بأسلوب موضوعي [2].

- وهناك تصنيفات أخرى على أساس الطرائق القديمة، والتي تسمّى بأساليب التفكير القديمة أو الشعبية، حيث تتضمّن أسلوب العادات والتقاليد والخبرة الشخصية والسلطة والمحاولة والخطأ، وعلى أساس الطرائق الميتافيزيقية القائمة على الأسلوب الغيبي، أسلوب الاستدلال القياسي وأسلوب الاستدلال الاستقرائي [3].

1– علي معمر عبد المؤمن: **مرجع سابق**، ص38.

2 – أنور حسين عبد الرحمان وفلاح محمد حسن الصافي: **مناهج البحث بين النظرية والتطبيق**، التأميم للطباعة والنشر، كربلاء– العراق، 2005م، ص21،22.

3 – علي معمر عبد المؤمن: **مرجع سابق**، ص45.

ممّا سبق لا يمكن فهم منهج البحث العلمي دون أن نفهم معنى المعرفة العلمية ومكوّناتها، فالمعرفة هي "مجموعة المعتقدات والتصوّرات، المعاني، المفاهيم، الآراء والأحكام التي تتكوّن لدى الإنسان نتيجة مساعيه المستمرة للتعامل مع الظواهر الكونية" [1].

وبهذا فإنّ معرفة الإنسان لا تقتصر على شيء معيّن أو مجال معيّن، بل تتوسّع وتمتدّ لتشمل كلّ الظواهر الكونية وبحسب الظروف والوسائل المستخدمة.

لقد اختلف العلماء والمفكرون في مصادر المعرفة وطُرق الوصول إليها، لكون أنّ المعرفة مفهوم شامل وعامّ بكلّ ما يحيط بالإنسان من أحكام وتصوّرات ومفاهيم ومعتقدات في مختلف مجالات النشاط الإنسانيّ، وهذا لا يعني أنّ هذه المعرفة متناقضة وليست مترابطة، فهي تتّصف بالشمول والانتشار. وعلى الرغم من شمولية المعرفة، إلّا أنّ الإنسان توصّل إلى اكتشاف الكثير من المعارف، بحيث وضع لها أسسا ونظريات وقواعد بما يجعلها تنتظم في نسق معيّن.

فمعرفتنا بالشيء تؤدّي إلى الكشف عن مختلف جوانبه لكي يصبح موضوعا للمعرفة. فالموضوع الواحد في العلوم المختلفة يصبح موضوعات مختلفة للمعرفة. فمثلا يدرس التشريح بناء الكائن، وتدرس الفيزيولوجيا وظائف أعضائه، ويدرس الطب أمراضه... إلخ [2]. وهذا يدلّ على تعدّد بؤر الاهتمام بموضوع المعرفة والأهمية الكبيرة التي تتميّز بها.

وبالرجوع إلى **العلم** فهو المعرفة الهادفة أو المنظّمة، وهذا يعني أنّ العلم معرفة، ولكن ليس كلّ معرفة علم، وحتى تكون المعرفة علما، فهي ملزمة بأن تأخذ بالمنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة والمقارنة والاستقراء.

ومن هذا المنطلق يعرّف **قاموس ويبستر الجديد *Webster*** العلم بأنه "المعرفة المنسّقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتمّ بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تمّت دراسته" [3].

فالهدف الأساسي للعلم هو الوصول إلى الحقيقة وإقامة الدليل عليها، ليصبح العلم وسيلة وليس هدفا، ولكونه أداةً في التفكير وأسلوبًا في الممارسة، فقد ابتكره الإنسان لزيادة قدرته في اكتشاف النظام السائد في الكون وفهم القوانين الطبيعية والاجتماعية عن طريق القوانين العلمية.

---

1 – عبد المعطي محمد عساف وآخرون: **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2002م، ص7.

2 – م. روزنتال، ب. بودين: **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم، ط5، دار الطليعة، بيروت–لبنان، 1985م، ص510.

3 – ابراهيم الأبرش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق، عمان–الأردن، 2009م، ص31.

إنّ العلم بهذا المعنى ليس مجرّد قوانين ونظريات وحقائق، ولكنه منهج بحث وطريقة موضوعية للتفكير.

4- الموضوعية والذاتية (التفكير الموضوعي والتفكير الذاتي)

من أهمّ خصائص المنهج العلمي أنه يتميّز بالموضوعية، ويبتعد عن الأفكار الذاتية والعاطفية والشخصية، فهو لا يعتمد على الشائعات، بل يستند على المداخل الموضوعية القائمة على التجارب الواقعية، وذلك بالاستناد على الفلسفة الوضعية **لأوغست كونت** القائمة على الواقع والخبرة والرافضة لكلّ التفسيرات اللاهوتية والميتافيزيقية.

فمضمون الفلسفة الوضعية جعلها تنتقل إلى العلوم الاجتماعية لتتّخذ صورا عديدة تتّفق مع نفس الهدف الذي تسعى إليه العلوم الطبيعية، ألا وهو صياغة القوانين التي تحكم وقوع الظواهر، ومن ثمّ فإنّ هذا الهدف يتحقّق بمنهج علمي واحد يطبّق في كافة فروع المعرفة بغضّ النظر عن الموضوع الذي تناوله [1].

وفي هذا السياق العلمي للتفكير الموضوعي، يذهب **دوركايم** إلى أنه على الباحث أن ينتقل من الأشياء إلى المعاني، وأن يلاحظ جميع الظواهر التي يدرسها حتى الاجتماعية منها على أنها أشياء، ولا يجوز له أن يصل إلى معرفة الأشياء عن طريق الآراء الشائعة.

إنّ الدراسات الإنسانيّة بحاجة إلى طريقة منهجية متميزة في تحصيل المعرفة، والملاحظ في الدراسات الإنسانيّة، أننا لا نستطيع تجنّب الذاتية. فكأنّ الموضوعية في الدراسات الإنسانيّة لها معنى محدّد في جعل الوقائع واضحة تتحدّث عن نفسها، إلّا أنّ الوقائع التي ندرسها ونفسّرها هي أفكار ومشاعر واتجاهات وميول تكشف عن نفسها في صور مختلفة، وعلى الباحث في هذه المواقف الالتزام بعدم تدخله شخصيا وعرضها من خلال تصوّر متحيّز.

وإذا كان جوهر المنهج العلمي يتمثّل في الارتباط الوثيق بين النظريات والخبرات الواقعية، وأنّ الملاحظة والتجربة يقدّمان الشواهد التي على أساسها تقبل الفروض والتعميمات أو يتمّ رفضها، فإننا نعترف بأنّ الدراسات الإنسانيّة تستخدم مختلف المناهج العلمية للجعل من عملية الفهم للظواهر الإنسانيّة والاجتماعية أداة للتفسير، لأنّ الفهم هو عملية معرفية فكرية تستخدم في كلّ مراحل البحث العلمي، فالفهم كأداة ضروري في الملاحظة وصياغة الفروض وتصنيف البيانات واستخلاص النتائج وتفسيرها، لذلك فهو يلعب دورا أساسيا في تحديد الوقائع في الدراسات الإنسانيّة، لأنه يعمل على تفسيرها.

1 – جازية كيران: **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016م، ص15،16.

ثالثا: أبرز أنواع المناهج في البحوث الاجتماعيّة

1- المنهج التجريبي

لقد بدأ الإنسان منذ أن وُجد على سطح الأرض في التعامل مع الطبيعة، حيث استطاع عن طريق الملاحظة والتجريب الوصول إلى أبعد ما يمكن، لأنّ اهتمامه مُركّز على كيفية التكيّف واستثمار الطبيعة للتعامل مع الظواهر وتفسيرها، فالإنسان الأوّل كان يستخدم المنهج التجريبي دون أن يشعر أو يكتشف ذلك والآن أصبح مكتمل الصورة باعتماده على القواعد العلمية. ويتعلق هذا المنهج بإجراء التجارب للحصول على النتائج، حيث يستخدم التجارب لاكتشاف الأسباب والعوامل التي تؤثر في الظواهر مع التحديد الدقيق للأسباب والمتغيّرات التي تؤدّي إلى حدوث الظاهرة وتسييرها والتحكم بها.

إنّ المنهج التجريبي في دراساته وتحليلاته للظواهر الطبيعية والإنسانيّة يشترك مع غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى في إجراء التجارب على الظواهر والوقائع وعينات الدراسة للتأكد من حقيقة الظاهرة أو لإثبات صحة الفرضية أو الحصول على النتائج.

يعُرف المنهج التجريبي على أنّه:

- أسلوب تجريبي يتعلّق بإدخال سبب أو عامل على حركة ظاهرة للحصول على نتائج معيّنة أو تأكيد فروض محدّدة.

- أسلوب تجريبي يتعلّق بإحداث تغيير مضبوط على ظاهرة موضوع الدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار.

- أسلوب تجريبي يتعلّق باستخدام إجراءات وتدابير ومتغيّرات مؤثرة لمعرفة مدى تأثيرها على واقع معيّن أو ظاهرة محدّدة.

- أسلوب يتعلّق بإجراء تجارب لمعرفة العلاقة بين عاملين أحدهما يسمى عامل تجريبي مستقلّ وآخر يسمى عامل تابع.

- أسلوب يتعلّق بإجراء تجربة لقياس أثر أحد المتغيّرات المستقلة على متغيّر تابع آخر [1].

ومن المستلزمات الأساسية للمنهج التجريبي (الظاهرة موضوع الدراسة: المشكلة/ العامل التجريبي المستقلّ: الذي يستخدم كمؤثّر في العامل التابع/ العامل التابع المؤثر فيه: التابع للعامل المستقلّ التجريبي/

1- غازي عناية: **البحث العلمي –منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه–**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014م، ص38.

الفرضية: أي النتيجة المفترضة من استخدام العامل التجريبي المستقلّ/ العوامل الأخرى: التي يمكن أن تؤثّر في العامل التابع إلى جانب العامل المستقلّ/ عينات الدراسة أي محلّ الظاهرة: أصحاب الظاهرة/ زمن ومكان التجربة).

وبصفة عامّة تتمثّل المستلزمات الأساسية للبحث التجريبي في استخدام أسلوب التجربة وضبط إجراءاتها لإثبات الفروض وباستخدام العامل التجريبي مع ضبط تأثير العوامل الأخرى.

أمّا **أسس منهج البحث التجريبي** فتتمثّل في:

– إذا كان لدينا موقفان متشابهان (أ،ب) وأدخلنا عاملا جديدا (ج) على الموقف (أ)، فإنّ الفروق بين (أ،ب) تكون ناتجة عن العامل الجديد (ج).

– وإذا كان لدينا موقفان متشابهان (س،ع) وحذفنا عاملا من العوامل المكوّنة للموقف الأول، فإنّ الفروق بين (س،ع) تعود ناتجة عن حذف هذا العامل [1].

– وإذا أخذنا مثالًا آخرًا عن علاقة تعاطي الجنس المحرّم بمرض الإيدز:

- نقوم بفحص الأفراد قبل إصابتهم بمرض الإيدز وقبل تعاطيهم الجنس المحرّم.
- نقوم بفحص الأفراد بعد إصابتهم بمرض الإيدز وبعد تعاطيهم الجنس المحرّم...

فإذا ثبتت العلاقة الوثيقة بينهما، فإنّ ذلك يعني أنّ الجنس المحرّم هو العامل المستقلّ المؤثّر في العامل التابع، وهو الإصابة بمرض الإيدز [2].

يُعتبر المنهج التجريبي من أدقّ المناهج وأكثرها وضوحًا في بحوث العلوم الطبيعية، وتكمن **أهميته** في كونه لا يقتصر على مجرّد وصف الظواهر التي تتناولها الدراسة كما يحدث عادة في البحوث الوصفية، ولا يقتصر على مجرّد التأريخ لواقعة معيّنة من الماضي، وإنما يدرس متغيّرات الظواهر ويتحكّم فيها للوصول إلى العلاقات السببيّة بين هذه المتغيّرات والمتغيّرات الثابتة في الظاهرة المدروسة.

ويقوم هذا المنهج على أساس منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والفرضية والتجربة الدقيقة المضبوطة، وهذا ما يميّزه خاصّة عن المنهج الوصفي في كيفية ضبط المتغيّرات، لذلك فإنّ البحث التجريبي يرتبط بفكرة قانون المتغيّر الواحد، حيث يتضمّن محاولة ضبط كلّ العوامل الأساسية المؤثّرة في المتغيّر أو المتغيّرات التابعة في التجربة، لأنّ البحث التجريبي هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في

1– ذوقان عبيدات: **البحث العلمي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان–الأردن، 2001م، ص239.

2 – **المرجع السابق**، ص44.

اختيار فرض معيّن يقرّر العلاقة بين عاملين أو متغيّرين عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة التي تضبط كلّ المتغيّرات، ما عدا المتغيّر الذي يهتمّ الباحث بدراسة تأثيره.

وعليه فإنّ البحث التجريبي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببيّة بين المتغيّرات المختلفة التي تتفاعل مع الديناميّات أو القوى الي تحدث في الموقف التجريبي.

وكما سبق فإنّ البحث التجريبي يرتبط بقانون المتغيّر الواحد، حيث يتلخّص هذا القانون في أنّه إذا كان هناك موقفان متشابهان تماما من جميع النواحي، ثمّ أُضيف عنصر معيّن إلى أحد الموقفين دون الآخر، فإنّ أيّ تغيّر أو اختلاف يظهر بعد ذلك بين الموقفين يُعزى إلى وجود هذا العنصر المضاف، وكذلك في حالة تشابه الموقفين وحذف عنصر معيّن من أحدهما دون الآخر، فإنّ أيّ اختلاف أو تغيّر يظهر بين الموقفين يُعزى إلى غياب هذا العنصر. ويسمى المتغيّر الذي يتحكّم فيه الباحث عن قصد في التجربة بطريقة معيّنة ومنظّمة بالمتغيّر المستقلّ أو المتغيّر التجريبي، أمّا نوع الفعل أو السلوك الناتج عن المتغيّر المستقلّ فيسمّى بالمتغيّر التابع، وعليه تتضمّن التجربة على الأقلّ في أبسط صورها متغيّرا تجريبيّا ومتغيّرا تابعا، ويمكن أن تشمل التجربة أكثر من متغيّر [1].

وعموما يتمّ التجريب بناءً على تصميم مسبق للتجربة، لذلك توجد طرائق متعدّدة في هذا المجال، من أشهرها طرائق المجموعة الواحدة، طرق المجموعات المتكافئة وطرق تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية.

- **طُرق المجموعة الواحدة:** تطبّق هذه الطرق على مجموعة واحدة من الأفراد، كمقارنة تحصيل طلّاب قسم دراسي في ظلّ ظروف معيّنة بتحصيلهم في ظلّ ظروف أخرى لتكون الخطوات المتّبعة كالآتي:

– اختبار قبلي للمجموعة (قبل إدخال المتغيّر المستقلّ).

– استخدام المتغيّر المستقلّ تبعا لمخطّط الباحث.

– اختبار بعدي للمتغيّر التابع.

– حساب الفرق بين القياسين القبلي والتبعي، ثمّ اختبار دلالة هذا الفرق إحصائيا.

- **طُرق المجموعات المتكافئة:** يكون بتصميم التجربة، وذلك بأخذ مجموعتين، واحدة ضابطة والأخرى تجريبية*، متساويتان ومتكافئتان. وللتأكّد من تكافؤ المجموعتين، تستخدم متوسّطات المجموعات التجريبية

1– طلعت همام: **مرجع سابق**، ص199،200.

* المجموعة الضابطة هي المجموعة التي لا تتعرّض لأثر المتغيّر المستقلّ أو التجريبي. والمجموعة التجريبية هي التي تخضع لتأثير المتغيّر المستقلّ.

والضابطة وانحرافاتها المعياريّة للمتغيّرات المؤثرة.

• **طرق تدوير المجموعات:** ويكون ذلك بتدوير نظام الإجراءات أو المجموعات، فإن طبّقت على مجموعة واحدة، فإنها تستلزم تغيير وقت تتابع الوحدات الضابطة والتجريبية، ففي الدورة الأولى نبدأ بالطريقة الضابطة ثم التجريبية، وفي الثانية نبدأ بالتجريبية ثمّ الضابطة، ويمكن تطبيق ذلك في المجموعتين المتكافئتين.

وللوصول إلى القانون العلمي يشترط ما يلي: **(شروط التجريب الجيّد)**

- وضوح ودقّة الفرضيات في ذهن الباحث.
- التطبيق الدقيق للاختبارات التجريبية للفروض.
- ملاحظة التجربة ملاحظة دقيقة جدّا وبموضوعية وإيجابية فاحصة.
- تأمين احتياجات التجربة من أجهزة القياس والملاحظة.
- تكرار التجربة يسمح بتعميم النتائج.
- إذا تعذّر إجراء التجربة مباشرة أو كان الإجراء مستحيلا، فمن الضروري أن يلجأ الباحث إلى التجربة البديلة، فيعتمد على الإحصائيات والبيانات وتحليلها [1].

إنّ أهمّ واجب على الباحث في المنهج التجريبي هو ضبط التجربة من خلال ضبط جميع العوامل التي تؤثّر في المتغيّر التابع (النتيجة)، فإذا لم يتعرّف عليها ويضبطها لا يمكنه بأيّ حال تحديد العامل المستقلّ (السبب)، فالمتغيّر المستقلّ أو التجريبي هو العامل الذي نريد أن نقيس مدى تأثيره على الموقف، والمتغيّر التابع (وهو المتغيّر الناتج) هو العامل الذي ينتج عن تأثير العامل المستقلّ.

ولا يختلف المنهج التجريبي في **خطواته** عن بقية المناهج الأخرى، فهو يبدأ بملاحظة الظاهرة موضوع البحث ووضع الفروض ثمّ القيام بالتجربة ومحاولة الوصول إلى معرفة العلاقات الموجودة بين الظواهر واكتشاف القوانين التي تحكمها، ويمكن عرض هذه الخطوات كما يلي:

- التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.
- صياغة الفرضيات واستنباط ما يترتّب عليها.
- وضع تصميم تجريبي يحتوي على جمع النتائج وعلاقاتها وشروطها.

1 – صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث القانوني للجامعيّين–علوم قانونية، علوم اجتماعية–، مرجع سابق**، ص120،121،122.

ويترتب على الباحث: أن يقوم باختيار عيّنة ممثّلة لمجتمع الدراسة، تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة، تحديد العوامل الغير تجريبية وضبطها، تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكّد من صحّتها، تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها [1].

- **خصائص ومميّزات المنهج التجريبي**

تتلخّص في ما يلي:

– يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، ويمكن تقسيم هذه الملاحظة المضبوطة إلى ملاحظة بحتة وملاحظة مع التجربة، حيث تعتمد الملاحظة البحتة على عزل صفات الشيء ذهنيا من أجل إدراك العلاقة بين خصائصه، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة، في حين تعتمد الملاحظة مع التجربة على المقابلة بين الفرضيات والوقائع، فهي تقوم على التحليل الواقعي، بخلاف الملاحظة البحتة التي تكتفي بالتحليل المنطقي.

– يكشف المنهج التجريبي عن العلاقة السببيّة بين الظواهر والمتغيّرات. والمفهوم العامّ للسببيّة هو أنّ حادثا أو ظاهرة معيّنة تؤدّي إلى حدوث حادثة أو ظاهرة أخرى، فحدوث أيّة ظاهرة خاصّة إذا كانت اجتماعية، لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عوامل وظروف محدّدة ومتعدّدة.

– إنّ متانة المنهج التجريبي وقوّته تكمن في أنّ الباحث يحاول في كلّ تجربة اختبار فرضية توضّح وجود علاقة سببيّة منتظمة بين متغيّر وظاهرة معيّنة أو متغيّر آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين. كما تتمثّل هذه القوة في خضوعه للتحكّم والضبط، فالباحث لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود، بل يتدخّل في تكوين المواقف التجريبية وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف أو الإثبات وفي تنظيمها وفي ترتيبها، كما يمكن للباحث أن يفرض الضوابط على تجربته، بحيث يبعد أيّ احتمال لتدخّل عوامل أخرى أثناء إجرائه للتجربة [2].

– يسمح المنهج التجريبي بتكرار التجربة للتأكّد من صحة النتائج ودقّتها، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعده في اكتشاف العلاقات السببيّة بين المتغيّرات بسرعة ودقّة أكثر.

لكن **كيف أمكن إخضاع ميادين العلوم الإنسانيّة والاجتماعية لوسائل المنهج التجريبي؟** إنّ أهمّ ما يميّز النشاط العلمي الدقيق هو استخدام أسلوب التجربة، حيث أنّ التجارب العملية تستخدم على نطاق

---

1 – عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص110،111.

2– عمر التومي الشيباني: **مناهج البحث الاجتماعي**، ط3، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس–ليبيا، 1989م، ص168،169.

واسع في دراسة الظواهر الفيزيائية والكيميائية، ففي هذه التجارب يستطيع الباحث أن يتحكّم بدرجة كبيرة من الدقّة في المتغيّرات المؤثّرة في الظاهرة المدروسة. وما يساعده على ذلك أنّ هذه المتغيّرات مادية يمكن قياسها بواسطة أدوات ومقاييس الثبات والصدق والموضوعية والدقّة. أمّا في العلوم الاجتماعية، فيستخدم المنهج التجريبي أساسا في علم النفس، وهناك ما يدلّ على إمكانية استخدامه في علم الاجتماع والعلوم الأخرى. إذ ينظر المؤيّدون لهذا المنهج إلى الظواهر الاجتماعية على أنها خاضعة لنفس القوانين التي تخضع لها المادة، فالقوانين التي تسود العالم الميكانيكي كالضغط والكثافة والمقاومة والتوازن والتجاذب والتنافر... إلخ، هي نفسها التي تطبّق على العالم الاجتماعي، والمجتمع كالطبيعة سواء بسواء، يخضع في بقائه وتطوّره لنفس القواعد التي يخضع لها العالم الطبيعي. ومع ذلك فإنّ العلوم الاجتماعية عامّة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، ما زالت تواجه الكثير من الصعوبات في ما يتعلق باستخدامها لهذا المنهج، إذ تفتقر تلك العلوم إلى لغة علمية وإلى القدرة على تحديد المفاهيم وتصنيفها بطريقة محكمة [1].

إنّ لغة العلم تمتاز بالموضوعية، فنحن مثلا لا يمكن أن نجد تعارضا في وجهات النظر بين علماء الطبيعة أو الكيمياء حين يدرسون الحرارة أو الضوء، وفي المقابل فإنّ لغة العلوم الاجتماعية ما زالت لغة كيفية، كثيرا ما تتأثّر بالنزعات الذاتية، على عكس اللغة الكمية للعلم التي تهدف إلى قياس الظواهر والوقائع العلمية، إذ على عالم الاجتماع أن يتعامل مع الظواهر الاجتماعية كما هي قائمة في المجتمع أو الواقع الاجتماعي، ذلك أنّ ظواهر السلوك الإنسانيّ من اجتماعية ونفسية تختلف عن الظواهر الطبيعية في أنها معقّدة وتعتمد على العديد من العوامل المتشابكة، لأنها تقوم على العلاقات الإنسانيّة التي يصعب ضبطها والتحكّم فيها، وهذا ما جعل بعض العلماء يعتبرون العلوم الاجتماعية علوما ما زالت في مرحلة النموّ.

وقد ردّ علماء الاجتماع من أصحاب المنهج التجريبي على تلك الاعتراضات بأنّ هذا يرجع إلى حداثة علم الاجتماع، فهو لم يصل بعد إلى مرحلة النضج.

وعلى العموم يمكن للباحث الاجتماعي ملاحظة الأفراد وهم يعيشون في الأحوال الطبيعية، فيقوم بتسجيل سلوكاتهم تحت هذه الظروف وفي الوقت نفسه يقوم بوصف هذه الظروف وصفا دقيقا. ويمكن اعتبار هذا النوع من التجريب الاجتماعي ملاحظة منظمة، فالتجريب هنا يقوم على أساس التعرّف على العلاقة بين بعض مظاهر السلوك الإنسانيّ وبعض ظروف الحياة. كما يستخدم المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية حين نقوم بتجربة معيّنة، فنختار منطقة محدودة تكون عيّنة لعدد من المناطق ونطبّق

1 –Bernard S. Phillips: **Social Research –Strategy and Tactics-**, Ed_3, University of Minnesota, United States, 1976, p_{87}.

عليها نظاما جديدا، مثال ذلك: ينشأ مركز اجتماعي في قرية من القرى لخدمتها أو يطبّق نظامًا دراسيًّا معيّنًا في منطقة من المناطق، وبالمقارنة بين حالتها قبل التطبيق وبعده، نستطيع التعرف على أثر هذا النظام الجديد على الحياة الاجتماعية. (1)

والقول بأنّ الظواهر الاجتماعية معقّدة ولا يمكن قياسها يفسّر بعجز العلماء عن مراقبتها وقياسها والتوصّل إلى معرفتها، ولأنّهم لم يصلوا بعد إلى طريقة مُثلى لقياسها، ذلك أنّ الإنسان يخضع في سلوكه وتصرّفه لسلسة من المؤثرات الاجتماعية والغير اجتماعية، فالاجتماعية تتلخّص في الأسرة وبيئة الأصدقاء والبيئة المدرسية والمجتمع، والغير اجتماعية تتمثّل في البيئة المناخية والجغرافية والتضاريسية.

ولعلّ من أهمّ المظاهر في هذا المنهج استخدام الألفاظ والمصطلحات المستعملة في العلوم الطبيعية مثل: التفاعل، التركيب، الديناميكا والمتغيّرات، إضافة إلى استخدام الأساليب والأدوات الإحصائية.

من جملة ما سبق يتبيّن أنّ الظواهر الاجتماعية يمكن أن تخضع لمنهج التجربة ولفكرة القانون شأنها شأن الظواهر المادية، بمعنى يمكن استخلاص قوانين دقيقة وعامّة تسمح بالتنبّؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية.

وفي هذا السياق يُعتبر **أوغست كونت** من الأوائل الذين استخدموا المنهج التجريبي في علم الاجتماع، حيث فرّق بين نوعين من التجريب المباشر وغير المباشر. حيث يقوم التجريب المباشر على الملاحظة المطابقة للطبيعة المعقّدة للظواهر الاجتماعية والتي تتطلّب إحكام العقل لتصوّر الشيء الملاحظ، أمّا التجريب الغير مباشر، فيقوم على إقامة الفروض التي تعتبر ثمرة النشاط الفكري، بحيث تكون قابلة للاختبار.

وقد لخّص **جون ستيوارت ميل** قواعد المنهج التجريبي في أنّ الباحث يلجأ إلى استخدام مجموعتين متشابهتين خاصة من حيث حجم الأسرة ومتوسط الدخل والطبقة المهنية وتعليم الآباء وغير ذلك، حيث يعطي للمجموعة الأولى برنامج اجتماعي توجيهي، وتترك المجموعة الثانية دون توجيه، وبذلك تصبح المجموعة الأولى بمثابة مجموعة تجريبية والمجموعة الثانية بمثابة مجموعة ضابطة، ثم يبدأ الباحث بالملاحظة الفاحصة للوقوف على التغير في العلاقات الإنسانيّة. كما وضع **جون ستيوارت ميل** في مؤلفه "**نسق المنطق**" ثلاث طُرق للمنهج التجريبي:

1 - Jean-Noël Baléo, Bernard Bourges, Philippe Courcoux : **Méthodologie expérimentale : méthodes et outils pour les expérimentations scientifiques**, Edition Tec & doc Lavoisier, France, 2003, p_{209}.

• **الطريقة الأولى:** وهي ما يعرف بطريقة **الاتّفاق،** حيث تنحصر في المقارنة بين عدد من الظواهر والعوامل التي تكون سببا للظاهرة الأولى، أي أنّ وجود السبب يؤدّي إلى وجود النتيجة.

• **الطريقة الثانية:** وهي طريقة **الاختلاف،** والتي تنحصر في المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الجوانب، ما عدا طرف واحد بحيث يوجد في إحدى الظاهرتين ولا يوجد في الآخر، حيث تعتمد هذه الطريقة على الفكرة القائلة بأنّ غياب السبب يؤدّي إلى غياب النتيجة.

• **الطريقة الثالثة:** طريقة **التغيّر النسبي،** بمعنى أنّ الظاهرة التي تتغيّر على نحو ما إذا تغيّرت ظاهرة أخرى تُعدّ سببًا أو نتيجة لها أو مرتبطة بعلاقة سببيّة، أي أنّ النقص أو الزيادة في العلّة يرتبط بالنقص أو الزيادة في المعلول وهي علاقة كمّيّة بين متغيّرين.

ومن أهمّ المؤيّدين لفكرة إمكانية التوصّل إلى القوانين في علم الاجتماع "**راد كليف براون**"، "**هربرت سبنسر**"، "**إيميل دوركايم**"، ... كما توصّل علماء الاجتماع فعلًا إلى قوانين الاجتماع، ومن ذلك قانون "**هربرت سبنسر**" الذي يرى بأنّ الحركة الاجتماعية تتبع الجهة التي تكون فيها المقاومة أقلّ، وقانون "**وورد**" الذي يشير إلى أنّ الأفراد يبحثون عن أكبر كسب بأقل مجهود، وقانون "**إيميل دوركايم**" عن الانتحار الذي يوضّح أنّ الميل الشخصي للانتحار يزداد كلّما قلت الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع.

وهناك بعض الملاحظات التي سجّلها علماء المنهجية في تطبيق المنهج التجريبي خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية، والتي تتمثّل في:

- مرونة الظاهرة البشرية والسلوك الإنسانيّ، والتي لا تتلاءم مع طبيعة قواعد وضوابط المنهج التجريبي.
- تأثير المتغيّرات الأخرى بشكل يفوق في بعض الأحيان تأثير المتغيّر المستقلّ ذاته.
- اصطناعية الموقف التجريبي الذي قد يبتعد في بعض الأحيان عن الموقف الحقيقي للظاهرة أو السلوك المدروس.

إنّ النقد الجوهري في تطبيق المنهج التجريبي في حقل العلوم الاجتماعية وتحليل الظواهر الإنسانيّة كان من قِبل أنصار المدرسة النقدية في علم الاجتماع، نذكر منهم **تيودور أدورنو، هربرت ماركيوز ويورغن هابرماس.** وكان هذا النقد هو الخلفية النظرية لمدرستهم في التحليل السوسيولوجي. [1]

1- عبد الغفار رشاد القصيبي: **مناهج البحث في علم السياسة**، منشورات جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، 2004م، ص279.

2- المنهج الوصفي

الوصف **لغة** هو نقل صورة العالم الخارجي أو العالم الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابيه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام، والنغم لدى الموسيقي [1].

أمّا الوصف العلمي فيذكر خصائص ما هو كائن، ويفسّره ويحدّد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذلك الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرّف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها في النموّ والتطوّر [2].

وعليه فإنّ الوصف هو رصد حال أيّ شيء، سواء كان وصفا فيزيائيا، أم بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات. وقد يكون هذا الرصد أو الوصف كمّيًّا معبّرًا عنه بالأرقام، أو كيفيًّا أو يجمع بينهما [3].

وعلى ضوء هذا التحديد اللفظي للوصف، يندرج المنهج الوصفي ضمن أهمّ المناهج في العلوم الاجتماعية، فهو من أكثر المناهج استعمالا من طرف الباحثين والطلاب في أغلب الأبحاث والدراسات الخاصة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعية.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الظواهر المدروسة وتصويرها كمّيّا عن طريق جمع معلومات مقنّنة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

حيث يقوم هذا المنهج على وصف البيانات والخصائص المتعلّقة بالظاهرة المدروسة، كما يضع إجابات للتساؤلات التي يطرحها البحث والتي تبدأ بمن أو كيف أو أين وغيرها. أمّا أساس المنهج الوصفي فيقوم على أساس عرض ودراسة البيانات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية، وهو يعتبر من أكثر مناهج البحث استخداما من قبل الباحثين، كما يساعد في التعرّف على أسباب حدوث مشكلة البحث.

ومن **أنواع الدراسات الوصفية**

- **الدراسات المسحيّة** وهي التي تحاول تحليل وتفسير وعرض واقع الظاهرة المدروسة أو تحليل محتوى الوثائق للوصول إلى نتائج أو تعميمات تتعلّق بالواقع، ومن أنواع هذه الدراسات المسح المدرسي، دراسات الرأي العام وتحليل المضمون.

1- عبد النور جبور: **المعجم الأدبي**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان ، 1984م، ص292.

2- جابر عبد الحميد جابر وآخرون: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2002م، ص134.

3- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مرجع سابق**، ص138.

- **دراسة العلاقات** وهي التي تقوم على وصف العلاقات بين الظواهر والعوامل الخارجية المرتبطة بها مثل دراسة الحالة.
- **الدراسات الارتباطية** تقوم على توضيح العلاقات بين متغيّرات الدراسة، بهدف تحديد درجة الارتباط بين المتغيّرات وعرضها بطريقة رقمية، حيث تتراوح درجات الارتباط ما بين −1 و+1.
- **الدراسات التطويرية** تقوم على دراسة التغيّرات التي تحدث في بعض المتغيّرات من خلال قياس المتغيّر موضوع الدراسة.

وعلى هذا الأساس، يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة، متعلّقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معيّنة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقّق من صحة حقائق سابقة أو قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها والكشف عن الجوانب التي تحكمها [1].

وعليه فإنّ المنهج الوصفي لا يقتصر على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة فحسب، بل يتعدّى بعد عملية وصف الظاهرة وجمع البيانات عنها ووصف الظروف والممارسات المختلفة، إلى تحليل هذه البيانات واستخراج الاستنتاجات، ومقارنة المعطيات، ثمّ التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار معيّن.

لذلك يُعدّ المنهج الوصفي أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظّم من أجل الوصول إلى أغراض محدّدة لوضعية معيّنة اجتماعية أو مشكلة أو سكان معيّنين [2].

وللدراسات الوصفية عدّة **أهداف** تتلخّص في:

- جمع معلومات حقيقية ومفصّلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.
- تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.
- إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصوّرات وخطط مستقبلية وإنجاز قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة [3].
- تقرير حقائق قائمة لموضوع أو ظاهرة معيّنة.
- التعرّف على العوامل المختلفة المسؤولة عن انتشار الظاهرة خلال مرحلة معيّنة.

1- خاطر أحمد مصطفى: **البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001م، ص278.

2- إحسان محمد الحسن: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1982م، ص157.

3 – عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1997م، ص141.

– الكشف عن العلاقة بين متغيّرين أو تلك التي تنطلق من فروض معيّنة لإثبات صحّتها [1].

ووفقا لهذه الأهداف، تستند البحوث الوصفية إلى **أسس منهجية** أهمّها التجريد والتعميم، فالتجريد هو عملية عزل وانتقاء مظاهر معيّنة كجزء من عملية تقويمية أو توصيلية إلى الآخرين. فلا تعارض بين التجريد وبين كون المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية. فالظواهر الفيزيائية من حيث البساطة والتعقيد مثل الظواهر الاجتماعية بحاجة إلى منهج علمي دقيق وأدوات قياس مناسبة. كما أنه لا يوجد تعارض بين التجريد وكَوْن كلّ واقعة اجتماعية منفردة، لأنّ تفرّد الحادثة الاجتماعية هو تميّز في الكمّ والكيف، أي أنه لا يمكننا الفصل بين خصائص الحادثة الاجتماعية والتجريد.

وبالنسبة للتعميم فيظهر في إمكانية استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معيّنة منها، وقد يكون التعميم شاملا فيسبق بكلمة "كلّ" أو "جميع" أو "لا واحد"، وقد يكون جزئيا، فيسبق بكلمة بعض. وبالتعميم نصل بما استقرأناه إلى ما لم نستقرئه [2].

ممّا سبق نصل إلى أنه لا غنى عن البحث الوصفي في العلوم السلوكية ككلّ، لأنه يحقّق هدفين أساسيّين، هما: تزويد العاملين في المجالات الاجتماعية بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة، وهدف علمي يتجلّى في أنّ هذه الدراسات تقوم بجمع الحقائق والتعميمات، ممّا يزيد في الرصيد المعرفي اللازم لفهم الظواهر والتنبّؤ بها [3].

وبناءً على الأسس المنهجية للبحث أو المنهج الوصفي تتّضح **خطواته** في:

– تحديد مشكلة البحث وجمع المعلومات عنها.

– صياغة مشكلة البحث.

– وضع الفرضيات كحلول مؤقتة أو مبدئية للمشكلة، بحيث توجّه الباحث نحو اختيار هذه الحلول.

– اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها، حيث يختار الباحث أدوات البحث التي يستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان والمقابلة أو إجراء الاختبارات أو الملاحظة وذلك وفقا لطبيعة مشكلة البحث.

– القيام بجمع المعلومات بطريقة دقيقة ومنظّمة.

1– ناصف سعيد: **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها –نماذج لدراسات وبحوث ميدانية–**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة– مصر، 1997م، ص28.

2 – صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث القانوني للجامعيّين–علوم قانونية، علوم اجتماعية–، مرجع سابق**، ص151،152.

3– جابر عبد الحميد جابر وآخرون: **مرجع سابق**، ص187.

– الوصول إلى النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات. [1]

إنّ المطلب الأول لتطبيق المنهج الوصفي هو تحديد طائفة بسيطة من الظواهر الاجتماعية كموضوع للبحث، وتعدّ هذه الظواهر بالنسبة للموضوع المدروس أبسط وحدة يتألف منها، فنحن عندما نبدأ بوصف أبسط الوحدات التي تتألّف منها الظواهر المدروسة، نستطيع بعد ذلك أن نُقدِم عن طريق البحث على تحليل المركّبات الأكبر تعقيدا. وهكذا تكون الخطوة الأولى في الدراسة الوصفية هي اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية أو الأساسية في الموضوع المدروس. وتتمثّل الخطوة الثانية في اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمّي لمختلف عناصر ومكوّنات وحدة الدراسة، ذلك أنّ وحدة الدراسة الوصفية في مرحلة نشأتها كانت مرتبطة بالتحليل الكمّي، ويتجلّى ذلك بوضوح خاصة في أعمال "**لوبلاي**" **le play** الذي اعتقد أنّه بدون المعالجة الكمّيّة، ستكون الدراسة غامضة وغير مؤكّدة، وكذا الأمر بالنسبة للنتائج، فلن تكون على درجة عالية من الدقة. لقد استطاع "**لوبلاي**" في دراسته أن يجد حلّا لهاتين المشكلتين حين اعتبر الأسرة هي الوحدة الأساسية للدراسة، فاستخدم ميزانية الأسرة بوصفها التعبير الكمّي عن الحياة الأسرية، وهي بالتالي الأساس للتحليل الكمّي للظواهر الاجتماعية [2].

وعلى العموم هناك شبه اتفاق بين العلماء على مراحل المنهج الوصفي، فيقسّمونها إلى مرحلتين:

أ– **مرحلة الاستكشاف والصياغة** وفيها يتمّ استطلاع مجال محدّد للبحث وتحديد المفاهيم والأولويات وجمع معلومات لإجراء بحث عن مواقف الحياة [3].

تستند الدراسات الكشفية على إجراءات منهجية محدّدة ومعروفة، وهي إجراءات ليست مستقلّة أو منعزلة بعضها عن بعض، ولكنها تتكامل في وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية. وإذا كانت هذه الدراسات تمثّل نقطة البداية في البحث العلمي، فإنّ البداية دائما هي أهمّ الخطوات، إذ يتوقّف على نجاحها استمرار عملية البحث. ومهما بلغت دقة المناهج والإجراءات التي يصطنعها الباحث في مراحل لاحقة، ستكون عديمة القيمة إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة. وتضمّ إجراءات الدراسات الكشفية تلخيص تراث العلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتّصلة بمشكلة البحث مع استشارة الأفراد ذوي الخبرة العلمية بالمشكلة المراد دراستها.

1– صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث القانوني للجامعيّين–علوم قانونية، علوم اجتماعية–، مرجع سابق**، ص154.

2 – جازية كيران: **مرجع سابق**، ص29،28.

3– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مرجع سابق**، ص142.

ب- مرحلة التشخيص والوصف المعمّق وفيها تُحدّد الخصائص المختلفة، وتجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع المبحوث، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، دون الانطلاق من فروض مسبقة. فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن والديانات ونسبة التعليم والحالة الزوجية والتركيب المهني... حيث يطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية، ذلك أنّها جميعًا تشترك في عدم وجود فروض مبدئيّة أو قضايا عامّة تُوجّه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيّرين [1].

وعليه يمكن استخلاص الأسلوب المتّبع في المنهج الوصفي حسب المراحل الآتية:

- **المرحلة الأولى** والتي تتمثّل في تلخيص التراث النظري من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وديناميّات الجماعة والعلوم السلوكية وإدارة الأفراد وأهمّ النظريات التي وضعت حول الجماعات الصغيرة وتفاعلها بالتنظيم.
- **المرحلة الثانية** هي الجانب الميداني، أي مشكلة البحث كما يراها المبحوثون وتتمثّل على الأغلب في الاستمارة التي تضمّ العديد من الأسئلة لاستيضاح مشكلة البحث من خلال الذين يعيشونها.
- **المرحلة الثالثة** تتمثّل في تحليل الحالات التي تزيد من توضيح المشكلة وتُلقي مزيدا من الضوء عليها، حيث يتمثّل هذا التحليل خاصة في محاولة شرح الأعداد الكمية إلى تحليل لفظي، وصفي، معبّر عن أبعاد الظاهرة من جميع جوانبها وتحليل الجداول الإحصائية تحليلا منطقيا وموضوعيا إلى حدّ ما [2].

وعلى الرغم من أهميّة المنهج الوصفي ودوره في تطوير البحوث خاصّة في العلوم الاجتماعية، إلّا أنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة ولا يحاول أن يتعمّق إلى ما وراء الشكل. كما أنّ استخدام المنهج الوصفي في التحليل الكمّي والتحليل الإحصائي يؤدّي إلى التركيز على الجانب المادّي للظاهرة، في حين أنّ للظاهرة الإنسانيّة جانبًا معنويًّا، وهو الجانب المفعم بالحيوية الذي لا يمكن قياسه قياسًا كمّيًّا. كذلك أنّ البيانات الكمّيّة المجمّعة يجب التعامل معها بحذر درءًا لإمكانية التحريف أو الحذف أو التحيّز. [3]

1- محمد علي محمد: **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1986م، ص185، 186.

2- حسان الجيلاني: **الجماعات الصغيرة في التنظيم**، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح، طرابلس-ليبيا، ماي 1999م، ص166.

3 - عامر مصباح: **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017م، ص92.

3- المنهج التاريخي

هو إعادة الماضي بواسطة جمع الأدلّة وتقويمها ومن ثمّ تمحيصها وتأليفها، ليتمّ عرض الحقائق عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها وللتوصّل إلى استنتاج النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. فهو البحث الذي يصف ما مضى من وقائع أو أحداث الماضي ويدرسها ويفسّرها ويحلّلها على أسس علمية منهجية دقيقة، بقصد التوصّل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبّؤ بالمستقبل.

كما يعرّف بأنه:

- فهم الحاضر والتنبّؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية الماضية والتطوّرات التي مرّت عليها.
- الأسلوب الذي يدرس الظواهر القديمة وتطوّراتها، وذلك للربط بين الأسباب والنتائج.
- طريقة تقصّي الحقائق العلمية البشرية التاريخية للوصول إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبّؤ المستقبلي ضمن السياق التاريخي.
- وسيلة جمع المعلومات التاريخية البشرية من المصادر الأولية أو الثانوية الداخلية والخارجية.
- الوسيلة التي يستخدمها الباحث للاستعانة بالوثائق والآثار للتعرّف على الحضارات الإنسانيّة السابقة [1].

وبناءً على هذا الطرح المفاهيمي، يعتقد روّاد هذا المنهج أنّ المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية لا يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية، بسبب الفوارق العميقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فالقوانين الفيزيقية أو قوانين الطبيعة صادقة في كلّ زمان ومكان، أمّا قوانين الحياة الاجتماعية فتختلف باختلاف الأماكن والأزمنة، كذلك أنّ الأحداث الاجتماعية تعتمد في وقوعها على التاريخ، كما أنها تعتمد أيضا على الفوارق الحضارية، أي تعتمد على موقف تاريخي معيّن. ويعتقد **ريكمان** أنّ المدخل التاريخي يُستخدم في كلّ العلوم الإنسانيّة ويقدّم فائدة هائلة تعتمد عليها في أبحاثها.

بالنسبة لعلم الاجتماع، تمّ استخدام المنهج التاريخي باعتبار الظاهرة الاجتماعية حادثة تاريخية تستند إلى فرضية مؤدّاها أنّ معرفة الماضي تؤدّي بنا إلى معرفة الحاضر والتنبّؤ بما سوف يحدث في المستقبل. وقد استعان علماء الاجتماع بهذا المنهج لمعرفة النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد في العصور القديمة، وذلك بتتبّع الظواهر الاجتماعية المبحوثة في نشأتها وتطوّرها، لأنّ الظواهر الاجتماعية هي من نتاج الماضي ومحصّلة عوامل عديدة تفاعلت مع مرور الزمن. كما أنّ دراسة الظواهر الاجتماعية في حالة الثبات فقط دون أن يوضع في الاعتبار التطوّرات المختلفة لكلّ ظاهرة عبر التاريخ، تعتبر دراسة غير كافية

1- Maurice Bouvier-Ajam: **Essai de méthodologie historique**, Edition Le Pavillon, France, 1970, p22.

لأنّها تفتقر إلى الدقّة وينقصها الإطار الزمني الحقيقي، وبذلك يستطيع الباحث الاجتماعي التعرّف على أصول المشكلة باعتبار أنّ هناك علاقة سببيّة بين الماضي والحاضر، لا من حيث كون الماضي أحداثا ووقائعا مفكّكة، بل من حيث أنماط الحياة السائدة والنظم الاجتماعية ذات الدلالة والمستوى الحضاري في كلّ حقبة من حقبات التاريخ.

وعلى هذا الأساس فإنّ التاريخ الذي نعنيه ليس مجرّد مجموعة من الأحداث، وليس مجرّد سرد لحياة الملوك أو الأمراء، كما أنه ليس تسلسلا للغزوات والمعارك، بل هو ترجمة لحياة الشعوب وتطوّرها الحضاري. [1]

ويُعتبر الفيسلسوف الإيطالي **جيوفاني باتيستا فيكو** مُبتدِع المنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية، فهو القائل بأنّ العلم يجب أن يتّخذ العصر الذي بدأ فيه الموضوع الذي نعنيه بالبحث في الظهور كنقطة بداية الدراسة لهذا الموضوع. [2]

أمّا **سان سيمون** فيرجع إليه الفضل في الربط بين المنهج التاريخي والمنهج العلمي في البحث، فقد عرّف التاريخ بأنه الحالة الاجتماعية للشعوب، وعلى هذا لا يتيسّر الوقوف على التاريخ الحقيقي إلّا إذا أمكن ملاحظة تطوّر الحضارة ملاحظة علميّة.

كما كان **أوغست كونت** في مستهلّ شبابه مولعًا بمناهج العلوم، وأدرك منذ اتصاله بأستاذه **سان سيمون** أنّ تاريخ العلوم هو الذي يفسّر لنا حقيقة العلم ويبرز جوهرها.

وأوضحت **بولين يونج** أهمية التاريخ في البحث الاجتماعي بقولها "أننا في البحث الاجتماعي نتعقّب التطوّر الماضي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شغلت الحاضر، بقصد الوصول إلى فهم يمكن أن يساعد في صياغة المبادئ أو القوانين الاجتماعية الخاصة بالسلوك الإنسانيّ للأشخاص أو الجماعات أو النظم". [3]

أمّا عن وجهة نظر **كارتر فاجود** فيرى أن التاريخ واسع كاتّساع الحياة نفسها، يضمّ الميدان الكلّي الشامل للماضي البشري والحقائق والبيانات التاريخية، بحيث يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزّأ من عملية

1- محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري-**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1990م، ص35.

2- محمد طلعت عيسى: **البحث العلمي -مبادئه ومناهجه-**، ط3، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة-مصر، 1963م، ص202.

3- **المرجع السابق**، ص214.

النموّ الاجتماعي وعملية الحياة الاجتماعية الشاملة التي كانت تحيط بها أكثر منها حقائق متفرّقة أو منفصلة عن الحياة المحيطة بها. (1)

فالتاريخ هو ذلك الوصف للحقائق والوقائع والأحداث الماضية التي تستمدّ منها الأحداث الحاضرة تركيبتها ونماذجها.

وإذا كان المتخصّصون في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة يميلون إلى استخدام المنهج التاريخي، فلأنهم يريدون الوصول من خلال ذلك إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلّقة بالمشكلات الإنسانيّة والقوى الاجتماعية التي شكّلت الحاضر. (2)

وبهذا فقد تمكّن علماء الاجتماع بفضل هذا المنهج من الوصول إلى بعض القوانين الاجتماعية، واستخدموا في ثناياه الملاحظة والاستقراء.

ومن **مصادر البحث التاريخي:**

– السجلّات والوثائق المكتوبة أو الشفوية التي كانت موجودة في فترة زمنية معيّنة والمتعلّقة بالظاهرة موضوع البحث.

– الآثار التاريخية كالمباني القديمة، الأدوات والملابس القديمة.

– المجلّات والصحف، القصص، الأساطير، الدراسات السابقة، الحكايات الشعبية، المذكّرات، السير الذاتية للأشخاص الذين عايشوا تلك الفترة الزمنية، المصادر الشخصية، الكتب العلمية والفنية المتعلقة بحقائق وأحداث موضوع البحث التاريخي. (3)

ومن **خطوات تطبيق المنهج التاريخي:**

أ– **توضيح مشكلة البحث:** يشترط في مشكلة البحث توافر شروط كأهمّيّتها ومدى مناسبة المنهج التاريخي لها وتوافر الإمكانيات اللّازمة وأهمية النتائج التي سيتوصّل إليها الباحث.

ب– جمع البيانات اللازمة (التمييز بين نوعي المصادر الأوّلية والثانوية)

• **المصادر الأولية** تتمثّل في السجلّات، الوثائق والآثار، ويُعتبر القرآن الكريم من المصادر الأوّلية وكذلك تاريخ ابن خلدون والرحلات.

1– عمر التومي الشيباني: **مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق**، ص80.

2– عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة–مصر، 1979م، ص285.

3- François Buton, Nicolas Mariot: **Pratiques et méthodes de la socio-histoire**, Presses Universitaires de France, 2009, p107.

• **المصادر الثانوية** تتمثّل في الصحف، المجلات، شهود العيان، المذكّرات والسير الذاتية، الدراسات السابقة، الكتابات الأدبية، الأعمال الفنية، القصص، القصائد، الأمثال، الأعمال والرقصات المتوارثة، التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية، أشرطة التسجيل وأشرطة الفيديو، النشرات، الكتب والدوريات، الرسومات التوضيحية والخرائط.

ويميل الكثير من الباحثين إلى تفضيل المصادر الأولية عن الثانوية، لأنها المنبع الأصلي والأساس الذي اعتمده الأوائل في تأسيس حضاراتهم. ولكن قد يجد الباحث صعوبة في قراءة آثار القدماء التي تحتاج إلى متخصّصين، لذلك يلجأ إلى المصادر الثانوية

ج- تحليل ونقد مصادر البيانات

• **النقد الخارجي** يرتبط بشكل الوثيقة وعنوانها الرئيسي والتأكّد من ارتباطها بعصرها.

• **النقد الداخلي** يرتبط بمحتوى الوثيقة ودقّة ما تحتويه من معلومات، وهذه الخطوة تتطلّب من الباحث أن يعرض النتائج التي توصّل إليها البحث تبعا لأهداف أو أسئلة البحث مع مناقشتها وتفسيرها. وينقسم هذا التحليل الداخلي بدوره إلى نوعين: إيجابي وسلبي.

فا**لتحليل الإيجابي** يرتكز على فهم معنى الألفاظ والعبارات الواردة في الوثيقة للوصول إلى تحديد المعاني المختلفة ومعرفة الجُمل والتراكيب والعبارات الواردة. كما يضطرّ الباحث إلى معرفة لغة العصر الذي كُتب فيه، وفكّ رموزها وألغازها، لذلك على الباحث أن يكون خبيرا بمعرفة اللغة قديمها وحديثها حتّى يتمكّن من تحليل ونقد وتقييم الوثيقة.

وإذا كان التحليل الإيجابي يفيدنا في معرفة قصد المؤلّف ومعانيه وأسلوبه وحتّى تراكيب اللغة، فإنّ **التحليل السلبي** يفيد في معرفة الظروف المحيطة بالمؤلّف والتي كان لها تأثير على الوثيقة. كما تدلّنا هذه الظروف على معرفة الدوافع الأساسية وراء تأليف الوثيقة، هل هي دوافع خاصّة أو مصلحيّة أو جماعيّة يريد من خلالها صاحب الوثيقة أن يدافع عنها.

د- صياغة الفروض: بعد أن ينتهي الباحث من الجمع والتحليل والنقد، يعمل على تشكيل فروض للدراسة تساعده في تحديد اتّجاهه ومسار دراسته. علما بأنّ النقد الخارجي والداخلي للمعلومات يكون بمثابة اختبار فرضيّات الدراسة أو إثبات أو نفي لها. [1]

إنّ المشكلة الكبرى في البحوث التاريخية هي نجاح الباحث في تركيب المادّة التي يجمعها في إطار موحّد لا تناقض فيه، لأنّ البحث التاريخي يتّصل بماضٍ انتهى ولا تتوافر عنه إلّا بيانات جزئيّة تخضع

1- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنية: **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار الصفا، عمّان-الأردن، 2000م، ص41.

لتفسيرات وتأويلات متباينة، وعليه فإنّ الفروض في البحوث التاريخية وإن تشابهت مع الفروض في البحوث الأخرى تبقى ذات طبيعة مميّزة. [1]

هـ- عرض النتائج وملخّص البحث: بعد انتهاء الباحث من جمع البيانات وتصنيفها والربط بينها، وإيجاد العلاقات بين الظواهر المدروسة واستنباط الحقائق ونقد المعلومات وفحصها وتحليلها، ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث والظواهر التاريخية التي يدرسها، ومن تحقيق واختبار كلّ فرض من الفروض التي قدّمها، فإنّ عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية والأخيرة من بحثه، وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه، الذي يلخّص فيه الحقائق والنتائج التي توصّل إليها في أسلوب علمي متين، بعيدا عن المبالغات والخيال والمحسّنات البديعيّة المُبالَغ فيها. [2]

وهكذا يتوصّل الباحث إلى الكثير من الحقائق والنتائج التي كان يهدف إلى اكتشافها في بداية بحثه، بعد أن يقوم بتصنيفها وتحليلها والربط بينها.

ومن **مزايا المنهج التاريخي** أنه يعتمد الأسلوب العلمي في البحث (الإحساس بالمشكلة، تحديدها، صياغة الفرضيات، مراجعة الكتابات السابقة وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها). لذلك تكمن أهمية الدراسات التاريخية في أنها تساعد في الكشف عن النظريات العلمية والأساليب التي اعتمد عليها السابقون في حلّ مشاكلهم، ومن خلال دراسة تلك النظريات والأساليب يمكن الربط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية. كما أنها تساعد في فهم الجوانب الإيجابية والسلبية لحياة الشعوب في الماضي، وبالتالي يستفيد الإنسان من نقاط القوّة في الماضي، حيث يسعى للاستعانة بها في حلّ مشاكله الحالية، كما يأخذ العِبر من نقاط الضعف التي مضت فيعمل على تجنّبها. وبذلك فإنّ هذه الدراسات التاريخية تعطي فكرة مصغّرة عن العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والعوامل التي أدّت إلى نشأة وبروز المشاكل التي واجهها الناس في فترة زمنيّة معيّنة. [3]

أمّا **عيوبه** فتتجلّى في:

- أنّ المعرفة التاريخية ليست كاملة، فهي تقدّم صورة جزئية عن الماضي نظرا لطبيعة المصادر التاريخية وتعرّضها للعوامل التي تقلّل من درجة الثقة بها مثل التلف والتزوير والتحيّز.

1- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مرجع سابق**، ص105.

2- عمر التومي الشيباني: **مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق**، ص110.

3- ذوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي-مفهومه، أدواته، أسلوبه-**، دار المجدلاوي، عمان-الأردن، 1983م، ص173.

– صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بعملية النقد الداخلي والخارجي للوثائق.

– صعوبة التعميم والتنبّؤ، بسبب ارتباط الظواهر التاريخية بظروف مناخية ومكانية محدّدة والتي يصعب تكرارها مرة أخرى، كما يصعب على المؤرخين توقّع المستقبل.

وعموما، يستند هذا المنهج على كيفية تفسير الأحداث والوقائع وتدوين كلّ ما حدث في الماضي وبطريقة تحليليّة تفحّصيّة لتاريخ الأمم والشعوب. وإذا كان التاريخ يعني تدوين ورواية ما حدث في الماضي، فإنّ منهج البحث التاريخي يتحدّد في ذلك الأسلوب الوثائقي المتّبع في جمع الحقائق والمعلومات التاريخية من خلال دراسة الوثائق والسجلّات والآثار.

4- المنهج المقارن

المقارنة كمنهج قائم بذاته حديثة النشأة، لكنها قديمة قِدم الفكر الإنسانيّ، فقد استخدمها **أرسطو** و**أفلاطون** كوسيلة للحوار والمناقشة، كما استخدِمت في الدراسات المتعلّقة بالمواضيع العامّة والقضايا الجزئية التي تحتاج إلى الدراسة والتدقيق، لذلك فإنّ المنهج المقارن هو القيام بعمليّة التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر على حدّ تعبير **ابن خلدون** والمقارنة بين خصائصها. وهو الأداة المثلى في علم الاجتماع لأنّه يقوم على أساس مقارنة الظاهرة الاجتماعية في وضعين أو أوضاع مختلفة.

يعالج المنهج المقارن القصور الذي يتعرّض له المنهج التجريبي، باعتبار هذا الأخير يواجه صعوبات في العلوم الاجتماعية، لذلك يُعتبر المنهج المقارن أحد المناهج الرئيسية المستخدَمة في العلوم الاجتماعية.

يصف **إيميل دوركايم** المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب الغير مباشر، غير أنّ الظواهر الاجتماعية لا تخضع جميعها للمقارنة، إذ يمكن فقط مقارنة الظواهر المتجانسة عكس ما هو قائم في الظواهر الفيزيائية والتي تسهل مقارنتها لقابليّتها للتكرار وظهورها نتيجة حالات متماثلة [1]. أمّا الظاهرة الاجتماعية فهي حادثة إنسانيّة تتحكّم فيها حرّيّة الإنسان ولا تتكرّر بنفس الطريقة بسبب طابعها التاريخي. وإذا أراد الباحث مثلا مقارنة مختلف الصور التي تتشكّل بها إحدى الظواهر الاجتماعية في مختلف الشعوب،

1– عبد الناصر جندلي: **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص169.

ينبغي عزل هذه الظاهرة عن جميع ما عداها من مجموع الظواهر الاجتماعية الأخرى التي وُجِدت في عصرها، ومن الصعب هنا تنفيذ ذلك.

لذلك حكم **أوغست كونت** بعدم كفاية هذا المنهج ووجد أنه لا بدّ من سدّ أوجه النقص فيه بالمنهج التاريخي، وعليه فقد يستخدم عالم الاجتماع المنهج التاريخي والمنهج المقارن معًا من خلال تتبّع ظاهرة من الظواهر الاجتماعية في نشأتها وتطوّرها، ثمّ يقوم بمقارنتها على مرّ العصور في المجتمع الواحد أو في مجتمعات مختلفة، حينئذ يسمّى هذا المنهج بـ**المنهج التاريخي المقارن**.

وعموما فالمنهج المقارن هو الوسيلة العلميّة التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات والتفاعلات والمؤسّسات الاجتماعية دراسة مقارنة تختصّ بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمؤسّسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافيّا وإقليميّا، وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنيّة مختلفة [1]. بمعنى أنه طريقة لمعالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن ببيان أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين جزئي الموضوع المبحوث.

يتضمّن المنهج المقارن مجموعة من الخطوات المنهجية والتي يمكن حصرها كما يلي:

- تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات الفرعية التي تعكس أبعاد الدراسة مع صياغة الفروض.
- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، بحيث يسبق المفهوم جمع البيانات الكمّيّة. فالمفاهيم ضرورية كمرحلة انطلاق مرجعيّة لتجميع الظواهر المتباينة، لأنّ العلوم تعتمد على القاعدة المفاهيميّة التي تُرشد الباحث في عملية المقارنة.
- جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية عن الظاهرة، فالبيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمّت صياغتها.
- تنظيم وترتيب وتصنيف المادّة العلمية النظرية والميدانية، ثمّ شرح وتفسير خواصّ التشابه والاختلاف الرئيسيّة والثانويّة للوصول إلى مستويات الإيضاح والتجريد النظري.
- تدقيق النتائج العلميّة وصياغتها والتحقّق من صدق الفرضيات والإجابة عن تساؤلات البحث.
- تعميم النتائج المحصّل عليها ووضع مقترحات قائمة على التنبّؤ المستقبلي.

لقد حاول علماء المنهجية بناءً على هذه المعايير المنهجية حصر **أوجه المقارنة** في الوجه التاريخي (مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدّة مراحل زمنيّة متعاقبة وتحديد التطوّرات التي طرأت عليها بفعل الزمن)، وفي الوجه المكاني (بمعنى مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان معيّن بنظيرتها في مكان آخر مع تحديد

1- إحسان محمد الحسن: **مناهج البحث الاجتماعي**، دار وائل، الأردن، 2005م، ص101.

أوجه الاتفاق والاختلاف)، والوجه الزماني والمكاني (يعني المقارنة على أساس عاملي الزمان والمكان في آنٍ واحد، أي مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما وزمان معيّن مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة). [1]

ويستخدم الباحث المنهج المقارن بعد أن يكون قد أبرز سبب اختياره لهذا المنهج دون غيره من المناهج، ليستطيع أن يفسّر بأنّ المنهج المقارن يتمّ البحث به في محاور البحث النظرية، ويحدّد ذلك كالآتي:

- يحدّد المحاور التي تقتضي المقارنة ويعلّل سبب المقارنة، بحيث تنحصر المقارنة في توضيح أوجه الشبه والاختلاف وماهية الظروف السائدة.
- ربط علاقة المقارنة بين جميع محاور البحث على أن يتّبع الباحث أسلوب التحليل في المقارنة مع الاستعانة بالتحليل الكمّي كلّما تطلّب الأمر ذلك [2]، فالمنهج المقارن يرتكز على: ماذا يقارن...؟، لماذا يقارن...؟ وكيف يقارن...؟

وعليه تنحصر **أهمية** المقارنة و**أهدافها** في:

- توفير درجة عالية من العمومية واكتشاف المتغيّرات الجديدة في الظواهر بفضل التفسير المقارن.
- يحقّق تجميع المفردات المتشابهة الانسجام والاتّساق بينها، وهو شرط ضروري لبناء أيّة نظريّة، فكلّما تمايزت البنيات النظرية كلّما ازدادت التقسيمات بينها عمقًا، وبالتالي ظهور موضوعات وتخصّصات جديدة.
- يمدّنا المنهج المقارن بالتجارب التي تجنّبنا الوقوع في الأخطاء السابقة وتفيدنا في إعادة تجارب ناجحة، ممّا يساعدنا على تقويم ثقافتنا الخاصّة.
- هو المنهج المناسب للتحليل والتفسير في ميدان العلوم الاجتماعية، خاصّة بالنسبة للموضوعات المعقّدة. [3]

كما تتلخّص أهميّة المنهج المقارن وأهدافه في مدى **استخداماته** في العلوم الاجتماعية، والتي نخصّ بالذكر منها:

1- بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص119.

2- رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى، الجزائر، د.س، ص97.

3- محمد شلبي : **المنهجية في التحليل السياسي-المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**-، دار هومه، الجزائر، 1997م، ص72.

- **في علم الاجتماع:** إنّ البحث السوسيولوجي يستدعي المقارنات التي تُعتبر من أهمّ المعايير التي اعتمدها علماء الاجتماع في أولى أبحاثهم، حيث اعتبروها الأداة الأفضل لبحوث علم الاجتماع، لأنّ الشروط الاجتماعيّة المتماثلة تُحدث شروط اجتماعيّة متماثلة. فالعالم الاجتماعي يستعين في تحقيق الفروض بالتاريخ المقارن، فيتناول المجتمعات في أمكنة وأزمنة مختلفة وكيف أنّ الظاهرة المحدّدة تتغيّر تبعًا لتغيّر ظاهرة أخرة معيّنة، فأساس منهج علم الاجتماع هو منهج المقارنة لكونه يعتمد على الإحصاء والخطوط البيانيّة في شكل رياضي، وفي هذا السياق نجد أنّ **إيميل دوركايم** قد مزج بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن في دراساته المختلفة. [1]
- **في العلوم السياسيّة:** لقد ساهم المنهج المقارن بدرجة كبيرة في تطوّر علم السياسة، حيث استخدمه **مونتيسكيو** في تصنيفاته للأنظمة إلى جمهوريّة ملكيّة دستوريّة واستبداديّة، وارتكزت مقارنته بناءً على الممارسة الفعليّة المطبّقة داخل النظام، وكذا الأمر بالنسبة إلى **ميكيافيلي** في تصنيفه للدول (الدولة التي يحكمها ملك واحد، الدولة الأرستقراطيّة والدولة الديمقراطيّة).

وبناءً على هذه الاستخدامات في شتّى العلوم، يظهر المنهج المقارن في علاقة حتميّة بالعديد من المناهج، مثل منهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي والمنهج التاريخي. ففي المنهج التاريخي مثلا نجد أنّ المنهج المقارن يعتمد أحيانًا على التاريخ، لأنّ التاريخ لا يكون منهجًا لمجرّد تجميع الأحداث، بل لأنّ الباحث يلجأ إلى توظيف التاريخ لاستخلاص قوانين عامّة حول ظاهرة ما من خلال مقارنة أشكال هذه الظاهرة عبر التاريخ، وهنا ظهر ما يسمّى بـ**التاريخ المقارن** كما سبق وأن أشرنا إليه عند **إيميل دوركايم**.

لكن هذا لا يعني أن نخلط بين المنهج المقارن والمنهج التاريخي، فالفكرة الأساسيّة في المنهج التاريخي هي التطوّر وتتبعه وتعقبه على مرّ الزمان، بينما الفكرة الأساسيّة في المنهج المقارن هي مقارنة الظاهرة في وضعين اجتماعيّين مختلفين. كما أنّ المنهج التاريخي يجعل الباحث يرجع بالظاهرة إلى الوراء ليرى كيف نشأت وتطوّرت، وفي المنهج المقارن يقارن الباحث ظاهرة موجودة في الوقت الحاضر في مجتمعين مختلفين دون الحاجة إلى أن يعود بها إلى الماضي.

وبالرغم من التطبيقات والاستخدامات العمليّة للمنهج المقارن خاصّة في علاقته مع المناهج الأخرى وأهميّته وأهدافه، إلّا أنّه تتخلّله بعض **الصعوبات** التي ندرجها كالآتي:

- صعوبة ضبط وتحديد بعض المفاهيم الجوهريّة التي تتّسم بالطابع العامّ.
- صعوبة تحديد الوحدة الطبيعيّة للمقارنة كوحدة الدولة والأبنية المختلفة لها.

1- إبراهيم الأبرش: **مرجع سابق**، ص177.

- صعوبة تحديد سمات وخصائص الظاهرة القابلة للمقارنة.
- صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسّسات والسلوك.
- صعوبة حصر المتغيّرات الأساسيّة والافتقار للمعلومات الدقيقة وذات المصداقيّة العلميّة. [1]
- صعوبة اختيار وحدات التحليل التي على أساسها تتمّ المقارنة.
- وأوضح نقّاد المنهج المقارن أنّ ما يبدو نظمًا اجتماعيّة متشابهة في الظاهرة قد تكون شديدة الاختلاف في المجتمعات المدروسة. [2]
- كما أنّ ظروف التحكّم في المقارنة صعبة ومعقّدة، وأنّ نقص أو غياب بعض الاحصائيّات الضروريّة في المقارنة تجعلها ضعيفة الحجّة والدلالة الإحصائيّة.

ونتيجة لهذه الصعوبات، فالمنهج المقارن لا يوضّح بشكل جليّ سبب وجود الظاهرة أو لماذا ظهرت وما هي المؤثّرات السلبيّة أو الإيجابيّة التي ساعدت على ظهورها، كما أنه لا يوضّح ما هي تبعات المقارنة وآثار الصفات المكتشفة على بقيّة الظواهر الاجتماعيّة، إضافة إلى سطحيّة الظاهرة، بمعنى أنها ظاهريّة وليست داخليّة، فهي تقتصر على إظهار التشابهات والمفارقات بين الظواهر، لكن هذا لا يُفقد المنهج المقارن القيمة العلميّة التي تتضمّنها خطواته ومجالاته واستخداماته.

5- منهج المسح الاجتماعي

المسح **لغة** يعني تمرير اليد على شيء سائل لإزالته، وهو يعني هنا إزالة ما لطّخ الشيء من سوائل أو غبار أو تراب أو غير ذلك من الموادّ حتى نبرزه على حقيقته لغيرنا.

و**اصطلاحا** هو مفهوم مشتقّ من العلوم الطبيعيّة يُستخدم في علوم الأرض فمسح الأراضي يكون بمعرفة مساحتها وتركيبها، ولقد انتقل هذا المفهوم ليشمل المجتمع أيضا. فهو المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة للتعرّف على وضعيّتها الحاليّة وجوانب قوّتها وضعفها. [3]

لقد تعدّدت التعريفات للمنهج المسحي في التحليل الاجتماعي، فهناك من يرى أنه عملية جمع الحقائق عن جماعة من الأفراد في بيئة معيّنة من حيث ظروفهم المعيشية وأنشطتهم وتكوينهم الاجتماعي. فالدراسات المسحية هي من أكثر الطرق المباشرة لتحديد الكيفية التي يشعر ويفكّر بها الأفراد حول الموضوع

1- عامر مصباح: **مرجع سابق**، ص97.

2- زينب محمد زهري: **علم اجتماع المسرح -تقنياته النظرية والمنهجية والعلمية-**، مجلس الثقافة العامّ، الجماهيرية الليبية، د.س، ص99.

3- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص34.

الذي يُسألون فيه، حيث تتمثّل إجراءات هذا النوع من الدراسات في سؤال مجموعة من الأفراد (المبحوثين) عدّة أسئلة تتمحور حول سلوكاتهم واتجاهاتهم وآرائهم ومعتقداتهم. [1]

فمنهج المسح يقوم على عدّة محاولات منظّمة للحصول على معلومات ضخمة من أعداد كبيرة لجمهور معيّن، من خلال أساليب المقابلة المقنّنة أو استبيانات مقنّنة. بمعنى أنّ المسح الاجتماعي هو أسلوب لجمع البيانات عن طريق جماعة معيّنة في بيئة محدّدة. وقد يتناول المسح الاجتماعي دراسة أحد الجوانب الاجتماعية مثل الرعاية الصحّية، النشاط الزراعي والاقتصادي، وذلك في منظّمة أو مجتمع محلّي أو المجتمع ككلّ. [2]

ويختصّ منهج المسح الاجتماعي بتجميع البيانات من التقارير أو الجداول الكمّيّة أو من كليهما، حيث يعتمد على طرق وأدوات مختلفة لتجميع تلك البيانات، من أهمّها الملاحظة وأدواتها، القوائم التكرارية، قوائم الشطب، والتقارير الوصفية التي يكتبها الملاحظون عن الظواهر التي يسجّلونها. [3]

وهناك من يذهب بعيدًا في تحديد معنى المسح الاجتماعي عندما يكون الأمر متعلّقًا بتفاصيل البيانات المجمَّعة، فيَعتبر المسح البحثيّ هو ذلك النوع من الاستقصاءات العلمية الاجتماعية والذي يهتمّ بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معيّن عن طريق العيّنة بقصد تجميع البيانات والحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحلّ المشاكل الاجتماعية. بمعنى، يُستخدم البحث المسحي للإشارة إلى البحث الميداني الوصفي، الذي يتضمّن بيانات كمّيّة عن مشكلة اجتماعيّة معيّنة. ويرى **موزر** بأنّ منهج المسح الاجتماعي يتناول دراسة الخصائص الديمغرافيّة والبيئة الاجتماعيّة والأنشطة أو الآراء أو الاتجاهات السائدة في جماعة معيّنة. [4]

وعليه فإنّ منهج المسح الاجتماعي هو طريقة لجمع البيانات حول ظاهرة اجتماعية معيّنة بغرض دراستها والوصول إلى استنتاجات عن المجتمع البحثي موضوع الدراسة، أو بغرض بناء إشكالية وفرضيات البحث، أو يكون الغرض هو الإعلام والتوعية.

1- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: **علم النفس الاجتماعي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، د.س.، ص74،75.

2- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع -النشأة والتطوّر-**، دار المعرفة الجامعية، بيروت-لبنان، 1999م، ص154.

3- فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمن: **علم النفس الاجتماعي -رؤية معاصرة-**، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1999م، ص326.

4- عبد الله عامر الهمالي: **مرجع سابق**، ص118،119.

وتتناول مجالات المسح الاجتماعي بالدراسة موضوعات اجتماعية مختلفة مثل: دراسة السجون، أحوال المساجين، المشكلات والقضايا الاجتماعية المختلفة، الجماعات من مختلف الطبقات والمستويات، القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، فئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته [1]. لذلك يُعتبر المسح أوسع المناهج استخدامًا وأكثرها شيوعًا، فهو يُستخدم في تخصّصات عديدة كعلم الاجتماع والاقتصاد والإعلام والإرشاد والزراعة.

ومن أهمّ **خصائصه:**

- يعتبر المسح الاجتماعي دراسة للواقع الاجتماعي عن طريق جمع البيانات اللازمة والضرورية عن المجتمع البحثي موضوع الدراسة بطريقة منظّمة عن طريق استمارة مقابلة أو استمارة استبيان.
- يلجأ الباحثون في العلوم الاجتماعية عمومًا إلى استخدام هذا المنهج لأنّه يمكّن من اختبار صحّة الفروض والإجابة على تساؤلات البحث.
- غالبًا ما يستند المسح الاجتماعي على قاعدة نظرية واضحة، كأن يتبنّى القائمون عليه النظرية السلوكية أو التفاعلية الرمزية.
- تُستخدم البيانات التي جُمعت عبر المسح الاجتماعي عن الوقت الحاضر في تفسير العلاقات بين متغيّرات اجتماعية في وقت سابق.
- يُمكِن التأكّد من صدق بيانات المسح الاجتماعي باستخدام محكّات خارجية وعن طريق تطبيق أساليب إحصائية متطوّرة. [2]

وللقيام بعملية المسح الاجتماعي فإنه من الضروري اتّباع **الخطوات** الآتية للحصول على المصداقية العلمية:

- يبدأ المسح بتحديد الغرض منه تحديدًا واضحًا، بحيث يتضمّن تحديد المشكلة والاعتبارات العلميّة التي يُبنى عليها وهدفه الذي لا يتحقّق إلّا عن طريق التخطيط، بمعنى البناء النظري للعملية ككلّ من حيث وضع أهدافها بدقّة، إضافة إلى بناء تصميم نظري للأسئلة التي تُطرح على المبحوثين وتحديد خصائص العيّنة المطلوبة والمكان والزمان اللازمين لتنفيذ العملية. وبما أنّ طريقة المسح تحتاج إلى مساعدين فنّيّين في جمع البيانات، وجب إعداد هؤلاء المساعدين وذلك بتدريبهم تدريبًا كافيًا لضمان صحّة البيانات المتحصّل عليها.

1- سامي ملحم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة، القاهرة-مصر، 2000م، ص332.

2- عامر مصباح: **مرجع سابق**، ص52.

- جمع البيانات التي تعتمد بشكل حيوي على ذكاء وخبرة القائم بعملية المسح الاجتماعي، خاصّة في تبديد الشكوك وتلطيف العلاقات وبناء الاتجاهات الاجتماعية من خلال الشرح، التفسير، الإقناع، السلوك المنبسط والصبر، وتتمّ هذه الخطوة عن طريق المقابلة والإستفتاء والملاحظة وبعض المقاييس المحدَّدة في جمع البيانات.
- تفريغ البيانات باستخدام الجداول، بحيث يتمّ تصنيفها إلى فئات وفق متغيّرات البحث من أجل استخدام التحليل الإحصائي على نطاق واسع كتشغيل برامج الإحصاء الآلي SPSS مثلا.
- بعد القيام بتفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا تأتي مرحلة التفسير وصياغة النتائج عن طريق القياس المنطقي، بمعنى القراءة الكيفية للنتائج التي يُعطيها التحليل الإحصائي لتقديم معاني النتائج الكمّيّة بطريقة واضحة ومفهومة واستخلاص النتائج العامّة مع تقدير مدى الثقة في النتائج الإحصائية. (1)

ويقترح أصحاب موسوعة العلوم السياسية خطوات أخرى أكثر تفصيلًا نلخّصها في جمع المعلومات عبر المصادر الداخلية (التي تتعلّق بالخبراء القائمين بعملية المسح) والمصادر الخارجية (الاستعانة بخبراء من الخارج)، وبعد عملية جمع البيانات يتمّ تشكيل لجنة لمعالجة المعلومات. (2)

وعمومًا تتلخّص الخطوات الأساسية في أيّ مسح اجتماعي في وجود موضوع وخطّة وتفريغ البيانات وتفسيرها.

وبناءً على مجالات المسح الاجتماعي وخطواته، تتنوّع المسوح الاجتماعية وفقا للأداة المُستخدَمة، فإذا كانت الأداة هي المقابلة فإنها تأخذ شكلًا معيّنًا وخاصّيّة معيّنة، كأن تكون خاصة بموضوع ثابت نسبيًّا غير أنّها تتطلّب وقتًا طويلًا. وإذا كانت الأداة المستخدَمة هي الاستبيان، فإنّ المسح الاجتماعي يرتبط بالدراسات الاستطلاعية بشكل كبير. وعمومًا فقد قسّم الباحثون المسح الاجتماعي إلى عدّة **أنواع**، أهمّها: المسح عن طريق المقابلة الشخصية، المسح عن طريق الهاتف والمسح عن طريق الاستبيان البريدي. ويقدّم أصحاب موسوعة العلوم السياسية تصنيفين أساسيّين: مسوح التقاطع والمسوح الطويلة. حيث يتمّ في مسوح التقاطع جمع البيانات مرّة واحدة فقط ويكون الهدف هو مجرّد القيام بالدراسة الاستطلاعية. أمّا في المسوح الطويلة فإنه يتمّ جمع البيانات في أكثر من مرّة، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من المسح الاجتماعي بالدراسات التتبّعيّة.

1- Robert Evola; Mbonji Edjenguèlè: **Manuel d'enquête par questionnaire en Sciences sociales expérimentales**, EPU, Éditions Publibook université, Paris, 2013, p_{128}.

2- محمد محمود ربيع وآخرون: **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994م، ص94.

ولتوضيح هذه الأنواع نأخذ نماذجًا من بعض دراسات المسوح الاجتماعية، ومن أهمّ هذه الدراسات:

• **دراسة جون هوارد** الذي يُعدّ من كبار المصلحين الاجتماعيّين في إنجلترا ومن الأوائل الذين استخدموا منهج المسح. ففي سنة 1775م قام **هوارد** بدراسة مقارنة لأحوال السجون في عدّة دول أوربية، فقد كلّفته عملية جمع البيانات من مصادرها جهدًا ومشقّة، حيث جمع بيانات كمّيّة عن موضوع الدراسة واعتمد على الملاحظة بالمشاركة وعلى المقابلة الشخصية في الحصول على البيانات المطلوبة. كما قضى **هوارد** السنوات الخمس الأخيرة من حياته في دراسة وسائل منع انتشار الطاعون، ولكي يراقب كيف كان المرضى يعالَجون في المستشفيات الأوروبية أخضع نفسه عن عمد للعدوى، وبهذه الطريقة استطاع التعرّف على الظروف الحقيقية في المصحّات (مستشفيات الأمراض المُعْدِيَة). بعدها قام بنشر كتاب "تقرير عن المصحّات الرئيسية في أوروبا عام 1987م"، علمًا بأنه توفّي في إحدى رحلاته العلمية التي كان يجمع فيها البيانات الميدانيّة.

• **دراسات فريديريك لوبلاي** الذي حاول أن يكون موضوعيًّا وغير متحيّز في أبحاثه، فقد قام بفحص ميزانيّات العائلات، وناقش مع أفراد العائلة أوجه نشاطهم الماليّ والاجتماعي وفحص بإمعان دفاتر الحسابات اليوميّة. وفي عام 1986م أسّس **لوبلاي** منظّمة عالمية لدراسة الاقتصاد الاجتماعي، وبإدخاله الوسيلة الفنيّة الخاصّة بمراقبة العائلات، فتح اتّجاهًا جديدًا في المشاكل الاجتماعية، وتكمن مساهماته الرئيسية للمنهج العلمي في استخدامه بشكل شامل الخطوط المفصّلة لكي ترشده في ملاحظاته. فعمل على تطوير تقنيّات المقابلات الشخصيّة والاستفتاءات والفحص الجادّ لدفاتر المحاسبة وغيرها من السجلّات الشبيهة، واعتبارها من أهمّ الوسائل للتحقّق من البيانات، وقد قام أيضا باستخدام طريقة دراسة الحالة أو ما نسمّيه بالوصف الموضوعي لتاريخ أو حالة فرد أو مجموعة معيّنة على نطاق واسع. مع العلم أنّ دراسات **لوبلاي** لم تحلّ في الواقع أيّة مشكلة، إلّا أنها زوّدتنا بمعلومات هامّة جدًّا عن فصول مختارة من الحياة العائلية، ومع ذلك فقد اعتقد **لوبلاي** بأنّه اكتشف علاقة وثيقة بين الرفاهية الاقتصادية للعائلة ونجاحها العاطفي والاجتماعي، وبالرغم من ذلك لايزال علماء الاجتماع يستخدمون منهج **لوبلاي** في المسح. [1]

• **بالنسبة للدراسات المسحيّة عن الرأي العامّ**، فإنّ للرأي العامّ قوّة كبيرة في التأثير على سلوك الأفراد والهيئات الحاكمة، لذلك يهتمّ به القائمون بالتخطيط في كثير من ميادين النشاط الإنسانيّ، ولقد أصبحت الكثير من الدول تهتمّ باستطلاع الرأي العامّ بطريقة منظّمة، حيث أُنشِئت لذلك هيئات خاصّة، واهتمّت به

1– بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص40،41،42.

الشركات ورجال الأعمال خاصّة في عمليات التسويق. ويُعتبر الاستفتاء من أهمّ وسائل قياس الرأي العامّ، خاصّة تلك الآراء التي وصلت إلى درجة كبيرة من الاستقرار.

ويقرّر **كانتريل** أنّ الأسئلة ذات الإجابات المفتوحة لها قيمتها الكبيرة في تحليل الآراء السائدة في المجتمع، وأنّ الأسئلة المغلقة لها قيمتها الكبيرة في المشكلات المحدّدة تحديدًا واضحًا، أمّا الأسئلة ذات الاحتمالات المتعدّدة فتفيد عندما يكون لأحد الجانبين أو لكليهما عدة احتمالات. وعمومًا، فإنّ نوعية الأسئلة المطروحة سواء كانت مفتوحة أو مغلقة أو متعدّدة الاحتمالات، هي التي توضّح الموضوع المدروس. والملاحظ أنّ الكثير من الشركات تطبّق مسحًا للرأي العامّ في ما يتعلّق بالأسواق لتحديد المنتجات أو التعليل أو الإعلان من أجل إغراء المستهلك، وفي هذا المجال فقد حقّقت المؤسّسات التجارية والصناعية زيادة في الأرباح من خلال أخذ الحذر من الأخطاء في تسويق منتجاهم وهذا بفضل معرفة ردّ فعل المستهلك. [1]

وإجمالًا، يمثّل الرأي العامّ اتّجاهًا يشترك فيه عدد كبير من الأفراد في مجتمع معيّن، قد يكون متماثلًا بين أفراد المجتمع، وقد يكون مختلفا بين الجماعات الفرعية داخل الإطار العامّ.

وهناك العديد من **المزايا** التي تحدّث عنها علماء المنهجية الخاصة بالمسح الاجتماعي نلخّصها في:

- يمكّن المسح الاجتماعي من الحصول على بيانات كثيرة يمكن اختبارها دون بذل مجهودات كبيرة.
- تطبيق أداة المقابلة أو الملاحظة في المسح، يعمل على تدقيق البيانات المتحصّل عليها.
- قلّة التكاليف المالية ووجود فترة زمنية مناسبة للمبحوث للتفكير حول الإجابة عن الأسئلة خاصّة عند استخدام الاستبيان البريدي.
- تتميّز المسوح الاجتماعية بدرجة كبيرة من المرونة وعدم تحيّز المستجوبين في الإدلاء بالمعلومات الحقيقية، حيث يسمح للقائم بالمقابلة توضيح بعض الكلمات التي قد تبدو واضحة للمبحوث.
- ارتفاع معدّل تجاوب العيّنة مع عملية المسح الاجتماعي، ممّا يسمح بجمع معلومات إضافية محلّ اهتمام الباحث خاصّة في محور الاقتراحات أو الآراء المفتوحة. [2]

ومن **عيوب** المسح الاجتماعي سطحية المعلومات المتحصّل عليها بسبب الاهتمام المتزايد بجمع بيانات كثيرة في فترة زمنية واحدة ومحدّدة، كما أنّ العديد من المستجوبين يعمدون إلى إخفاء أسرارهم لتقديم

1- محمد زيان عمر: **مرجع سابق**، ص43.

2- محمد محمود ربيع وآخرون: **مرجع سابق**، ص66.

الصورة الجيّدة عن شخصيّتهم وسلوكهم الاجتماعي. لكن يبقى المسح الاجتماعي أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في البحوث الاجتماعية، وهذا ما عبّر عنه **معتز سيّد عبد الله** و**عبد اللطيف محمد خليفة** في أنّ الهدف من الدراسات المسحيّة هو محاولة جمع الخصائص المميّزة لظاهرة معيّنة بقصد استخدام البيانات التي يتمّ الحصول عليها لتعزيز ظروف معاشة وتأييد ممارسات راهنة أو لعمل تخطيطات أكثر كفاءة وفاعليّة لتحسين الظروف والعمليّات الاجتماعية. [1]

والجدير بالذكر في المسح الاجتماعي أنه يختلف عن البحث الاجتماعي في أنّ المسح الاجتماعي خاصّ بمكان محدود أو قرية أو مدينة أو منطقة من المناطق، بينما البحث الاجتماعي عامّ يشمل المجتمع بأسره، ويهدف إلى تحقيق غرض عامّ يُرجى منه استفادة عدد كبير من أفراد المجتمع كمحاولة إدخال نظام التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، بينما المشكلة التي يهدف إليها المسح الاجتماعي تكون محدودة كالأمّيّة والطلاق أو تعدّد الزوجات. كما يهدف البحث الاجتماعي إلى دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية.. للمجتمع، بينما يهدف المسح الاجتماعي إلى الكشف عن الأسباب المؤدّية إلى مظهر انحلالي في تلك البيئة المحدودة لعلاجه فورًا. [2]

6- منهج دراسة الحالة

هو المنهج المعتمِد على دراسة حالة معيّنة بهدف جمع معلومات متعمّقة عنها، وهو مفيد في إعطاء معلومات لا يمكن الحصول عليها بأساليب أخرى، خاصّة إذا كان استخدام هذا المنهج في دراسة حالة معاصرة ضمن سياق الحياة الواقعية. ويفضَّل استخدامه عندما تكون هناك رغبة في دراسة حالة تحتوي على العديد من المتغيّرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض والتي يمكن ملاحظتها.

فمنهج دراسة الحالة يقوم على التعمّق في دراسة مرحلة معيّنة من تاريخ حياة الوحدة موضوع الدراسة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثّر في الوحدة المدروسة وعن العلاقات السببيّة بين أجزاء هذه الوحدة.

ولقد انتشر استخدام منهج دراسة الحالة في مجال البحث الاجتماعي عندما ساءت ظروف العمل وظهرت الآثار الاجتماعية السيئة نتيجة التوسّع الصناعي في ظروف الحياة العمّاليّة. وعادة ما يُطبَّق هذا المنهج على الأسرة وفي ميادين العمل المختلفة، وبصفة خاصّة على مؤسّسة أو هيئة اجتماعية، حيث يقوم

1- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: **مرجع سابق**، ص74،75.

2- Roger Mucchielli: **Le questionnaire dans l'enquête psycho-sociale -Connaissance du problème, applications pratiques-**, 10ème Ed, Entreprise Moderne d'Edition, Paris, 1993, p65.

الباحث الاجتماعي بأخذ عيّنات تمثّل الطبقة التي يقوم بدراستها، ثمّ يُجري البحث على هذه الحالات المختارة لتعميم نتائجها على المجموعة كلّها.

وتشير العيّنة الاحتمالية إلى الطريقة التي يتمّ بها اختيار مجموعة فرعيّة من وحدات أكثر اتّساعًا، بحيث يكون لكلّ وحدة ووحدة فرعيّة فرصة الاختيار ضمن العيّنة. (1)

وهناك **طريقتان** تُستخدمان في دراسة الحالة: تاريخ الحالة والتاريخ الشخصي للحالة. حيث يشمل **تاريخ الحالة** قصّة تطوّرها فيحصل الباحث على بيانات من مصادر متعدّدة مثل الأسرة والمدرسة، ويستعين بكلّ الوثائق والسجلّات المتاحة التي يمكن أن تتضمّن بيانات من هذا النوع. أمّا **التاريخ الشخصي للحالة** فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرِض فيه الباحث الحوادث التي مرّت بالمبحوث من وجهة نظره.

وهذا يعني أنّ تاريخ الحالة يهتمّ بمدى صدق البيانات، أمّا التاريخ الشخصي للحالة فيركّز على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصّة.

وليست هناك قواعد محدّدة يهتدي إليها الباحث في اختيار الحالات للدراسة، ولكن يمكن القول بصفة عامّة أنّ النتيجة تكون صحيحة إذا كانت العيّنة عشوائية وكبيرة إلى حدّ ما، فكلّما زاد عدد أفراد العيّنة كلّما كانت النتائج أكثر دقّة وصحّة، إضافة إلى وجود درجة من التجانس للوحدات المختارة للبحث.

وتتميّز الدراسة باستخدام هذا المنهج عن الحصر الشامل بالآتي:

- استخدام العيّنة يوفّر جزءًا من التكاليف والجهد والوقت، حيث أنّنا نستخدم جزءًا من المجتمع لا كلّه.
- يمكن الحصول على الردود الكاملة الدقيقة إذا استخدمنا جزءًا من المجتمع كلّه، ممّا يسمح بمتابعة عدد الأفراد عن طريق الزيارات الشخصية.
- يمكن الحصول من أفراد العيّنة على بيانات أكثر ممّا نستطيع الحصول عليه من أفراد المجتمع كلّه، وبذلك نستطيع توسيع مجال البحث.
- تحليل نتائج الحصر الشامل يحتاج إلى وقت طويل ممّا يُنقص الاستفادة من البحث، بينما العيّنة نصل إلى تحليل نتائجها في وقت سريع بما يحقّق الاستفادة منها.
- تَحدث بعض الأخطاء في الحصر الشامل، إذ أنّ ظروف التعدادات قد تؤدّي إلى حذف بعض الوحدات، ولذلك يُستحسن قياس دقّتها بالعيّنة.

1 - Bernard S. Phillips: **Op. cit.**, p_{263}.

أمّا **مصادر المعلومات** فعادة ما يلجأ الباحث إلى الحالة نفسها كما كان يفعل **فرويد** أثناء دراسته لمرضاه، حيث كان يطلب منهم استرجاع ذكرياتهم وخبراتهم الماضية، وكان يلجأ أحيانا إلى التنويم المغناطيسي، فيكشف الأفراد عن الكثير من المعلومات المتعلّقة بحياتهم، فيجمعها ويستفيد منها في نتائجه. كما يستفيد الباحث في دراسة الحالة من كلّ الوثائق الشخصيّة والعامّة، كالسير الذاتية والمذكّرات وغيرها من التقارير الأخرى التي تُلقي مزيدًا من الضوء على الحالة وتُعمّق البحث فيها.

ولقد استخدم العالم الفرنسي **فريديريك لوبلاي** هذا المنهج في دراسته للأسرة، واتّخذها كوحدة لقياس مستوى حياة العمّال. كما طبّق هذا المنهج في دراسة مدينة Middletown بالولايات المتّحدة الأمريكية، إذ دُرِست حالة المدينة من جميع نواحيها لمعرفة درجة التغيّر التي حدثت على مؤسّساتها الاجتماعية وعادات السكان واتّجاهاتهم خلال تلك المدّة. [1]

ولقد تتعدّدت مفاهيم دراسة الحالة، فبعضهم يمثّلها بالدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع، وبعضهم يفصل بينهما بسبب الفوارق المميّزة في خطوات الدراسة [2]، والبعض الآخر يجعل دراسة الحالة جزءًا من المنهج الوصفي، خاصة عند دراسة العلاقات المتبادلة، وفئة أخرى تراه منهجا متميّزا لكونه يهدف إلى التعرّف على وضعية واحدة معيّنة وبطريقة تفصيلية دقيقة [3]. ومن أمثلة هذا الاختلاف ما يلي:

- **دراسة الحالة عند ريفلين:** تتناول الشكوى من خلال الكشف عن أسباب حالة العميل إلى العيادة النفسية أو الموجّه، التاريخ التطوّري للعميل، المظهر الجسمي، الدراسة والتحصيل، نتائج الفحص الطبّي، البيئة الأسرية والاجتماعية للعميل.
- **دراسة الحالة عند جونز:** وتشتمل على الفحص الطبّي النفسي، الصحة العامّة، النواحي الدراسية والنواحي العقلية، الصحة والتطور الصحّي للحالة، التاريخ الأسري، التاريخ الاجتماعي، التشخيص، العلاج والمتابعة.
- **دراسة الحالة عند سترانج:** تشتمل على تاريخ الأسرة، تاريخ تطوّر الحالة، البيئة المحلّيّة، التطوّر الدراسي، الخطّة الدراسية والمهنية، نتائج الاختبارات والمقاييس الموضوعية، التقارير الشخصية أو الذاتية. [4]

1- أحمد عباده سرحان: **مقدمة في الإحصاء الاجتماعي**، الدار القومية، مصر، 1963م، ص11.

2- عطوف محمود ياسين: **مدخل في علم النفس الاجتماعي**، دار النهار، بيروت-لبنان، 1981م، ص47.

3- جابر عبد الحميد جابر وآخرون، **مرجع سابق**، ص165.

4- عطوف محمود ياسين: **مرجع سابق**، ص47.

وعموما فإنّ منهج دراسة الحالة يتّجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلّقة بأيّ وحدة، فردًا كان أم مؤسّسة أم نظامًا اجتماعيا، بقصد الوصول إلى تعميمات متعلّقة بالوحدة المدروسة وبالوحدات المتشابهة، فمن مقاصده الرئيسية الوصول إلى تعميمات. [1]

ومن ثمّ يحاول الباحث من خلال منهج دراسة الحالة أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه الحالة، وبخاصّة تلك المعلومات التي تتّصل بتاريخ حياة الحالة وتطوّرها، وما إن يفرغ الباحث من جمع هذه المعلومات الشاملة، يحاول أن يحدّد معالم الصورة الكلّية بخبرات المبحوثين وتجاربهم وأفكارهم خلال الزمن، وتفسير هذا الموقف الكلّي. [2]

ومن **خطوات دراسة الحالة:**

– تحديد الحالة المطلوب دراستها، أي اختيار الحالات التي تمثّل المشكلة المدروسة، بمعنى التركيز على حالات نموذجية أو عيّنات عشوائية من المشكلة، بحيث تكون العيّنة كافية وأن يقتصر الباحث على حالات قليلة ودقيقة من أجل دراستها بدقّة وشمول في آن واحد.

– جمع المعلومات وتدقيقها في ضوء فرضيّة أوّلية ثمّ التأكّد من صحّتها وصدقها بهدف تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.

– وضع الفرضيّات التي تفسّر المشكلة ونشأتها وتطوّرها، وهذا ما يسمّى بالتشخيص الأوّلي لعوامل المشكلة والذي يؤدّي إلى الاستنتاجات الدقيقة.

– اقتراح نوع المعاملة أو العلاج في ضوء شدّة الحالة وقسوتها وفي ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج، وهذا يتطلّب تبصّرًا وفهمًا لديناميكية السلوك الإنسانيّ في الوضع الاجتماعي الذي تعمل فيه. لذلك فإنّ فعالية دراسة الحالة مرتبطة بالكفاءة التدريبية للباحث في مجال علم النفس وعلم الاجتماع دون إغفال دراسة الحالة بالسرّيّة التامّة، فلا يطّلع على المعلومات الخاصة بالفرد (العميل) إلّا الشخص القائم بدراسة الحالة والأخصّائي.

– المتابعة والاستمرار للتأكّد من صدق التشخيص ومدى مناسبته للعلاج. [3]

ولتوضيح سيرورة هذه العملية، يقوم الباحث بما يلي:

1– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مرجع سابق**، ص131.

2– محمد علي محمد: **مرجع سابق**، ص392.

3– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مرجع سابق**، ص121،122.

- **رصد البيانات**، أين يعدّ الباحث لكلّ حالة ملفًّا يدوّن فيه اسم المبحوث/ تاريخ المقابلة/ ملخّص عن الوثائق المتضمّنة في الملف/ تحديد الوثائق السرّيّة. ثمّ يقوم الباحث بتحديد الحالة المبحوثة والهدف من البحث، تحديد الأدوات المستخدَمة، تحديد الوثائق ذات الأهمية الخاصّة بالملف، رأي وملاحظات الباحث.
- **تحليل البيانات**، التي تتضمّن استنباط السمات العامّة التي يمكن أن تنطبق على الحالات المتشابهة، تحديد عوامل التشابه والتباين وتحديد السمات الخاصة التي تختلف بها الحالة عن الحالات المشابهة لها.
- **تصنيف البيانات**، حيث يضع الباحث في الفئات التي صمّمها السمات التي تتّفق معها بطريقة القياس على أساس التشابه، أين يكشف الباحث عن الحالة إن كانت سلبية أو مغايرة بحيث يمكن أن توجّه الباحث إلى أبعاد جديدة في مجال الدراسة، أو أنها حالة هامشية لا تنطوي على نفس سمات الحالة العادية، أو أنّ الحالة ليست إلّا حالة أخرى من نفس الفئة. [1]

ومن **خصائص منهج دراسة الحالة:**

- طريقة للحصول على معلومات شاملة من الحالات المدروسة.
- طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات.
- طريقة تهتمّ بالموقف الكلّي وبمختلف العوامل المؤثّرة فيه والعمليات التي تشهدها.
- طريقة تتبّعية تعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن، لذلك فهي تهتمّ بالدراسة التاريخية.
- منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.
- منهج يسعى إلى تكامل المعرفة، لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات. [2]

وبناءً على هذه الخصائص، فإنّ منهج دراسة الحالة ينصبّ على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فالوحدة الصغيرة قد تكون جزءًا من دراسة إحدى الحالات. فإذا كان البحث مثلا ينصبّ على دراسة مجتمع محلّي، فإنّ هذا المجتمع قد يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكوّنة للمجتمع المحلّي وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو موقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة.

1- عبد الباقي زيدان: **قواعد البحث الاجتماعي**، مطبعة السعادة، القاهرة-مصر، 1980م، ص270،271.

2- محمد علي محمد: **مرجع سابق**، ص293.

فمنهج دراسة الحالة يقوم على أساس التعمّق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي للموقف، من أجل الكشف عن العلاقات السببيّة بين أجزاء الظاهرة. [1]

ومن **مزايا** هذا المنهج أنه يدرس الخبرات والمواقف الاجتماعية داخل السياق الذي لا تنفصل عنه هذه الخبرات والمواقف، والذي يشكّل مكوّنات وجودها، ومن ثمّ يرتبط حاضرها بماضيها، فهو الوسيلة التي تمكّننا من فهم الخبرة الإنسانيّة الحقيقية والاتجاهات التي تشكّل الواقع الاجتماعي بحيويّته وفعاليته الكاملة، فدراسة الحالة هي من أحد أساليب البحث الوصفي من خلال التحليل الاجتماعي للظاهرة المدروسة.

ومن **عيوبه** أنّ الباحث قد يلجأ إلى تفسير الحالة من وجهة نظره ووفقا لمشاعره الخاصة، فيصعب تحديد مدى صدق المعطيات وتفسيرها، كما يؤخذ على دراسة الحالة صفة التعميم من حالات لا تمثّل الواقع، ومثل هذه الحالات الشاذّة يمكن تفاديها عن طريق المقابلات المضبوطة والتسجيل الموحّد من جانب موحّد، مع الإشارة إلى أنّ هناك تكاليف باهضة لعملية إجراء المقابلات واستيفاء البيانات [2]. كما قد تبرز بعض الشكوك في صحّة البيانات المعمّمة وخاصة إذا كانت البيانات غامضة ومبهمة، ممّا يضطّر الباحث أن يستغلّها لتحقيق أهداف شخصية أو يلجأ إلى التركيز على الجوانب التي تهمّه ويهمل الجوانب التي تتناقض ومعتقداته.

وإجمالا فإنّ منهج دراسة الحالة هو المنهج الوحيد الذي يدرس الحالات بصورة معمّقة ودقيقة إذا أُحسِن استخدامه وضبط مؤشّراته.

7- منهج تحليل المضمون

هناك العديد من التعريفات لمفهوم تحليل المضمون (المحتوى):

- أداة أو أسلوب أو طريقة تُستخدم في وصف وتحليل محتويات المصادر والمؤلّفات والأقوال والأنباء والرسائل والأحداث وما إليها عن طريق تصنيف وتنظيم وترتيب الموضوع حسب الفئات التي صُنِّف على أساسها، ومن ثمّ يكون التعبير عنها بصيغ يفضّل أن تكون كمّيّة.

- ويرى البعض أنّ تحليل المضمون أسلوب أو طريقة للبحث تهدف إلى الوصف المنظّم الكمّي للمحتوى الظاهر للاتصال من حيث كونه يمثّل كلّ المعاني التي يعبّر عنها بالكلمة أو الصوت أو الصورة أو الرسم

1- عبد الباسط محمد حسن: **مرجع سابق**، ص281.

2- غريب محمد سيد أحمد وناجي بدر إبراهيم: **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1986م، ص183.

بهدف الإجابة عن تساؤلات محدّدة مثل من قال؟ وماذا قال؟ ولمن قال؟ وكيف قال؟ [1]. وفي هذا الإطار عرّفه **بولسون** بأنه أسلوب أو أداة أو بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفًا كمّيًّا وموضوعيًّا ومنظّمًا [2].

– يتناول تحليل المضمون الخصائص اللغوية والرمزية للمادّة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق، وأنه يسعى لتحويل المضمون إلى مادّة قابلة للتلخيص والمقارنة والقياس الكمّي. لذلك يُعتبر أداة للملاحظة، لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد أو جماعات، وإنّما هي ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحليل مضامين المادة الاتصالية، للحصول على استنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة.

– ويعرّف كلّ من **هولستي** و**كارني** و**ستون** تحليل المحتوى بأنه أسلوب يحقّق الاستدلال الموضوعي والمنظّم للسمات الخاصة بالرسالة.

– هو مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمّي الموضوعي والمنظّم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى. [3]

وعموما فإنّ منهج تحليل المحتوى هو أحد المناهج المستخدَمة في تحليل الوثائق، مضمون الكتب المدرسيّة والمذكّرات السياسية، الصحف والرسائل الإعلامية، لمعرفة الأفكار والاعتقادات والإديولوجيات، والصور المعرفيّة وأنماط القيادة وما إلى ذلك. كما تجدر الإشارة إلى أنّ طريقة تحليل المحتوى قد استخدِمت كثيرا في البحوث الاجتماعية في دراسة ووصف وقياس كمّي للمحتوى العامّ للظاهرة موضوع الدراسة، حيث يتكوّن هذا المحتوى من مجموعة كلمات أو رموز، أو مفردات لغويّة، أو مجموعة من الصور، أو الخطابات، أو الصحف والمجلّات، أو الروايات والكتب والأفلام السينمائية، وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية.[4]

وبعد التطوّرات التي شهدها منهج تحليل المضمون، فلقد حاول العلماء تحديد وحداته التي يعتمد عليها في تحليل الخطاب الإنسانيّ في البحوث الاجتماعية. حيث نعني بوحدة التحليل الوحدة التي ستعطى درجة، والتي قد تكون كلمة أو جملة أو فقرة أو مقال أو عمود أو فكرة شخصيّة... كما قد تكون سنتيمترًا من المساحة التي تشغلها الرسالة الاتصاليّة، أو دقيقة من زمن الإرسال الإذاعي أو التلفزيوني. [5]

1– عبد الله محمد عبد الرحمن: **مرجع سابق**، ص156.

2– عبد الغفار رشاد القصيبي: **مرجع سابق**، ص143.

3– محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص21،22.

4– أحمد بدر: **مرجع سابق**، ص360.

5– عبد الغفار رشاد القصيبي: **مرجع سابق**، ص152.

ووفقًا لتراث الباحثين في حقل المنهجيّة والمستخدمين لهذا المنهج تتحدّد **وحدات تحليل المحتوى** كالآتي:

- **وحدة الكلمة:** من أصغر وحدات تحليل المحتوى في مجالات التحليل وقد تكون شعارًا أو رمزًا، حيث يضع الباحث قوائمًا يسجّل فيها تكرارات الكلمات المعنيّة بموضوعه أو فئات مختارة في النص الخاضع لتحليل المحتوى.
- **وحدة الموضوع (الفكرة):** يُعتبر الموضوع أهمّ وحدات تحليل المضمون عند دراسة الآثار الناجمة عن الاتصال وتكوين الاتجاهات.
- **وحدة الشخصية:** يُقصد بها تحديد ومعرفة صفات وسمات الشخصية في مضمون أدبي أو إعلامي أو فلسفي معيّن، سواء كانت هذه الشخصية خياليّة أو حقيقيّة، وهذا ما يحتّم قراءة العمل الأدبي بأكمله للتمكّن من تصنيف الشخصيّات الواردة.
- **وحدة الفقرة:** وتعني الفقرات التي تتضمّن تصوير أو وصف للموضوع المبحوث في مضمون إعلامي معيّن أو في تراث معيّن.
- **وحدة الزمن والمساحة:** والتي تتمثّل في مقاييس الزمن والمساحة المخصّصة لموضوع معيّن، حيث تعبّر عن تقسيمات المضمون إلى تصنيفات تتناسب ووسيلة الإعلام المقصودة.

ويصنّف الباحثون في المنهجيّة **فئات** تحليل المضمون إلى **فئة الموضوع** أو ماذا قيل...؟، **فئة الشكل** أو كيف قيل...؟ و**فئة الاتجاه**.

بالنسبة إلى **فئة الموضوع** التي تمثّل الجانب الأوّل من تحليل المضمون تستهدف مثلا الإجابة على السؤال: علام يدور محتوى الصحف؟، حيث تُستخدم أساسًا بغرض الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى بالموضوعات المختلفة التي تعرضها الصحف، مثل تقسيم الموضوعات إلى موضوعات سياسيّة، اقتصاديّة،... أو تقسيم الموضوعات السياسيّة إلى موضوعات فرعيّة كالمعاهدات، المنظّمات الدوليّة،... وفي هذه الحالة قد تُعتبر هذه الفئات هي نفسها وحدات التحليل. وضمن هذا السياق صنّف الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي هذه الفئة إلى فئات فرعيّة تشكّل في مجموعها الفئة الكلّيّة والتي تتمثّل في فئة الغايات والوسائل (مثل: الاطمئنان النفسي والوجداني، العدالة، المساواة، الحرّيّة)، فئة الاتجاه وكثافة الاتجاه (مثل: موضوعات التأييد أو الرفض أو الحياد)، فئة الشخصيّات (مثلّ الخصائص النفسيّة والشخصيّة للأفراد). [1]

1- **المرجع السابق**، ص154،155.

الجانب الثاني من تحليل المضمون هو **الجانب الشكلي** الذي يشمل مجموعة من العناصر ذات العلاقة بالوسائل والحجم وعدد الأسطر. وبالنسبة للصحف يتضمّن رقم الصفحة وأهميّتها الإعلامية، حجم عنوان المقال أو المادّة الإعلامية، وهل هو مدعّم بالصورة أم لا (حجم الصورة ولونها). إنّ تحقيق هذه الشروط يعتمد بالدرجة الأولى على مهارة الباحث النظرية والتطبيقية والاستغلال الأمثل لمرحلة التحليل المبدئي أين يتمّ اتّخاذ القرارات الخاصّة بالترميز وتحديد نظام التصنيف. كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار فئات التحليل ما يلي:

- التركيز في القراءة والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات.
- الموضوعية في تحديد الفئات، وإيجاد ارتباط وثيق بين المادّة الاتصالية وبين الفئات.
- شموليّة الفئات وتطبيق قاعدة "إمّا ... أو" بما يضمن عدم وقوع أيّ جزء من المادّة الاتصالية ضمن أكثر من فئة.

أمّا الجانب الثالث من تحليل المضمون فهو **فئة الاتجاه** وهي من أكثر الفئات شيوعًا، حيث تعكس صفة الاتجاه مدى التركيز على الجوانب الإيجابية أو السلبية، كاملة أو نسبية أو متوازنة. وعليه يكون لدينا ستّ فئات رئيسية (اتجاه إيجابي مطلق، اتجاه إيجابي نسبي، اتجاه متوازن، اتجاه سلبي مطلق، اتجاه سلبي نسبي، اتجاه صفري).

ممّا سبق تتّضح المراحل المنهجية لتحليل المضمون في اختيار لوثائق، صياغة الفرضيّات، تجزئة النصّ إلى وحدات تحليل أو اختيار المقولات، تكميم المواضيع ووصف النتائج.

إنّ عمليّة اختيار الوثائق لها أهميّة بالغة في تحليل المحتوى، فيمكن أن تكون الوثيقة كتابًا، حصّة تلفزيونية، مقالات صحفية، ...إلخ. كما أنّ اختيارنا لنوع الوثيقة يكون بالضرورة مصحوبا بتكوين مدوّنة للتحليل التي تتضمّن مجموعة شاملة من الوثائق يتمّ على أساسها التحليل. بينما عند القيام بالبحث، فإنّ تجميع مدوّنة شاملة يجعل حجمه كبيرًا، لذا يجب التقليل من عدد الوثائق المكوّنة لهذه المدوّنة. وإذا أردنا الاحتفاظ بنفس أغراض البحث، فلابدّ من اختيار عيّنة للمدوّنة مع ضرورة مراعاة الدقّة في تشكيل العيّنة، لأنّ نتائج التحليل لهذه المجموعة الصغيرة لابدّ أن تنطبق على المدوّنة الأصليّة.

تتمثّل الخطوة اللّاحقة في صياغة الفرضيّات سواء على شكل تخمين، افتراض أو تأكيد مؤقّت، علمًا بأنّ الفرضيّة تتأسّس دائمًا على معارف قبليّة (الإطار النظري) وعلى الملاحظات والحدس. وتوجّه صياغة الفرضيات عملية التحليل، وفي المقابل يمكن أن يكون اختيار الوثائق هو الذي يوجّه هذا التحليل.

وعليه يمكن أن نستخلص بأنّ مرحلتي اختيار الوثائق وصياغة الفرضيّات متبادلتان، بمعنى أنه يمكن مراجعة فرضيّة ما بعد اختيار الوثائق.

تتمثّل المرحلة التالية في تقسيم النصّ إلى وحدات التحليل، إذ تنطوي على تعريف المقولات وترتيبها، فلا نستطيع تحليل نصّ أو حصّة تلفزيونية دفعة واحدة، فلا بدّ من تفكيكها إلى وحدات للتحليل. وعندما يصبح لدينا موضوع واضح للبحث وبعض الفرضيات، نستطيع التنبّؤ بالمقولات.

إنّ اختيار المقولات التي تتمثّل في الكلمة، الموضوع، الفقرة والشخصيّات هو خطوة هامّة لتحليل المضمون، فالمقولات هي التي تسمح بوصف الدراسة، لأنها تمثّل الصلة بين الهدف من البحث والنتائج، لذلك تتمثّل قيمة تحليل المضمون في قيمة مقولاته الشاملة. أمّا في ما يخصّ ملاءمة اختيار المقولات، فإنها تتطلّب خاصيّة الجودة والخبرة، كما تعتمد على خبرة الباحث وحدسه ومعرفته بالمكان. والجدير بالذكر هنا أنّ عمليّة وصف النتائج لا تتّبع قواعدًا صارمة، فالأمر يتعلّق بتقديم خصائص المحتوى المحلّل في نصّ ما، والتي تمّ التعبير عنها في شكل أعداد في نهاية المرحلة السابقة، ثمّ تقدّم نسب مئويّة مع مراعاة التدقيق، للتأكّد من صحّة الفرضيّات. [1]

وعمومًا، فإنّ عمليّة تحليل المحتوى تقتضي الالتزام بمجموعة من الخطوات المنهجيّة والنظريّة نلخّصها كالآتي:

- تحديد الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، والتي تشمل النظريّة المتبنّاة، تساؤلات البحث، فرضيّاته، أهدافه، الوحدة المتبنّاة في تحليل المحتوى والتحديد الدقيق لفئات التحليل.
- بناء استمارة لتطبيقها في تحليل المحتوى، بحيث تشمل المعايير التي تمكّننا من التعرّف على فئات المضمون.
- قياس صدق هذه الاستمارة عن طريق عرضها على محكمين، وبعد استرجاع إجابات المحكمين يقوم الباحث بتفريغها واستبيان المعايير التي رفضها المحكمون أو اختلفوا عليها، والاحتفاظ بالمعايير التي اتّفقوا عليها.
- قياس ثبات استمارة المعايير بتطبيق الاختبار القبلي وتجريبها على مضمون إعلامي أو أدبي أو سياسي معيّن، مع القيام بنفس الاختبارات للمعالجة الإحصائية في قياس ثبات الاستبيانات.

1- أ. لارامي و ب. فالي : **البحث في الاتصال -عناصر منهجية-**، ترجمة ميلود سفاري وآخرون، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2004م، ص245،246.

- تحديد مجتمع الدراسة واختيار عيّنة الدراسة بالطريقة المناسبة لطبيعة البحث، علمًا بأنّ الطرق الاحتمالية هي الأفضل، فإذا كان مجتمع الدراسة هو الصحف الوطنيّة، فنختار منه عيّنة مثل جريدة الخبر أو جريدة الشعب.
- إعداد جداول لحساب تكرارات الوحدة المطبّقة في كلّ فئة من فئات البحث المحدّدة من قبل الباحث وتبويبها وفق فئاتها ووفق المتغيّرات المستقلّة والتابعة المختارة.
- إدخال البيانات الكمّية في الحاسوب للقيام بعمليّات التحليل الإحصائي وقياس مختلف العلاقات بين المتغيّرات قياسًا كمّيًّا.
- التحليل الكيفي للنتائج التي ترتّبت عن عمليّات التحليل الإحصائي، وهذا يعني قراءة هذه النتائج وصياغتها بطريقة أدبيّة، تجعلها مفهومة ومفيدة في مجال البحوث الاجتماعية.
- كتابة التقرير النهائي أين يتمّ الربط بين أبعاد البحث الكلّي النظري والتطبيقي، والتأكّد من صدق الفرضيّات من عدمه، وصياغة القوانين العامّة التي يمكن تطبيقها على الظواهر الاجتماعية المشابهة. [1]

وبناءً على هذه الخطوات المنهجية، يمثّل تحليل المضمون أحد أهمّ مناهج البحث في جمع وتحليل البيانات في البحوث الاجتماعية وفق طرق خاصّة ومميّزة لا توجد في المناهج الأخرى. وغالبًا ما ينتشر استخدامه في بحوث الإعلام، إلّا أنه يمكن استخدامه في ميادين أخرى، منها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة. وبذلك تزداد أهميّته مع ازدياد وتوسّع انتشاره في حقول البحث العلمي. ويمكن أن نلخّص هذه **الأهمية** في:

– يهدف منهج تحليل المحتوى إلى تحليل الموضوعات والظواهر وأنماط السلوك المتضمّنة في النصوص والمضمون الإعلامي والتراث الأدبي والثقافي.

– إنه طريق نحو اكتشاف ملامح الشخصية في الخطاب أو النصّ من حيث السمات القياديّة إن كان الأمر يتعلّق بالقياديّة، أو المضامين الإيديولوجية إن كان الأمر يتعلّق بالكتب الإيديولوجية.

– يستخدم تحليل المحتوى كثيرا في ميادين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عندما يتعلّق الأمر بدراسة سلوك صنّاع القرار في أزمة معيّنة أو سلوكهم أثناء فترات الصراع أو التوسّع الامبراطوري.

1– عامر مصباح: **مرجع سابق**، ص106،107.

– إنه مناسب في تحليل الوثائق التاريخية والسجلّات والمحاضر عند تحليل السياسة الخارجية لدولة معيّنة، أو تناول فترة تاريخية معيّنة. كما هو مناسب أيضا في تحليل الأرشيف الإعلامي عندما يتعلّق الأمر بدراسة موضوع الإعلام في مرحلة من مراحل تطوّر المجتمع البشري.

– يستخدم تحليل المضمون لمعرفة طرق وأدوات وأبعاد التأثير الإعلامي في مجرى التاريخ البشري أو في توجيه الأحداث العالمية الكبرى.

– يستخدم تحليل المضمون في ميادين علم النفس عندما يتعلّق الأمر بدراسة شخصية الفرد، فيطلب منه كتابة فقرة أو موضوع إنشاء كطريق للعلاج النفسي. ومن ثمّ فهو يُستخدم في معرفة شخصية الطفل في المؤسّسة التعليمية، من خلال القيام بتحليل مضمون البرامج التربوية أو الكتاب المدرسي.

– يُستخدم منهج تحليل المضمون لمعرفة الاتجاهات السياسية التي تلقّن للأطفال في المدرسة عن طريق تحليل مضمون الكتاب المدرسي أو التنشئة السياسية للمجتمع.

– كما يُستخدم في معرفة ثقافة وقيم واعتقادات مجتمع معيّن في مرحلة معيّنة من تاريخه، عن طريق تحليل مضمون التراث الثقافي، الشعر، النثر، الأمثال والحكم. [1]

ولنجاح عملية تحليل المضمون ينبغي:

- تكرار القراءة المتأنيّة والفهم العميق للمادّة الاتصاليّة موضوع التحليل قبل اختيار الفئات وعدم قبول أيّة أحكام أو آراء أو أفكار أو افتراضات مسبقة.
- ترك المادّة الاتصالية تتحدّث بنفسها، فتعبّر عن نفسها في شكل فئات تتّسم بالموضوعية.
- الحفاظ على الارتباط الوثيق بين المادّة الاتصالية موضع التحليل وبين الفئات، بحيث تجد الفئات مكانها بشكل طبيعي في تلك المادّة.

وبالرغم من أهمية منهج تحليل المحتوى تظهر **عيوبه** إذا نظرنا إلى حجم المشكلات التي يثيرها، لأنه من الصعب معرفة إلى أيّ حدّ تستمرّ عملية التحليل الكمّي لمادّة الاتصال ومتى يمكن الاستعانة بالتحليل الكيفي. كما يصعب تحقيق شرط الموضوعية لأنه توجد إمكانية تحيّز الباحث في قراءة وفهم المضمون محلّ الدراسة بسبب سيطرة أفكاره الخاصّة واعتقاداته على طريقة تفكيره وإدراكه للأشياء، فالباحث يتعامل مع النصّ وليس مع صاحب النصّ. فالتعامل مع النصوص لا يعطي الصورة الكاملة حول الشخصيات التي كتبتها، لأنّ الشخصية الحقيقية تغيب وراء النصوص، كما أنّ تحليل المضمون لا يعطي الصورة

1– **المرجع السابق**، ص111.

الحقيقية عن المشاعر والعلاقات وعمليات التفاعل [1]. إضافة إلى أنّ تحليل المضمون يطبّق فقط على الماضي، فهو يقوم بتحليل النصوص التي كُتِبت في الماضي، ممّا يُظهر محدوديّته في القدرة على التنبّؤ والتعامل مع الحاضر.

وخلاصة لهذه المناهج، تتّضح أهميّة المناهج الكمّيّة في إعطاء الدقّة العلميّة للمناهج الكيفيّة، وأهمّ منهج لا تستطيع المناهج الأخرى الاستغناء عنه هو **المنهج الإحصائي**، فالفرد العادي لا يستطيع الاستغناء في حياته اليوميّة عن الإحصاء، فهو يعدّ الأشياء ويحسب المجموع ويستخرج النسب المئويّة والمتوسّطات ويقارن ويصف. فهو يرى أنّ هذه العمليّات تقوده إلى الإدراك الواضح لمحتويات البيئة وإلى الأساليب الصحيحة في الوصف والمقارنة.

وفي مجال المعرفة والعلوم يعتبر العلماء أنّ العلوم مرتّبة ترتيبًا زمنيًّا من حيث تقدّمها وتأخّرها وذلك بحسب أخذها للغة الكمّ في مجال بحثها، ويعتبرون أنّ الرياضيات هي أرقى العلوم لأنها تستخدم لغة الكمّ دائما، ولهذا يُعتبر المنهج الإحصائي أكثر المناهج انتشارًا بين العلوم، والدليل على ذلك أنّ كلّ العلوم التي تقوم على الملاحظة لا غنى لها عن استخدام الإحصاء في إقامة القوانين التي تعتمد على تلك العلوم. ولقد حاول الكثير من المفكّرين أن يجعلوا من الإحصاء علمًا له قواعده وقوانينه، وحاول البعض الآخر أن يجعله علمًا تابعًا للعلوم التجريبيّة.

أمّا التفكير الحديث فقد جعل الإحصاء أداة للقياس ومنهجًا للبحث يقدّم للعلماء المادّة الخام التي تساعد على إقامة النظريّات، فالإحصاء كما يشير **كيتليه** هو الوسيلة الوحيدة التي تُستخدم في دراسة الظواهر التي لا نستطيع أن نجري عليها التجارب. وهو كما يوضّح **كورنو** يساعد على تجميع وتنسيق عدّة وقائع ذات نوعيّات مختلفة ويمكّننا من الحصول على بيانات ندركها بطريق الحسّ. ونعني بالإحصاء هنا تطبيق الوسائل الرياضيّة على الظواهر الاجتماعيّة، وهو بذلك يعكس نتائج البحث العلمي في صورة رياضيّة بالأرقام أو الرسوم البيانيّة، أي في صورة كمّيّة لتسهيل عمليّة المقارنة. فالمنهج الإحصائي يعتمد على الملاحظة وجمع البيانات ونقدها ثمّ تبويبها.

1- أ. لارامي و ب. فالي : **مرجع سابق**، ص247،248.

ولقد استمرّ التيّار الإحصائي في النموّ حتى انتهى إلى ظهور الإحصاء الأخلاقي للعالم البلجيكي **كيتليه**، وأعطى **أوغست كونت** مؤسّس علم الاجتماع أهميّة وضرورة استخدام هذا المنهج، كما استخدمه **إيميل دوركايم** في وضع قوانين اجتماعيّة عن ظاهرة الانتحار. [1]

إنّ المنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعيّة وفي علم الاجتماع بصفة خاصّة، يجعل الباحث يتجرّد من عواطفه ومشاعره ويحكم على الظواهر حكمًا موضوعيًّا، فالأرقام هي التي تتكلّم وتبيّن طبيعة الظاهرة. فالباحث عند وضعه للقوانين في صورة كمّيّة، تكون نتائجه أقرب إلى الدقّة العلميّة وبعيدة عن مرونة الألفاظ والتعبيرات اللغويّة وعن الغموض والإبهام. فنظرة واحدة إلى رسم بياني تكفي لإعطاء الفرد فكرة واضحة عن تطوّر ظاهرة من الظواهر الاجتماعيّة أو ارتباط ظاهرة بأخرى أو المقارنة بين ظاهرتين. فكلّما كانت النتائج دقيقة كان التنبّؤ أكثر دقّة في ميدان هذه الظاهرة، ممّا يساعد على حلّ الكثير من المشكلات الاجتماعيّة.

1- Benoit Dardenne; et al: **La recherche en psychologie -méthodologie et statistique-**, Louvain-la-Neuve, Bruylant-Academia, Belgique, 2001, $p_{111,112}$.

الفصل الثاني

أهمّ المدارس المنهجية الكبرى

نقصد بالمدرسة في العلوم الاجتماعيّة مذهبًا فلسفيًّا أو اجتماعيًّا ينتمي إليه أنصار ومعارضون، حيث يتقيّدون بتعاليمه ويسعون إلى تحقيق الغاية منه. ومن أهمّ هذه المدارس:

أولا: المدرسة الإسلاميّة

يُقصد بالنظريّة الاسلاميّة في السوسيولوجيا أسلمة علم الاجتماع موضوعًا ومنهجًا وتصوّرًا ورؤية، فهي تمثّل العقيدة الربّانيّة في التعامل مع المواضيع الاجتماعيّة والاحتكام إلى المعيار الأخلاقي والقيمي أثناء التعامل مع الوقائع والظواهر المجتمعيّة، وتقديم الحلول ضمن رؤية اسلاميّة بعيدة عن الطائفيّة والمذهبيّة والعرقيّة، واستحضار العقل الإسلامي في التحليل والتشخيص والتركيب وتوجيه المجتمع وتعديله وتغييره.

إذا انطلقنا من مفهوم الإنسان في ظلّ التراث الإسلامي وتعاليمه، فهو الحيوان المتميّز بالعقل والروح والقادر على التفكير المجرّد وعلى استخدام الرموز المختلفة، ذو النزعة الطبيعيّة نحو الاجتماع والقادر على صنع الثقافة وبناء الحضارة، المتميّز بطموحه ومغامراته واهتمامه بالمستقبل وحبّ التملّك وذو النزعة الطبيعيّة نحو التديّن والتفكير الميتافيزيقيّ. ومن أهمّ خصائص الإنسان حسب التيار الفكري الإسلامي أنّه خُلق من طين على شكل متميّز يدلّ على عظمة الخالق وكمال قدرته، ويُذكّر الإنسان منذ بداية تكوينه بنِعم الله التي لا تُحصى عليه والعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين الطبيعة المحيطة به. ولكن مهما كانت دقّة خلق الإنسان فهي لا تُعدّ شيئًا بالنسبة لقدرة الله وإرادته. [1]

إنّ النظرة الكلّيّة الشاملة للإنسان التي يؤدّيها الإسلام بما فيه من آيات قرآنيّة كريمة وأحاديث نبويّة شريفة وأقوال معتبرة لعلمائه، هي ما يقبله العقل والفطرة السليمة وما يتماشى مع النظريّات الحديثة في الطبيعة الإنسانيّة. فهذه النظريّات ترى أنّ الطبيعة الإنسانيّة لا تنقسم إلى جزئيّات صغيرة أو كبيرة باختلاف الأسماء التي تُعطى لها، ولكنّها كلّ متكامل بجميع أجزائه، متفاعل، يؤثّر ويتأثّر كلّ جزء فيه بالأجزاء الأخرى. وهذا التفاعل أساسيّ في إكساب الطبيعة الإنسانيّة النمط الذي تستهدفه لها. فالتفاعل يكون بين طبيعة إنسانيّة متغيّرة وبين بيئة اجتماعيّة متغيّرة ومتطوّرة أيضا.

وتقابل هذه النظرة الكلّيّة الشاملة للإنسان نظريّات انشطاريّة تركّز في مفهومها للإنسان وفي اهتمامها بهذا الإنسان على جانب أو شطر معيّن من شخصيّته. فتركّز على الجانب الجسميّ أو المادّيّ كما هو الحال عند المادّيّين والحسّيّين، أو تركّز على الجانب العقلي فيه كما هو الحال عند العقليّين أو

1- محمد لبيب النجيحي: **مقدّمة في فلسفة التربية**، ط2، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة-مصر، 1967م، ص256.

تركّز على الجانب الروحيّ كما هو الحال عند الروحيّين وبعض المتصوّفين [1]. فالمادّيّون ينظرون إلى الإنسان على أنّه جزء لا يتجزّأ من الكون، يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها سائر أجزاء ذلك الكون الذي يتناوله العلم بالدراسة والتحليل، وعلى أنّه يخضع للدراسة العلميّة والوصف العلميّ كأنّه عيّنة معمليّة. ومن النماذج المتطرّفة لهذه الدراسة المعمليّة للإنسان، تلك الدراسة التي أشار إليها **هوارد** في كتابه "المدرسة الصحيحة للجنس البشريّ"، والتي أرجع فيها الإنسان إلى كمّيّات من الدهن والكاربون والفوسفور والجير وغيرها من الموادّ. إلّا أنّ هذا التحليل المادّي المتطرّف لطبيعة الإنسان لا يتماشى مع روح الإسلام وتعاليمه التي تؤكّد في وضوح أنّ الإنسان هو جسم وعقل وروح، وأنّ هذه العناصر المترابطة المتشابكة تشكّل كُلًّا متكاملًا يصعب إخضاعه لمثل هذا التحليل المعملي البسيط.

يؤكّد **أندرو كونواي إيفي** في كتاب "الله يتجلّى في عصر العلم" أنّ النواحي الروحانيّة والأخلاقيّة في حياة الإنسان وما ينبغي أن تفعله، لها أهمّيّة بالغة بالنسبة لسلامة الإنسان ورفاهيّته، وهي أهمّيّة تفوق أهمّيّة معرفته وسيطرته على الطبيعة الغير إنسانيّة. [2]

فعلماء الإسلام عندما يعترفون بوجود هذه الأبعاد الرئيسيّة للشخصيّة الإنسانيّة وهي الجسم والعقل والروح، يؤكّدون على ضرورة اتّساقها وتعاونها وانسجامها وإرضاء مطالبها جميعًا بدون إفراط، فهم يدركون الأهمّيّة البالغة لكلٍّ منها بالنسبة للحياة الإنسانيّة.

لقد أدرك فلاسفة وعلماء الإسلام أهمّيّة العقل، حتّى اعتبره بعضهم أهمّ ما في الإنسان وأهمّ ما يميّزه عن الكائنات الحيّة الأخرى، كما اعتبروا أنّ مزاولة التأمّل هي أكمل حالات الوجود الإنسانيّ. ويوضّح الدكتور **زكريا إبراهيم** خصائص الإنسان في أنّه ذلك الوجود البشري أو المخلوق المتسائل الذي يكاد لا يكفّ عن إثارة المشاكل والتساؤلات، فالإنسان دائما يتساءل لأنّه لا يرى في ما حوله حلولًا جاهزة، لذلك فهو مضطرّ إلى أن يبحث عن التفسير الذي يزيح النقاب عن السرّ. فالإنسان لا يتفلسف لأنّه يشقى ويتألّم فحسب، بل هو يتفلسف لأنّه يملّ ويسأم.

إنّ ما يمتاز به الإنسان من حيث طبيعته الاجتماعيّة هو ميله إلى الحياة في مجتمع إنسانيّ ونحو بناء علاقات اجتماعيّة متنوّعة مع غيره بما زوّده الله من عقل وعواطف، وعلى اكتساب خبرات جديدة وعلى تغيير سلوكه حسب مقتضيات البيئة الاجتماعيّة والطبيعيّة التي يتفاعل معها ويعيش فيها. وفي الوقت الذي

1- أحمد زكي: الأخلاق والقيم والعادات في حياة الناس -ما مصادرها؟-، **مجلة العربي الكويتيّة**، العدد 168، نوفمبر 1972م، ص8،9.

2- عمر التومي الشيباني: **مقدّمة في الفلسفة الاسلاميّة**، الدار العربية، ليبيا، تونس، 1990م، ص142،143.

يشعر فيه الإنسان بحاجته إلى الانتماء إلى جماعة وإلى مجتمع، فإنّه يظلّ حريصًا على الحفاظ على شخصيّته المستقلّة وكيانه المستقلّ، ومن ثمّ يمكن القول بأنّ النزعة الفرديّة موجودة جنبًا إلى جنب مع الرغبة الجماعيّة الملحّة في الإنسان. وقد اعترف الإسلام بهذه النزعة الفطريّة في الإنسان فمنحه شخصيّة مستقلّة لها دورها الفعّال في بناء المجتمع. [1]

كذلك يمتاز الإنسان باستعداده لبناء الثقافة والحضارة وصنع التقدّم وبقدرته على المساهمة مع غيره من بني البشر في ذلك البناء والصنع. فالثقافة التي من بين معانيها ذلك التراث المتراكم من المعارف والمفاهيم والأفكار والآراء والرموز ذات الدلالة والعادات والتقاليد والقوانين والقيم والمعتقدات وأساليب وأنماط الحياة المختلفة والمؤسّسات الاجتماعيّة في مفهومها المعنويّ، هي نتاج للتفاعل الفكريّ والاجتماعيّ للإنسان مع أخيه الإنسان، ولتفاعل الإنسان مع بيئته العامّة الثقافيّة والاجتماعيّة والطبيعيّة. وكما يمتاز الإنسان بخاصّيّة العقل، فإنّه يمتاز أيضا بخاصّيّة الروح التي من مظاهرها النزعة نحو التديّن والنزعة الأخلاقيّة والإرادة، وفي المقابل فهو يمتاز بتقلّب طبيعته وتردّده بين حالات السموّ الروحيّ التي تصل به أحيانًا إلى مستوى الملائكة.

لقد توفّر للمسلمين منذ القِدم الأسلوب العلمي والمنطقي في البحث، خاصّة في مجال العلوم الطبيعيّة والكيمياء، والطب والصيدلة والعلوم الكونيّة. ويُعتبر **الفارابي** من المتقدّمين في تاريخ تقدّم الفكر، ومن أبرز علماء العرب الذين حاولوا أن يؤسّسوا منهجًا لعلم الاجتماع، وعلى الرغم من أنّه تأثّر بفكر **أرسطو** و**أفلاطون**، إلّا أنّه حاول أن يدمج كلّ ذلك بالفكر الإسلامي من خلال كتابه المشهور "آراء أهل المدينة الفاضلة"، الذي أقرّ فيه عن بداية الاهتمام بالحاجة الإنسانيّة إلى الاجتماع والتعاون، بمعنى أنّ اجتماع الإنسان بأخيه الإنسان هو ضرورة فطريّة واجتماعيّة، فعندما يتمّ الاجتماع يتحقّق التعاون من خلال تقسيم العمل الاجتماعي على أقوام تختصّ كلّ فئة بحرفة أو مهنة معيّنة، ومن ثمّ يتحقّق التكامل. [2]

والواقع أنّ **الفارابي** الذي تأثّر بجمهوريّة **أفلاطون** وآراء **أرسطو** السياسيّة، قد جمع كلّ ذلك ومزجه بتعاليم الدين الإسلامي ليضع تصوّره حول المدينة الفاضلة، إلّا أنه لم يؤسّس لمنهج معيّن، لأنّ تفكيره مزيج من الفلسفة والتصوّف وهو أقرب إلى التفكير الفلسفي.

1- عبد الله زكريا الأنصاري: بين العقل والعاطفة في عالمنا العربي المعاصر، **مجلة العربي الكويتيّة**، الكويت، العدد 157، ديسمبر 1976م، ص9،8.

2- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص60،59.

وفي نفس هذا السياق التاريخي الفكري، يقول **جورج سارتن** أنّ **ابن سينا** يُعتبر من أعظم علماء الإسلام ومشاهير العلماء العالميّين. وبالنظر إلى **ابن الهيثم** فقد قلّب الأوضاع القديمة وأنشأ علمًا جيدًا أبطل فيه علم المناظر وأنشأ علم الضوء الحديث، وأنّ أثره في الضوء لا يقلّ عن أثر **نيوتن** في الميكانيكا. كما يُعتبر **البيروني** من أهمّ روّاد التفكير العقلاني الذين عرفهم التاريخ، و**الغزالي** من أعجب الشخصيّات التاريخيّة الإسلاميّة. ويصرّح **بيكون** بأنّ **ابن رشد** فيلسوف متين متعمّق صحّح الكثير من أخطاء الفكر الإنسانيّ وأضاف إلى ثمرات العقول ثروة قيّمة في التاريخ الفكري الإسلامي.

ممّا سبق يمكن الحديث عن **تيّارين في المدرسة الاسلاميّة لعلم الاجتماع:** تيّار أوّل يربط أسلمة العلوم الاجتماعيّة بالمواضيع المتّصلة بالإسلام تراثًا وواقعًا وفكرًا، والثاني يربط ذلك بالعقائد الإسلاميّة [1]. لقد ظهرت النظريّة الاسلاميّة في السوسيولوجيا كردّ فعل على الكتابات السوسيولوجيّة الوضعيّة والماركسيّة، وقد ظهرت إلى أسلمة العلوم الاجتماعيّة كبديل للتناقضات التي وقع فيها هذا الفرع من العلوم الإنسانيّة. كما ظهرت دعوات جديدة لتأصيل علم الاجتماع في الوطن العربيّ يمكن تصنيفها إلى ثلاث تجارب سوسيولوجيّة كبرى: علم الاجتماع العربي، تجربة علم الاجتماع القومي وتجربة علم الاجتماع الإسلامي.

ومن أهمّ السوسيولوجيّين الذين دافعوا عن علم الاجتماع القوميّ، الباحثان المصريّان: **أحمد الخشّاب** في كتابه "التفكير الاجتماعي –دراسة تكامليّة للنظريّة الاجتماعيّة–" و**عبد الباسط عبد المعطي** في كتابه "اتّجاهات نظريّة في علم الاجتماع". ومن جهة أخرى يعدّ السوسيولوجي العراقي **معن خليل عمر** من المدافعين الغيورين عن علم اجتماع عربي، كما يتجلّى بوضوح في كتابه "نحو علم اجتماع عربي". [2]

ترتكز النظريّة الإسلامية في علم الاجتماع على رفض التصوّرات السوسيولوجيّة الوضعيّة والماركسيّة ورفض دراسة واقع المجتمع العربي في ضوء النزاعات العربيّة، القوميّة، الفئويّة، الحزبيّة، الإيديولوجيّة والإثنيّة، ومن ثمّ التركيز على المنظومة الأخلاقيّة الإسلاميّة. وفي هذا السياق يقول البروفيسور **روزنثال** عن **ابن خلدون** بأنه يُعتبر المفكّر السياسي الوحيد في الإسلام، لأنّه أقام نظريّاته على تجربته كرجل دولة وعلى مقابلاته مع الحكّام المسلمين ووضع نظريّات سياسيّة عن أنظمة الحكم المختلفة، فلقد برهنت النظريّة السياسيّة **لابن خلدون** أنها دراسة أصيلة للمسائل السياسيّة والظواهر الطبيعيّة الوثيقة الصلة بكلّ من الإسلام والفكر السياسي، كما تُعتبر مقدّمته بحثا في النقد التاريخي وفي علم الاجتماع.

1- زكي نجيب محمود: **فلسفة وفنّ**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة–مصر، 1963م، ص39،40.

2- محمد عزيز الحبابي: الإنسان حيوان يتكلّم، **مجلة عودة الحق المغربية**، العدد 1، جوان 1973م، ص107،108.

لقد تمثّل الفكر الخلدوني في دراسة الوقائع والظواهر الاجتماعيّة بغية تأصيل علم الاجتماع وتأسيسه، وقصد الانتقال من التبعيّة والتقليد إلى الإبداع والتجديد والابتكار وإعادة الثقة في الذات المسلمة ولتحقيق التمسّك الاجتماعي بالهويّة والأصالة والخصوصيّة وقراءة التراث الاجتماعي العربي القديم في ضوء رؤية إسلامية عميقة. لذلك يتّخذ منهج البحث الإسلامي عند المسلمين من الدين الإسلامي قاعدة عامّة يستند إليها، فهو لا ينكر المبادئ العامّة لعلم الاجتماع ولكنّه يستفيد منها ويخضعها لمبادئ الإسلام [1]. فالباحث في علم الاجتماع الإسلامي ينظر إلى المشكلات الاجتماعيّة والظواهر والنظم ليس باعتبارها مجرّدة ولكن تقوم على التساؤل التالي: هل هي تدخل في صميم النظم الاجتماعيّة؟ أم هي دخيلة؟، فلا يعني ذلك التحيّز أو الابتعاد عن الموضوعيّة التي يتطلّبها البحث الاجتماعيّ، بل على الباحث الإسلاميّ أن يكون موضوعيًّا وهو يبحث مشكلات البحث الإسلامي، فمثلا حين بحثه في الطلاق أو تعدّد الزوجات أو الربا، عليه أن يلتزم الحياد التامّ، بحيث يجمع ويقارن ويستعمل نفس الأدوات المنهجيّة المعروفة في العلوم الإنسانيّة. [2]

لقد كانت المنهجيّة العلميّة واضحة عند العلماء المسلمين بفضل التحقيقات والاستقصاءات العلميّة القائمة على أسلوب التفكير العلميّ والدقّة والاستنتاج، وقد سار علماء الإسلام في مختلف فروع المعرفة الإنسانيّة على هذه الأسس العلميّة التي تميّز من خلالها التفكير الإسلامي بالموضوعيّة والأمانة العلميّة والبحث عن الحقيقة. ويرى **البيروني** أنّه على الباحث الاستدلال بالمعقولات وقياس الآراء لمعرفة الأسباب المخفيّة لصاحبها عن الحقّ كالعادة المألوفة والتعصّب والتظاهر واتّباع الهوى والتغالب بالرياسة، فلا يأخذ الباحث إلّا ما يوافق العقل. لذلك اعتمد علماء الإسلام الشكّ والتجربة في البحث العلمي، حيث أوضحت رسائل إخوان الصفا منهج البحث العلمي في صناعة الفكر، وهذا ما يدلّ على الاتّجاه العلمي لدى مفكّري الإسلام [3]. وهكذا يكون الفضل للعرب في تأسيس المنهج العلمي ووضع قواعده.

ولقد لخّص علماء الإسلام المعرفة في ثلاثة أشكال:

- المعرفة الشرعيّة التي تستند إلى كتاب الله وسنّة رسوله، وتتضمّن العقائد والعبادات وعلوم القرآن والحديث.
- المعرفة العقليّة التي نتحصّل عليها من خلال العقل والمنطق وعلماء الفلسفة.
- المعرفة التجريبيّة والتي يتوصّل إليها الإنسان من خلال المشاهدة والتجربة.

1- عائشة عبد الرحمان: **القرآن وقضايا الإنسان**، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1972م، ص55،56.

2- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **مرجع سابق**، ص53.

3- محمد زيان عمر: **مرجع سابق**، ص20.

وعمومًا احتوى الإسلام جملة من القواعد والضوابط اللازمة في طلب العلم، ممّا جعل منهجيّة البحث في الإسلام تتميّز عن غيرها من المنهجيّات الأخرى، خاصّة في ما يتعلّق في التلاؤم بين المنهج والموضوع والتناسب بين المجال المعرفي وإمكانيّة العقل الإنسانيّ.

فالتلاؤم بين المنهج والموضوع هو من أبرز مميّزات المنهجيّة الاسلاميّة ونجاحها في تحقيق العلم في كلّ المجالات، حيث أنّ لكلّ موضوع من المعرفة منهج يناسبه، فالبحث في الطبيعة واكتشاف القوانين الإلهيّة في الظواهر الطبيعيّة يلائمه المنهج التجريبي، والبحث في إثبات الأخبار والروايات يلائمه المنهج التاريخي... وهكذا يصبح لكلّ نوع من المعرفة منهج يلائمه، بحيث تتولّد المعرفة الصحيحة من تطبيق المنهج المناسب لكلّ مجال من مجالات المعرفة. لذلك فإنّ عدم مراعاة التناسب بين المنهج والموضوع يؤدّي إلى فساد كبير في مجال العلم.

وبالنسبة للتناسب بين المجال المعرفي وإمكانيّة العقل الإنسانيّ، فهو ما يميّز المنهجيّة الإسلامية عن المنهجيّات الأخرى، لأنّ الإسلام لا يريد أن يبدّد طاقة العقل دون فائدة ولا يريد أن يجزّ بالعقل في مجالات من البحث فوق قدراته، بما يجعله يتخبّط ولا يصل إلى علم صحيح، مثل البحث في الأمور التي استأثر الله بعلمها. [1]

1- مكّي مصطفى: **البحث العلمي –آدابه وقواعده ومناهجه–**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص83،84.

ثانيا: المدرسة الماركسيّة

يُعتبر **كارل ماركس** من أشهر وأهمّ علماء الاجتماع الألمان الذين ساهموا في نموّ وتطوّر علم الاجتماع وتحوّله من علم فلسفي غير دقيق إلى علم واضح المعالم والأسلوب والمنهجيّة والأهداف. وُلد في ألمانيا عام 1818م، أكمل دراسته في جامعة جينا الألمانية، وبعد تخرّجه من الجامعة وحصوله على شهادة الدكتوراه، عمل صحفيًّا ونشر العديد من المقالات السياسيّة والاقتصاديّة التي يطغى عليها الأسلوب الراديكالي الثوري [1]. ومن خلال مقالاته الصحفيّة كان يدعو للتغيّر والثورة وقلب نظام الحكم في ألمانيا بالقوّة ونقل السلطة من الملك إلى الشعب، ومثل هذه الكتابات دفعت الحكومة الألمانية إلى طرده من البلاد، فذهب إلى فرنسا وبلجيكا بعد حصوله على اللجوء السياسيّ هناك، ولكن سرعان ما طردته الحكومتان الفرنسيّة والبلجيكيّة عندما علمتا بأفكاره الثوريّة التي تريد قلب نظام الحكم عن طريق اعتماد أساليب العنف والقوّة، فذهب بعد ذلك إلى إنجلترا 1851م بعد حصوله على حقّ اللجوء السياسيّ أين مكث فيها بقيّة حياته. عمل مكتبيًّا في مكتبة المتحف البريطاني، كان يتلقّى المساعدات الماليّة المستمرّة من صديقه **فريديريك انجلز**. وفي مكتبة المتحف البريطاني استطاع كتابة معظم مؤلّفاته والتي من أهمّها مؤلّفه الشهير "رأس المال".

عمومًا عاش **ماركس** في أجواء يسيطر عليها الفقر والحرمان والاضطهاد نتيجة للأفكار الثوريّة التي كان يحملها والكتابات الاستفزازيّة الجريئة التي كان ينشرها في الصحف. وكما سبق فإنّ مؤلّفاته قد عبّرت جميعها عن أفكاره الفلسفيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ووضّحت طبيعة نظريّاته وطروحاته وقيمه الثوريّة [2]. فقد تعلّم من **فخته** الأفكار المثاليّة التي تدعو إلى تقدّم روح الجماعة على روح الفرد، ومن **هيجل** استعار القوانين الشموليّة التي ترسم المسارات التاريخيّة لحركة المجتمعات وتربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ربطًا علميًّا موزونًا. فقد تبنّى **ماركس** مدخلًا جدليًّا دياليكتيكا* في تناوله للمجتمع وعلاقة أجزائه، مفترضًا أنّ المجتمع الإنسانيّ يتطوّر وفق قوانين، وبهذا يمكن التوصّل إلى نظريّة علميّة تفسّر تشكّل المجتمع وتطوّره. فالتاريخ كما يقول **هيجل** ويعترف به **ماركس** هو عمليّة الخلق الذاتيّ للإنسان،

1- Institut marksizma-leninizma: **Marx and Engels through the eyes of their contemporaries**, Progress publishers, Moscow, Russia, 1978, p_{13}.

2- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005م، ص136،137.

* مفادها أنّ العقل الإنساني هو أساس ومركز الحقيقة، وأنّ الفكر عمليّة ديناميّة دائمة التطوّر، والفكر كعمليّة يشمل وجود فكر (قضيّة) تحمل منطقيًّا وجود فكرة نقيضة، ويؤدّي التفاعل بينهما إلى موقف توفيقي (محصّلة) ممّا يؤدّي إلى ظهور نقيض، وهكذا يتطوّر الفكر من خلال هذه العمليّة التفاعليّة المستمرّة بصورة جدليّة (دياليكتيكيّة)، حيث استثمر ماركس هذا الأسلوب الجدلي باستبدال الفكر كأساس لعمليّة التفاعل والتطوّر بالوضع الاقتصادي فأصبح الفكر بأنواعه نتيجة للتغيّرات الاقتصاديّة بدلا من أن يكون أساسا للتطوّر.

ولكنّ هذه العمليّة كما يؤكّد **ماركس** في معظم كتاباته تتأثّر بالقوى الدافعة للعمل البشري أي بعلاقات الإنتاج والملكيّة [1]. وقد أخذ **ماركس** من **هيجل** المذهب الجدلي في فهم تاريخ الإنسانيّة وإدراك الحوادث والربط بينها. فجميع المصادر الفكريّة التي تأثّر بها **كارل ماركس** قد أعطت طابعًا مميّزًا لكتاباته العلميّة وفي إبراز اتّجاهاته النظريّة المتجسّدة خاصّة في النظريّة الاجتماعيّة والسياسيّة والتي تركّزت في النقاط الرئيسيّة التالية:

- العلاقة الجدليّة بين البناء أو الأساس المادّي والبناء الفوقي للمجتمع.
- الاغتراب والصراع الاجتماعيّ.
- الطبقات الاجتماعيّة والصراع الطبقيّ.
- الثورة الاجتماعيّة. [2]

لقد اختار **ماركس** العوامل الاقتصاديّة كمسبّب أساسيّ لعمليّة التطوّر في قوله "أنّ الإدراك المادّي للتاريخ يستخلص الظواهر الاجتماعيّة وتطوّرها لا من المشيئة الإلهيّة والفكر المطلق ولا من إرادة الفكر، بل من الظروف الواقعيّة لنشاط الناس العمليّ ومن الإنتاج المادّي الذي يشكّل مراحل تطوّره والتشكيلات الاجتماعيّة المحدّدة تاريخيًّا". [3]

- **العلاقة بين الأساس المادّي والبناء الفوقي للمجتمع:** يعتقد **ماركس** أنّ البناء المادّي للمجتمع أي موارده الطبيعيّة والبشريّة ومصادر رزقه ووسائل استغلاله الطبيعيّة هو الذي يحدّد ماهيّة البناء الفوقي للمجتمع، أي يحدّد أفكار وإيديولوجيّة وفلسفة ودين وقيم وأخلاق المجتمع [4]. وإذا ما تغيّر البناء المادّي لسبب أو لآخر فإنّه يترك انعكاساته وآثاره على البناء الفوقي، وبالتالي يتغيّر البناء الاجتماعي من نمط لآخر ويدخل المجتمع في مرحلة حضاريّة تاريخيّة لم يشهدها المجتمع من قبل. فعلاقات الإنتاج والملكيّة في المجتمع الإقطاعي تساهم في ظهور أفكار وقيم ومُثل اجتماعيّة تعمل على إهانة العامل وتحتقر المرأة وتحارب مفاهيم الديمقراطيّة والتقدّم، وفي المقابل تحترم رجال الدين والفئة العسكريّة. ولكن عندما يسقط النظام الإقطاعي ويحلّ محلّه النظام الرأسمالي تتغيّر أنماط الإنتاج ومستويات المعيشة ونوعيّة المهن، وهذا التغيّر يحمل معه قيمًا ومقاييسًا ومُثلًا جديدة

1- Robert Freedman: **Marx on economics,** Introd. by Harry Schwartz, Harmondsworth, Middlesex, Penguin Books, Pelican books, England, 1968, $p_{4,5}$.

2- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **مرجع سابق**، ص140،141.

3- إبراهيم عثمان: **مقدّمة في علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان-الأردن، 1999م، ص21.

4- Tom B. Bottomore, Maximilien Rubel: **Karl Marx Selected writings in sociology and social philosophy**, Pelican books, London, 1963, p_{39}.

تحترم العمل الصناعي والتجاري وتقيّم العلم والمخترعات الحديثة وتفضّل استقلاليّة الفرد على تماسك ووحدة الجماعة. [1]

وعليه فإنّ المادّيّة التاريخيّة ترى أنّ أسلوب إنتاج الثروة هو الذي يشكّل الأساس المادّي الاقتصاديّ، وهو الأساس الذي يترتّب عليه تشكيل أوجه المجتمع الأخرى بما في ذلك الأفكار والمعرفة والوعي. وكما سبق، ينظر **ماركس** إلى المجتمع كنسق يتكوّن من المستوى التحتيّ أو الأساسيّ والمستوى الفوقيّ، حيث يشمل المستوى التحتيّ قوى الإنتاج (العاملون، التجهيزات، رأس المال والأدوات)، بينما يتضمّن المستوى الفوقيّ علاقات الإنتاج (حقوق الملكيّة، العلاقات التنظيميّة، الأفكار السياسيّة والتشريعيّة وأشكال الوعي الاجتماعيّ).

- **الاغتراب والصراع الاجتماعي:** استعمل **ماركس** اصطلاح الاغتراب الاجتماعي في نظريّته العامّة عندما حاول تفسير عوامل المنافسة والصراع والتناقض بين طبقات المجتمع، فالاغتراب حسبه هو ظاهرة اجتماعيّة يشعر فيها الإنسان بالاغتراب والبُعد عن الشيء الذي ضحّى من أجله، مثل شعور العامل بالاغتراب عن صاحب العمل، فهو يشعر بالحواجز النفسيّة والاجتماعيّة التي تفصله عنه، كما يشعر بالاغتراب عن السلعة التي أنتجها وبذل فيها مجهودات ذهبت إلى صاحب العمل الذي يمتلك وسائل الإنتاج. وبمرور الزمن يجد العامل بأنّ جهوده التي يبذلها في الإنتاج تقف ضدّه وتحدّ من حرّيته وتقتل عنده روح العمل والإبداع، لأنّ مردود تلك المجهودات يعود إلى صاحب العمل. فالعامل غالبا ما يبذل جهودًا تزيد قيمتها عن الأجر المحدّد، وهذا ما يؤدّي إلى توسيع القاعدة الإنتاجيّة وزيادة كمّيات الإنتاج، ويؤدّي تراكم رأس المال في النهاية عند المنتج إلى اغتراب العامل عن المنتج ونشوء الصراع والمنافسة بينهما.

كما استخدم **ماركس** ظاهرة الاغتراب في السياسة، بمعنى أنّ الفرد هو الذي يخلق الدولة لتنظيم أموره وإنهاء النزاع بينه وبين الآخرين، ولكن سرعان ما يعتقد بأنّه مغترب عنها نتيجة للفجوة التي تفصل بينه وبين الدولة، فيبدأ بالخوف منها والابتعاد عنها شيئًا فشيئًا، ويعتبرها قوّة تقيّد عمله وحرّيته. فالاغتراب عند **ماركس** غالبًا ما يؤدّي إلى الصراع بين المغترب والشيء المغترب عنه، وهذا الصراع قد يؤدّي إلى الثورة والتحوّل.

- **الطبقات الاجتماعيّة والصراع الطبقيّ:** مهّد **سان سيمون** وأتباعه لمشكلة الطبقات الاجتماعيّة ممّا ساهم في إبراز هذه المشكلة لدى **ماركس** والماركسيّة، بحيث تظهر أربع طبقات اجتماعيّة استنادًا

1- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **مرجع سابق**، ص142.

إلى **أوفربرغ** وهي البرجوازيّة الرأسماليّة، البروليتاريا، ملّاك العقارات الذين ينحدرون من طبقة النبلاء الإقطاعيّين، البرجوازيّة الصغيرة والتي تضمّ الصنّاع والفلّاحين. لكن **جورج غوريفتش** يؤكّد أنّ ملكيّة وسائل الإنتاج قد تكون من الآثار المترتّبة عن تقسيم المجتمع إلى طبقات بدلًا من أن تكون أساسًا للطبقات، وأنّ الطبقات الأربعة السابقة ليست متميّزة السمات إلّا بالنسبة إلى حقبة معيّنة من الرأسماليّة التنافسيّة، وأنّ مسألة وجود طبقات في أنماط المجتمع لاتزال مفتوحة على مصراعيها. كما أنّ مشكلة الوعي الطبقي والإيديولوجيا الطبقيّة تتطلّب تحليلًا عميقًا. (1)

إنّ الطبقة لم تواجه في الفكر الماركسيّ إلّا نوعين من المجموعات الخاصّة: الدولة والحزب السياسيّ، وهذا من أجل إثبات أنّ الدولة هي بالضرورة الهيئة السياديّة للطبقة، وأنّ الحزب السياسيّ هو دائمًا أداة للصراع الطبقيّ. فالطبقات والصراع الطبقيّ بالمفهوم الماركسيّ يتشكّلان على أساس تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات مالكة لوسائل الإنتاج أو غير مالكة لها. وبالتالي رفض **ماركس** دعاوي المفكّرين المثاليّين أمثال **جون ستيوارت ميل** بأنّ الطبقات ليست إلّا نتاجًا للّامساواة في توزيع الدخل، ومن ثمّ يمكن تخفيف حدّة الصراع الطبقيّ أو حتّى إزالته عن طريق التقليل من المداخيل التي يحصل عليها الناس.

ومن هذا المنظور يتكوّن المجتمع الطبقيّ من طبقات أساسيّة وطبقات غير أساسيّة أو ما يمكن تسميته بالفئات الاجتماعيّة. فالطبقات الأساسيّة ترتبط بنمط الإنتاج في مجتمع معيّن من المجتمعات الطبقيّة أين نجد طبقة ملّاك وسائل الإنتاج وطبقة المعدومين المقهورين التي تقف في مواجهة الطبقة الأولى. ففي المجتمع العبوديّ نجد طبقتين أساسيّتين هما طبقة أصحاب العبيد والعبيد، وفي المجتمع الإقطاعيّ نجد طبقتين أساسيّتين هما طبقة الإقطاعيّين وطبقة الفلّاحين، وفي المجتمع الرأسمالي نجد طبقتي البرجوازيّة والبروليتارية. (2)

يرى **كارل ماركس** أنّ الرأسماليّة كطبقة يستحيل عليها أن تحقّق تراكما لرأس المال ومزيدًا من الثروة ما لم تحصل دائمًا على فائض قيمة عمل العمّال، فالعامل يضطرّ دائمًا إلى بيع قوّة عمله لأصحاب الأعمال في سوق العمل الذي يحدّدون قواعده باستمرار، هذا الاستغلال هو أساس الصراع الدائم بين الطبقة الرأسماليّة وطبقة العمّال. إنّ الصراع الطبقيّ هو القوّة الدافعة ومصدر التطوّر في

1- جورج غوريفتش: **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة أحمد رضا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1973م، ص6.

2- سمير نعيم أحمد: **النظريّة في علم الاجتماع**، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 1977م، ص173.

المجتمع الطبقيّ. فكلّما زادت حدّة الصراع وأصبحت الطبقات المستغَلّة أكثر تنظيمًا وشدّة في صراعها ضدّ مستغِلّيها كلّما كان تطوّر المجتمع أسرع. [1]

لقد أصبح مفهوم الطبقة الاجتماعيّة دالًّا على أهمّ الوحدات الاجتماعيّة، والتي تُعرف بأنها المجموعة المتماثلة اقتصاديًّا واجتماعيًّا من خلال علاقة متماثلة بوسائل الإنتاج، حيث تؤدّي إلى بروز طبقتين أساسيّتين بين التي تملك مقابل التي لا تملك وتعمل في الإنتاج. وهذا لا يعني عدم وجود فئات أخرى، وإنّما يعتبرها **ماركس** جماعات هامشيّة تتحوّل ضمن عمليّة الاستقطاب إلى أحد الطرفين. ويتضمّن هذا الطرح ما يلي:

- أنّ ذوي الأوضاع الاقتصاديّة المتماثلة يميلون إلى العمل كجماعة مصلحة، ممّا يؤدّي إلى العمل المشترك والصراع ضدّ الطبقة الأخرى.
- أنّ الطبقات الاجتماعيّة الاقتصاديّة هي أهمّ الجماعات في البناء الاجتماعيّ، وأنّ تاريخ علاقاتها هو تاريخ المجتمع الإنسانيّ.
- إنّ العلاقة الأساسيّة بين الطبقات هي علاقة تناقض وصراع، وأنّ ناتج عمليّات الصراع هو الذي يقرّر كيفيّة تطوّر المجتمع.
- أنّ النظم التي تقوم على الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج تحمل بذور التناقض وإمكانيّة استغلال الإنسان للإنسان. فالنظام الرأسماليّ يسمح للمالكين باستغلال الطبقة البروليتاريّة العاملة، ممّا يؤدّي إلى الصراع فالثورة، لهذا فإنّ تغيّر المجتمع من نمط إنتاج قائم إلى نمط إنتاجي جديد يضمن علاقات إنتاج أفضل ممّا كانت سابقًا. [2]

- **الثورة الاجتماعيّة:** هي تغيير شامل يمسّ النظام والمؤسّسات الفوقيّة والتحتيّة، تقوم به الطبقة المظلومة بعد تعرّضها للاستغلال والظلم، لذلك يعتقد **ماركس** بأنّ المجتمع لا يمكن تغييره نحو الأفضل ومن ثمّ إزالة الظلم والتعسّف الاجتماعيّ عنه، إلّا من خلال الثورة الاجتماعيّة التي يمكن أن تقوّض أركان نظام الحكم وتقضي على الاستبداد. فالثورة البروليتاريّة يمكن أن تحرّر المجتمع من سيطرة الطبقات الأرستقراطيّة والبرجوازيّة، وأنّ الديمقراطية والعدالة الاجتماعيّة لا يمكن أن تتحقّقا في المجتمع دون قيام الطبقة البروليتاريّة، لكنّ هذه الأخيرة المتواجدة في المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن تقوم بهذه الثورة وحدها نظرًا لتعرّضها للظلم والحرمان، وأنّ انخفاض مقدرتها الاقتصاديّة

1- سعاد عطا فرج: **تاريخ تطوّر الفكر الاجتماعي**، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 2008م، ص229.

2- إبراهيم عثمان: **مرجع سابق**، ص20.

والاجتماعيّة في حاجة إلى عقد اتّفاق تكتيكيّ مع الطبقة البرجوازيّة الصغيرة والكبيرة للوقوف في وجه الطبقة الأرستقراطيّة وتدمير مصالحها ونفوذها. وبعد انتصارها على هذه الطبقة تعود من جديد للاتّفاق مع الطبقة البرجوازيّة الصغيرة للوقوف ضدّ الطبقة البرجوازيّة الكبيرة. وعند انتصار الطبقة البروليتاريّة، تعلن العداء المكشوف بوجه الطبقة البرجوازيّة الصغيرة، وهنا تُلغى طبقات المجتمع كافّة أين يعمل الإنسان حسب طاقته ويكسب حسب حاجته. فالثورة حسب التحليل الماركسيّ هي مفتاح التقدّم، وحدوثها لا يمكن أن يتمّ دون وجود الطبقات المتناقضة والمتصارعة والمتزامنة مع الظلم والفساد. [1]

- **الوجود الاجتماعيّ والوعي الاجتماعيّ:** يؤكّد **ماركس** أنّ الأساس الاقتصاديّ المادّيّ للمجتمع هو الذي يشكّل بناء الوعي الاجتماعيّ، وأنّ القوى الأساسيّة المحرّكة للتاريخ هي القوى الاقتصاديّة الاجتماعيّة وليست القوى الفكريّة، وأنّ علاقات الإنتاج هي أساس الوعي الاجتماعيّ. فالوعي الاجتماعيّ في المجتمعات الاشتراكيّة يختلف عنه في المجتمعات الرأسماليّة، وعليه فإنّ الوجود الاجتماعيّ المتمثّل في النشاط الإنتاجي المادّيّ للأفراد هو الذي يحدّد وعيهم الاجتماعيّ، بمعنى أنّ الوعي ليس في علاقة سببيّة مع الوجود ولكن الوعي يؤثّر تأثيرًا إيجابيًّا على الوجود. فالوجود الاجتماعيّ للأفراد هو الذي يتغيّر أوّلًا، ثمّ يتبعه تغيّر في وعيهم، لكن في ظروف معيّنة يمكن أن يسبق الوعي الاجتماعيّ الوجود الاجتماعيّ، فالأشخاص الذين يقومون بتحليل قوانين المجتمع ويكشفون عن الاتّجاهات العامّة للتطوّر التاريخيّ، يمكنهم أن يتنبّؤوا بالمستقبل ويشكّلوا نظريّات تسبق عصرهم وتوضّح الطريق للمستقبل. [2]

إنّ التفسير المادّي للمجتمع وتطوّره يقوم أساسًا على افتراض أنّ الوجود يشكّل الفكر والوعي. وعلى هذا الأساس فإنّ المستوى التحتيّ هو أساس تشكيل المستوى الفوقيّ، وأنّ أيّ تغيير فيه يؤدّي إلى تغيّرات في المستوى الفوقيّ "فالناس يدخلون في علاقات انتاج محدّدة، تعكس مرحلة تطوّريّة معيّنة للقوى المادّيّة للإنتاج... وتشكّل هذه القاعدة الاقتصاديّة والحقيقيّة... التي تقرّر أوجه الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة" [3]

1- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **مرجع سابق**، ص146،147.

2- مصطفى بوجلال: **علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2015م ، ص86.

3- إبراهيم عثمان: **مرجع سابق**، ص22.

وعليه فإنّ **ماركس** قال بأسبقيّة المادّة على الوعي، وبنى علم الاجتماع على أساس الوجود الاجتماعيّ والوعي الاجتماعيّ. فالوجود الاجتماعيّ يتجسّد في الظواهر المادّيّة المجتمعيّة ويشمل نشاط الأفراد الموجّه نحو إنتاج الموادّ والسلع الأساسيّة لاستمرار الحياة، حيث يتمّ باستغلال أدوات العمل والتأثير على الطبيعة وتسخيرها لإشباع حاجات المجتمع. كما يشمل هذا الوجود الاجتماعيّ العلاقات المادّيّة التي تنشأ داخل الأسرة وبين أفراد العائلة وبعض من العلاقات الثقافيّة واليوميّة الأخرى. أمّا الوعي الاجتماعيّ فهو كلّيّة الأفكار والنظريّات ووجهات النظر والمشاعر والأعراف والتقاليد الموجودة في مجتمع من المجتمعات والتي تعكس الوجود الاجتماعيّ للناس. [1]

- **تقييم آراء ماركس**

لقد بالغ في أهميّة العامل المادّيّ واعتبره العامل المحرّك للعلاقات وسلوك الأفراد والجماعات، وهذا يتناقض مع الحقيقة والواقع، حيث لا يمكن اعتماد العامل المادّيّ في تفسير الوجود الاجتماعيّ بأركانه الذاتيّة والموضوعيّة، فهناك علاقة جدليّة وتفاعل مستمرّ بين العالم المادّيّ والمثاليّ أو القيميّ. وبالنظر إلى الصراع الطبقيّ لا توجد طبقات اجتماعيّة متخاصمة، فالحدود بين الطبقات ليست واضحة بسبب ظاهرة التغيّر الاجتماعيّ، لأنّ الصراع لا يكون بين الطبقات بل بين أبناء الطبقة الواحدة. وعليه لا يمكن تفسير سقوط المجتمعات بعامل الصراع الطبقيّ كما ادّعى **ماركس**. فسقوط المجتمعات وانهيارها كانهيار المجتمع الإقطاعيّ يرجع إلى عدّ عوامل رئيسيّة أهّمها ظهور المدن وتوسّعها، ارتفاع قيمة النقود وقوّة الدولة وتطوّر المفاهيم القيميّة والاجتماعيّة للعصر، إضافة إلى اضمحلال قوّة الإقطاعيّين وأصحاب الأراضي وعدم سيطرتهم على الفلّاحين.

لا يعني التفسير المادّي الاقتصادي لتاريخ الإنسان والمجتمع أنّ الناس تحرّكهم الدوافع الاقتصاديّة وحدها وإنّما رأت الماركسيّة أنّ العنصر الأساسيّ هو إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقيّة، فبعض عناصر البناء الفوقيّ تستمرّ حتّى بعد زوال الظروف المادّيّة التي أنتجتها.

نستنتج ممّا سبق أنّ النظريّة الماركسيّة ذات طبيعة ثوريّة تدعو إلى العمل على تغيير الواقع الاجتماعيّ وخلق أوضاع جديدة ومتطوّرة، ولهذا فإنّ المدرسة الماركسيّة في علم الاجتماع تبني مدخل دراستها على بحث الواقع الاجتماعيّ بناءً على الأسس النظريّة الكبرى. [2]

1- أ.ب. شبتولين : **النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة**، دار الفارابي، بيروت-لبنان، 1981م، ص224.

2- محمد عاطف غيث: **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1975م، ص305.

وعمومًا تستند الماركسيّة على: الفلسفة الألمانيّة (فلسفة **هيجل**) والاشتراكيّة الفرنسيّة وأفكار **سان سيمون** والدراسات الاقتصاديّة. فعلم الاجتماع الماركسيّ قائم على منهجين هما المنهج الجدليّ والمنهج التاريخيّ، حيث ساعد المنهج التاريخيّ على كشف القوانين العامّة والقوانين النوعيّة للتطوّر الاجتماعيّ، وساعد المنهج الجدليّ على التمييز الموضوعيّ والذاتيّ في الحياة الاجتماعيّة وكذلك التمييز بين العامّ والخاصّ، الضروريّ وغير الضروريّ، الاجتماعيّ وغير الاجتماعيّ، وهذا ما ساعد على إكساب علم الاجتماع طابعه العلميّ والنوعيّ في الوقت ذاته. [1]

كانت المفاهيم الأساسيّة في نظريّة **ماركس** سوسيولوجيّة وكلّيّة بنائيّة يمكن دراستها وتحليلها، كما استهدفت تصوّراته الحالات المستقبليّة، فموقفه تفسيريّ وليس تبريريّ. وبذلك يكون **لماركس** الفضل في نضوج علم الاجتماع بعدما أسّسه ابن خلدون.

ثالثا: الماركسيّة المُحدَثة

يُطلَق مصطلح الماركسيّة المُحدَثة على أولئك المفكّرين المتمسّكين بالماركسيّة التقليديّة (كما جاءت عند ماركس) كإطار نظري ومنهجي. ولقد لخّص **عبد الباسط عبد المعطي** في كتابه "اتّجاهات نظريّة في علم الاجتماع" تعريفًا إجرائيًّا للماركسيّة المُحدَثة في أنّ الماركسيّة الجديدة تستند إلى المفاهيم الماركسيّة ومنطقها المنهجي والقوانين العامّة التي توصّلت إليها، وأنّها تتعامل مع القوانين النوعيّة للتطوّر الاجتماعي [2]. فالنظريّة المُحدَثة هي تلك الآراء التي ظهرت بعد النظريّة الماركسيّة الكلاسيكيّة للحفاظ على الإرث الماركسي الذي بدأ في التلاشي نتيجة سقوط المعسكر الشرقي وفقدانه للعديد من الدويلات التي كانت تحت سيطرة الاتّحاد السوفياتي، إضافة إلى عدم تحقّق تنبّؤ **كارل ماركس** بسقوط الرأسماليّة التي ستحلّ محلّها الاشتراكيّة ثمّ الشيوعيّة.

وعمومًا فقد حافظت الماركسيّة المُحدَثة على مضمون الماركسيّة التقليديّة مع تعديل جزئي في معنى الصراع حسب المفهوم الماركسي. لذلك يرى الماركسيّون المُحدَثون أنّ الصراع يحمل مضمون الاحترام للنظام والسلطة، واعتباره أداة للتغيّر والتحديث. وعليه يمكن التمييز بينهما من خلال:

- **الرأسماليّة والامبرياليّة:** حيث اقترح **لوسيان جولدمان** استبدال مصطلح الرأسماليّة عند **ماركس** بمصطلح الامبرياليّة عند **لينين** و**روزا لكسمبورغ**. وامتدادًا لهذا الطرح فقد أوضحوا حقيقة الأساليب التي يتّبعها الاستعمار الجديد في التعامل مع دول العالم الثالث من أجل الحفاظ على كبار الموظّفين

1- عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1981م، ص82.

2- **المرجع السابق**، ص142.

ورشوة البورجوازيّات الوطنيّة والتأثير الإيديولوجي في المثقّفين، والتغلغل في المؤسّسات العلميّة والإعلاميّة والثقافيّة. [1]

- **المسألة الطبقيّة والثورة البروليتاريّة:** لم يضع **ماركس** نفسه تعريفًا للطبقة، فالتعريف الشائع هو الذي صاغه **لينين** في أنّ الطبقات هي جماعات من الناس تحتلّ مواقعًا متماثلة نسبيًّا في نظام الإنتاج الاجتماعي. ومن وجهة نظر **ماركس** يتمّ تحديد الطبقات من خلال موقعها من نظام الإنتاج والتنظيم الاجتماعي للعمل. فالماركسيّون الجدد يؤكّدون أنّ **ماركس** حصر الطبقات في (المستغِلّة والمستغلَّة) وأنّ الدور الثوري للبروليتاريّة في حاجة إلى إعادة النظر خاصّة بعد التطوّرات التي طرأت على الطبقة العاملة في المجتمعات المعاصرة. وفي هذا السياق نجد مثلًا أنّ **فرانز فانون** حاول إبراز الدور الثوري للفلّاحين محاكيًا في ذلك تجربة **ماوتسي تونغ** دون أن ننسى مساندته المطلقة للثورة الجزائريّة والمشاركة فيها. [2]

وعمومًا، فإنّ الماركسيّين الجدد قد أثاروا العديد من التفاصيل التي لم يركّز عليها **كارل ماركس**، خاصّة في اهتمامهم بدور الأمّة والخصوصيّات القوميّة. كما أثاروا أيضا مسألة استغلال المدن للقرى في الدول النامية. فلقد تمحورت محاولات تطوير الماركسيّة حول إعادة العلاقات الجدليّة بين المستوى التحتي والفوقي. فهذا الطرح لم يكن مستمَدًّا من عدم توافق التراث الماركسي مع الواقع الجديد فقط، بل امتدّت أسباب ظهور الماركسيّة الجديدة لتشمل انتقادات الفكر البورجوازي التي تركّزت في الاهتمام بدراسة العلاقات الطبقيّة والثورة، معارضين مفهوم التدرّج الذي يُخفي العلاقات الديناميّة المتناقضة للطبقات. فالماركسيّة الجديدة تنادي بالأخذ بالمنظور التكاملي والكلّي إلّا من أخذ بمفهوم ما بعد الحداثة. ومن بين روّاد الماركسيّة المُحدَثة نذكر:

- **جورج لوكاش** 1885-1971م، فيسلسوف وعالم اجتماع ماركسي، حاول وضع نظريّة ماركسيّة في علم الجمال، اشتهر بكتابه "التاريخ والوعي الطبقي 1923م" عالج فيه عدّة قضايا وشكّك في صحّة المادّيّة التاريخيّة كما أدرجها **ماركس** وفي الوعي المرتبط بالطبقات، وبالتالي فهو ضدّ التفسير العلمي الماركسي، لذلك قدّم آراءه في روّاد مدرسة فرانكفورت [3]. إلّا أنّه اشترك مع **ماركس**

1- علي غربي: **علم الاجتماع والثنائيات النظرية التقليدية المحدثة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة- الجزائر، 2007م، ص152.

2- عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق**، ص145.

3- عبد المجيد البصير: **موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامّة**، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص384.

في تبنّي المنطق الجدلي لـ**هيجل**. ومن المفاهيم الأساسيّة التي تناولها **لوكاش** في تحليله للمجتمع الرأسمالي مفهوم الوعي والتشيّؤ * وعلاقة كلّ منهما بالتغيّر والثورة والعقلانيّة، حيث يتقابل مفهوم التشيّؤ عند **لوكاش** بمفهوم الاغتراب عند **ماركس**، فكلا المفهومين يُستخدمان في بحث وتحليل التناقضات في المجتمع. (1)

- **أنطونيو غرامشي** 1891–1937م، مفكّر اجتماعي إيطالي، أصبح صحفيًّا شهيرًا نشطًا في ميدان السياسة في التيار الماركسي، فهمه مغاير للماركسيّين الكلاسيكيّين حول البناء التحتي والبناء الفوقي، حيث يجب فهم مثل هذه المقولات بمعنى علاقاتها وفعاليّتها التاريخيّة لا بمعنى وجودها في الواقع (2). والقضيّة الأساسيّة التي ناقشها **غرامشي** هي قضيّة الهيمنة والسيطرة من خلال تملّك القوّة، حيث تبدأ الهيمنة بالانهيار مع تطوّر وعي الطبقات المحرومة والمستغلّة بمصالحها وتشكيل تنظيماتها المستقلّة، وتمتدّ السيطرة على قوى الإنتاج وعلاقاته. (3)
- **آلان تورين** 1925م، أفكاره تتمحور حول السيطرة على إدارة التراكم، ملك صيغة المعرفة وفرض النموذج الثقافي. حيث تبرز طبقة تتحكّم في عمليّات الإنتاج ونتائجها، ممّا يمنحها قوّة تتحكّم من خلالها في من لا يملكون، كما توظّف الطبقة المهيمنة المعارف في وضع البرامج والإشراف على إنتاج المعرفة. كما يرى **تورين** أنّ احتكار ملكيّة الثروة لا يحتلّ مكانة الصدارة في عمليّة الصراع، وبالتالي تفرض القوّة المتحكّمة نموذجها الثقافي الذي يعزّز سيطرتها وضمان مكاسبها وأهدافها الاقتصاديّة والسياسيّة. (4)
- **بيار بورديو** 1930–2002م، تتلخّص أفكاره في محاولته لطرح مفاهيم ثنائيّة مثل الذاتيّة والموضوعيّة، الوضعيّة والمثاليّة، الفرد والجماعة، وقد أكّد صفة النسبيّة والتغيّر في القوانين، وينتهي

* التَشيُّؤ ترجمة للكلمة (بالإنجليزية: reification) «ريفيكيشن» (بالألمانية: Verdinglichung) ويعني تَحوُّل العلاقات بين البشر إلى ما يشبه العلاقات بين الأشياء (علاقات آلية غير شخصية) ومعاملة الناس باعتبارها موضعاً للتبادل. ويمكن القول ببساطة شديدة بأن التَشيُّؤ هو أن يَتحوَّل الإنسان إلى شيء تتمركز أحلامه حول الأشياء فلا يتجاوز السطح المادي وعالم الأشياء.

1- إبراهيم عيسى عثمان: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008م، ص154.

2- خضر زكريا: **النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ج1، مطبوعات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعيّة، دمشق–سوريا، 1988–1989م، ص243.

3- إبراهيم عيسى عثمان: **مرجع سابق**، ص161.

4- **المرجع السابق**، ص165.

إلى القول بأنّ أزمة علم الاجتماع ناتجة عن نظريّات دون ركيزة امبريقيّة أو أعمال امبريقيّة دون توجيهات. [1]

ممّا سبق نستنتج أنّ النظريّة الماركسيّة المُحدَثة قد تبلورت أفكارها بعد النظريّة الماركسيّة الكلاسيكيّة للحفاظ على الإرث الماركسي الذي بدأ في التلاشي نتيجة سقوط المعسكر الشرقي وفقدانه للعديد من الدويلات التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى عدم تحقّق تنبّؤ **كارل ماركس** بسقوط الرأسماليّة التي ستحلّ محلّها الاشتراكيّة ثمّ الشيوعيّة.

1- إبراهيم عيسى عثمان: **مرجع سابق**، ص167.

رابعا: المدرسة الوضعيّة

اسم يُطلق على المذهب الوضعي الذي أسّسه **أوغست كونت** (1798-1857م) والحركة التي قام بها، فالوضعيّة بالمعنى العامّ هي الرأي القائل بأنه مادامت المعرفة الحقيقيّة كلّها مؤسّسة على الخبرة الحسّيّة ولا تتقدّم إلّا بالملاحظة والتجربة، فإنّ المحاولات التأمليّة أو الميتافيزيقيّة لاكتساب المعرفة عن طريق العقل الغير محدود بالخبرة، من الضروري أن يتخلّى عنها لصالح مناهج العلوم الخاصّة.

يجتمع الوضعيّون على أنّ عمل الفلسفة هو فهم المناهج التي تتقدّم بواسطتها العلوم، وليس السعي إلى معرفة العالم معرفة لا تستند إلى العلوم. ولقد يكون للفرنسي **بيكون** شرف البدء بالوضعيّة في كتابه (في المبادئ والأصول، 1623-1624م)، فعلى الفلاسفة أن يأخذوا حسبه مبادئ الأشياء كما هي موجودة في الواقع، معتمدين في ذلك على الإيمان بصدق التجارب مع الاعتراف بوجود حقائق أوّليّة دون أيّ تصوّر سابق. فصفة وضعيّ عنده تُطلق على الحقائق التي لا تُفسّر وعلى المذاهب التي تقوم عليها. وبسبب التأثّر ب**بيكون** أصبحت كلمة وضعي تُطلق على مناهج العلوم الطبيعيّة لاعتمادها على الملاحظة والتجربة، وهذا ما صرّح به **سان سيمون** بأنّ كلّ علم لا يسير السيرة ذاتها في الاعتماد على الملاحظة والتجربة عبارة عن علم ظنّي.

وأمّا وضعيّة **كونت** فكانت أكثر من مجرّد فلسفة علم ودراسة للتطوّر العقلي، حيث شكّلت جزءًا من التراث التجريبي في الفلسفة، وبخاصّة عند **دافيد هيوم** الذي برهن على أنّ المعرفة البشريّة الحقيقيّة تتعلّق كلّها بأمور الواقع أو بالمنطق والرياضيات. لكن الاستدلال المنطقي أو الرياضي لا يمكنه من تلقاء نفسه أن يخبرنا بشيء عن طبيعة العالم، لأنّ نتائجه محصورة في إطار ضيّق، في حين أنّ معرفة واقع العالم على خلاف ذلك [1]. من هنا نشأت الوضعيّة المنطقيّة التي ترجع استحالة معرفة الإنسان لما يجاوز خبرته إلى منطق اللغة نفسه لا إلى أساس سيكولوجي.

إنّ الوضعيّ من الأشياء ما كان متحقّقا في عالم الحسّ والتجربة، وإن كانت أسبابه القصوى وقوانينه التي شرعها الله وفرضها على الطبيعة مجهولة لدينا. فالوضعيّ مرادف للحقيقيّ والتجريبيّ ومقابل للتأمّليّ والخياليّ والوهميّ، وللإشارة فإنّ كلمة الوضعيّة لا تخصّ **أوغست كونت**، فكما سبق فقد استُخدِمت من قبل **دافيد هيوم** و**سان سيمون** قبله، حيث كان **هيوم** رائدًا للمذهب الوضعي و**أوغست كونت** داعية إليه. [2]

1- صلاح الدين شروخ: **مدخل في علم الاجتماع -للجامعيّين-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، 2005م، ص151،152.

2- محمد شفيق غربال: **الموسوعة العربية الموسّعة**، ط2، مؤسّسة الشعب، القاهرة-مصر، 1972م، ص1954.

وعمومًا يُعتبر **كونت** الأوّل في الحديث عن الفلسفة، حيث يرى أنّ لفظ الوضعيّ يدلّ على الحقيقيّ المقابل للوهميّ، والحالة الوضعيّة في قانون الحلات الثلاث عنده مقابلة للحالة اللّاهوتيّة والحالة الميتافيزيقيّة. والوضعيّ من الأشياء هو الثابت والصادق، فالأخبار الوضعيّة عند بعضهم تكون مطابقة للواقع، لذلك فإنّ النظريّة الوضعيّة إنّما تدلّ على أنّ المعرفة الصحيحة هي المعرفة المبنيّة على الواقع والتجربة، وأنّ العلوم التجريبيّة هي التي تُحقّق المثل الأعلى، وأنّ الفكر البشري لا يستطيع أن يتجنّب اللفظيّة والخطأ في العلم والفلسفة إلّا إذا اتّصل بالتجربة [1]. فالمدرسة الوضعيّة هي اتّجاه فكري يبني تفسير العلم على مصطلحات التجربة، حيث تستلهم الوضعيّة نقطة انطلاقها من العلوم الطبيعيّة من أجل إقامة التفكير على أساس موحّد.

وبالرجوع إلى **سان سيمون** (1760-1825م) الذي عاش في نظام إقطاعي وسليل أسرة أرستقراطيّة يحمل لقبًا اجتماعيًّا هو الكونت، كان ضابطًا برتبة ملازم أوّل لمّا كانت فرنسا تخوض حربًا ضدّ الانجليز في شمال القارّة الأمريكيّة، وقد نضج فكره خلال الثورة الفرنسيّة التي كانت بمثابة ثورة على النظام الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا عامّة وفرنسا خاصّة، وثورة على النظام المعرفي التقليدي السائد في فرنسا وثورة على النظام السياسي الملكي. قام **سان سيمون** في مرحلة نضجه الفكريّ (1802-1816م) بكتابات في علم الإنسان مقترحا تحديد القواعد المنهجيّة لهذا العلم الاجتماعي، حيث كان اهتمامه الرئيسي منصبًّا على ربط هذه المعرفة الجديدة بالتغيّرات الاجتماعيّة وبالتركيز على العلاقات التي يُقيمها هذا العلم بين النظريّة والممارسة السياسيّة، وهو يشير بذلك إلى أنّ ادخال الوقائع الأخلاقيّة في ميدان المعرفة هو تكرار السيرة العامّة من الظرفيّ إلى الوضعيّ، ومعناه بالنسبة إلى علوم الإنسان إعادة إنتاج الصيرورة نفسها التي سبق لها أن كانت صيرورة العلوم الطبيعيّة. [2]

ويقارن **سان سيمون** بين العلوم التي مرّت من الحدسي إلى الوضعي، مبيّنًا أنّ كافّة العلوم بدأت بالتكوّن على أساس حدسيّ، لكنّ نظام الأمور هو الذي جعل منها علومًا وضعيّة. فعلم الفلك كان في الأصل تنجيمًا، والفيزيولوجيا التي غاصت طويلًا في بحر الدجل، تقوم الآن على أساس قواعد تخضع للملاحظة وللنقاش، وكذا الأمر بالنسبة إلى علم النفس الذي تخلّص من الأحكام الدينيّة المسبقة.

لقد بدأت المقاربة الوضعيّة في مرحلة الفكر الموسوعي الذي عرفه في القرن الثامن عشر واتّخذت عند **سان سيمون** طابعًا تطبيقيًّا عمليًّا وليس نظريًّا مثلما كان سائدًا في المرحلة التجريديّة أي العلم النظريّ

1- جميل صليبيا: **المعجم الفلسفي**، ج2، دار الكتاب، لبنان-بيروت، 1982م، ص578.

2- مصطفى بوجلال: **مرجع سابق**، ص55.

المجرّد، حيث طوّر الفكر الموسوعي آليّات تحليل جديدة تقوم على الترابط بين المعرفة والواقع الإنسانيّ، وبذلك يمثّل هذا الفكر مرجعيّة **سان سيمون**.

- **الوضعيّة والبحث العلمي الاجتماعي**

لقد أُطلقت العديد من التسميات على المذهب الوضعيّ، مثل الاتّجاه الطبيعيّ، الاتّجاه الامبريقيّ والاتّجاه السلوكيّ، فضلًا عن إطلاق كلمة العلم ذاتها على هذا المذهب، وعندما يُنسب إليه لفظ المذهب فإنّ المقصود بذلك اعتباره بمثابة الابستيمولوجيا الفلسفيّة التي تحظى بالنفوذ الفكريّ في نطاق العلوم الاجتماعيّة وبدرجات متفاوتة. ومن دعاوي هذا المذهب الوضعيّ أنّ الحقيقة تنحصر في كلّ ما هو متاح أمام إدراك الحواسّ، وأنّ العلوم الطبيعيّة والاجتماعيّة تشترك في أساس منطقيّ ومنهجيّ واحد. وبذلك تعترف الوضعيّة بالشكل الامبريقي الذي تمثّله العلوم والشكل المنطقي الذي يعكسه المنطق وتشاركه الرياضيّات في ذلك. [1]

إنّ الثورة الفرنسيّة ومؤثّراتها السياسيّة والاجتماعيّة التي عاشها **أوغست كونت** قد حفّزته على وضع الأسس النظاميّة للمجتمع الجديد الذي يجب أن يتكيّف مع روح وتطلّعات العصر ونفسيّة الشعب الفرنسيّ وطبيعة مشكلات المجتمع والمبادئ الثوريّة والتحوّليّة التي تسيطر عليه وترسم أُطُر اتّجاهاته المادّيّة والمثاليّة. لهذا وضع **كونت** قوانينًا اجتماعيّة وأخلاقيّة وشرعيّة جديدة يمكن أن يسير عليها المجتمع الفرنسيّ، ومثل هذه القوانين اشتقّها من عدّة علوم أهمّها السياسة والاقتصاد والقانون وعلم النفس. وبالتالي شكّلت هذه القوانين الصرح المنهجي والموضوعي للعلم الجديد والذي يجب أن تتوفّر فيه الشروط التالية:

- أن تكون المعلومات والحقائق التي يتكوّن منها علم الاجتماع متكاملة ومتناسقة وعلى درجة كبيرة من الدقّة والموضوعيّة.
- على العلم الجديد التفتيش عن طرق جديدة يمكن اعتمادها في البحث العلمي الذي يُساعد على تثبيت وتطوير نظريّات العلم وقوانينه الشموليّة.
- أن يكون هذا العلم الجديد قادرًا على شرح وتوضيح نظريّات وقوانين الأديان السماويّة والمُثل والأخلاق والقيم.

1- سامية محمد جابر: **منهجيّات البحث الاجتماعي والإعلام**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية-مصر، 2000م، ص128.

- أن تكون النظريّات الاجتماعيّة قادرة على التغيّر تبعًا لتغيير الظروف والظواهر الاجتماعيّة والسلوكيّة. وهذا يعني ضرورة تميّز النظريّات الاجتماعيّة بالنسبيّة والمرونة وابتعادها عن صفة التعصّب والتحيّز. [1]

ولقد استعان **كونت** في نظريّته الاجتماعية بالعديد من المصطلحات العلميّة مثل السكون أو الثبات الاجتماعي والديناميكيّة أو التغيّر الاجتماعي. ويعني **كونت** بالسكون الاجتماعي تلك العلاقة بين الظواهر والعمليّات الاجتماعيّة وتكامل بعضها مع البعض خلال نقطة زمنيّة محدّدة، وتداخل المؤسّسات وأداء كلّ منها وظائفه المحدّدة. حيث يتجسّد هذا التكامل في اجتماعها وتظافرها من أجل خدمة الأفراد والجماعات لتحقيق التماسك والترابط، ممّا يجعل المجتمع موحّدًا وقويًّا وقادرًا على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. ويعني **كونت** بالديناميكيّة أو التغيّر الاجتماعي، تغيّر مؤسّسات المجتمع بمرور الزمن نتيجة تغيّرات تحدث في بعضها أو جميعها، بسبب عوامل طبيعيّة أو إنسانيّة مقصودة أو غير مقصودة. فتغيّر مؤسّسة معيّنة يؤثّر بالضرورة على بقيّة المؤسّسات الأخرى أين يتبدّل البناء الاجتماعي ويمرّ المجتمع من مرحلة حضاريّة إلى مرحلة أخرى تتّسم بالتقدّم والنموّ والفاعليّة، مثل تقدّم المجتمع من مرحلة التفكير الفلسفي إلى مرحلة التفكير العلميّ الواقعيّ.

كما يرى **كونت** بأنّ التضامن الاجتماعيّ لا يمكن أن يتحقّق بصورة كاملة، إلّا إذا وجّه المسؤولون عنايتهم واهتمامهم بإصلاح نظام التربية والتعليم ونظام الأسرة والنظام السياسيّ. فالتعليم يضبط الغرائز الفطريّة ويهيمن عليها ويحوّل طاقاتها نحو منافذ تخدم الحضارة والمجتمع، كما أنّه يهذّب المشاعر الإنسانيّة ويسمو بمدركات الفرد وتصوّراته وأحكامه، ممّا يدفع الإنسان على تقوية علاقاته الاجتماعيّة بالآخرين. [2]

- **قصور المدرسة الوضعيّة**

يظهر القصور أو الضعف عند تطبيق المذهب الوضعي على ما يتعلّق بالحياة الاجتماعيّة الإنسانيّة، لذلك كان على المذهب الوضعي أن يتجاوز مشكلة التمييز بين ما هو إنسانيّ وما هو مادّي، ذلك التمييز الذي عبّرت عنه الآراء بطرق جدّ متنوّعة ومختلفة، وهو يحتلّ أهمّيّة كبرى في تاريخ الفكر بما ينطوي عليه من مضامين قانونيّة ودينيّة وأخلاقيّة وسياسيّة. كما أنّ هذا التمييز يدّعي أنّ كلّ ما هو إنسانيّ وروحيّ وعقليّ أو ذهنيّ، إنّما يمثّل نظامًا للظواهر يختلف عن نظام الظاهرة المادّيّة، ولا يمكن أن يُفهم بواسطة الطرق الملائمة لذلك النظام الآخر. لقد لجأ بعض الوضعيّين إلى رفض هذا التراث رفضًا قاطعًا

1- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **مرجع سابق**، ص124.

2- Georges Cantecor : **Le Positivisme**, Hachette Livre – BNF, France, 2013, p_{35}.

بواسطة اختزال كلّ ما هو إنسانيّ إلى مجموعة من المظاهر ذات الطبيعة المادّيّة، وفي هذه الحالة تتحوّل الحياة الإنسانيّة إلى فرع من الكيمياء أو البيولوجيا أو إلى علم النفس السلوكي. بينما لجأ آخرون إلى بناء أنساق نظريّة كبرى تشتمل على علم الحياة، علم النفس، علم المناخ والجغرافيا وعلم الاجتماع، اعتمادًا على فكرة مفادها أنّه طالما كانت تلك العلوم وغيرها جزءًا من الحياة الإنسانيّة، فهي تعدّ جميعًا ذات أهميّة في فهم الحياة في مُجملها، وهناك طائفة أخرى ذهبت إلى ادّعاء أنّ الظواهر الإنسانيّة والاجتماعيّة هي ظواهر واقعيّة مثلها في ذلك مثل الظواهر المادّيّة.

إنّ الفكرة الخالصة للمجتمع تكشف عن وجود نُظُم مُطردة تتميّز بواقعيّتها وقابليّتها للتنبّؤ، على الرغم من أنّ المجتمع يشتمل على أفراد يتميّزون في ما بينهم بالمفارقة والتفرّديّة. وعمومًا كانت ثمّة أفكار يسّرت فهم المجتمع وإدراكه بوصفه يمثّل مستوًى للواقع الذي يتميّز بأنّه وحدة قائمة بذاتها. فالوضعيّة اهتمّت ببعض جوانب العلم الطبيعيّ على حساب جوانب أخرى، فالعلم يتميّز بأنّه امبريقي لكنّه أيضا نظريّ إلى حدّ بعيد، وليست القوانين مجرّد تعميمات امبريقيّة سببيّة، بل هي قضايا مترابطة ترابطًا عقليًّا.

وممّا سبق نخلص إلى أنّ إضافات **أوغست كونت** إلى علم الاجتماع كانت قليلة، على الرغم من وضعه مصطلح "سوسيولوجي"، فقد تصوّر البشريّة كلّها شيئًا هلاميًّا، فلم يراعِ أوجه الالتقاء بين المراحل الاجتماعيّة المتشابهة التي تفضي إلى معرفة القوانين العامّة للتطوّر الاجتماعي، لذلك يعتبر فكره مثاليًّا سابقًا للواقع ومحرّكًا له، والمثاليّة عنده تعني وجهة تفسيريّة، وهو ما يتعارض مع كونه وضعيًّا، فالمجتمع ليس كلّه تضامنًا وتماسكًا، وإنّما فيه صراع وتناقض. كما أنّ فَزَعَ **كونت** من التغيّرات والثورات، جعل من علم الاجتماع أداة محافظة وتبرير للنظام القائم. كما أنّه تحدّث عن منهج الملاحظة والتجربة ولم يستخدمه. (1)

خامسا: الوضعيّة المُحدَثة

يُمكن القول أنّ **ماكس فيبر** قد سار في خطّ مغاير للخطّ الذي سارت فيه الوضعيّة، لأنّ حواره مع الوضعيّة نفسها يميّز تراثه ويطبعه بطابع خاصّ [2]. فرأي **نيكولا تيماشيف** حول **ماكس فيبر** بأنّه أقام التوليف بين العلم الطبيعي والعلم الروحي على أساس تسليمه المسبق بين العلوم الاجتماعيّة التي تختلف عن العلوم الطبيعيّة اختلافًا واضحًا، فالعلوم الطبيعيّة تتجّه الاهتمامات الإنسانيّة خلالها نحو الضبط، بينما

1- عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الاجتماعي، مرجع سابق**، ص96،95.

2- أحمد زايد: **علم اجتماع النظريّات الكلاسيكيّة والنقديّة**، دار الكتب المصريّة، القاهرة-مصر، 1997م، ص95.

تتّجه الاهتمامات في العلوم الإنسانيّة نحو التقويم، وفي رأي **تيماشيف** يصبح مفهوم الثقافة ذاته مفهوم قيمي، كما تصبح الوقائع الامبريقيّة بالنسبة لنا ثقافة، لأنّنا نربطها دائمًا بالقياس. [1]

من هذا المنطلَق تعود ركائز النزعة الوضعيّة المُحدَثة بعد انهيار المذهب التطوّري إلى ما يتصوّره الوضعيّون الجدد بأنّ مناهج العلم الطبيعي مناسبة لدراسة الظاهرة الاجتماعيّة، حيث نجد الكثير من الكتابات السوسيولوجية تعتمد على أربعة عناصر (النزعة الكمّيّة، النزعة السلوكيّة، النزعة الحسّيّة، النزعة النفعيّة) [2]. تأتي هذه الإيقاعات الوضعيّة الجديدة الرباعيّة لتعبّر بوضوح عن المشروع الرأسمالي، وعليه فإنّ النظريّة الوضعيّة الجديدة تنظر إلى الأشياء كما هي وتتعمّق في وصفها، وتُدركها إدراكًا حسّيًّا جزئيًّا معزولًا عن سياقها التاريخي للوقوف على الأوضاع القائمة وكأنّها نهاية التاريخي الاجتماعي للإنسان ومجتمعه. ومن بين روّاد الوضعيّة المُحدَثة:

- **جورج لندربرج** 1895–1966م، عالم اجتماع عمل في الجامعات الأمريكيّة، شغل منصب أستاذ الاجتماع في جامعة واشنطن، تمّ اختياره عام 1942م رئيسًا للجمعيّة الأمريكيّة لعلم الاجتماع، من أبرز ممثّلي الاتّجاه الوضعي الحديث الذي يهدف إلى تحديد الإجراءات المنهجيّة في ضوء الاتّفاق والاقتناع بتحديد المفاهيم من خلال البحث عن الدلائل التجريبيّة أو الإحصائيّة التي تمثّل الظواهر الاجتماعيّة، وتصوّرها في ضوء مجموعة من الإجراءات المحدّدة [3]. ويرى **جورج لندربرج** بأنّ كلّ العلوم الاجتماعيّة أو غير الاجتماعيّة هي بالضرورة أداة أو وسيلة تكيّفيّة، فكلّ بحث يبدأ عادة بعدم التوازن الذي يستشعره الكائن العضوي. وهذا ما يتّفق تمامًا مع النزعة السلوكيّة التي تتجنّب الإشارة إلى أيّة وقائع أو حقائق عقليّة، لذلك تحاول كل ضروب التكيّف في الحياة الإنسانيّة الاقتراب من موقف التوازن الذي يمثّل الحالة الطبيعيّة للأمور، وهذا ما يتّفق مع النظريّة السائدة في العلوم الطبيعيّة المعاصرة. [4]
- **ويليام فيلدينغ أوجبورن** 1886–1959م، عالم اجتماع أمريكي، كان إحصائيًّا ومربّيًا، تلقّى دراسته في جامعة ميرسر وتحصّل على الماجستير والدكتوراه من جامعة كولومبيا، كان أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا من عام 1919م إلى عام 1927م، وعندما أصبح رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو، شغل منصب الرئيس الـ19 لجمعية علم الاجتماع الأمريكيّة في عام 1929م، وكان رئيس تحرير

1- صلاح مصطفى الفوّال: **معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 1982م، ص113.

2- كامل محمد عمران: **المدارس الاجتماعيّة المعاصرة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003–2004م، ص237.

3- محمود أبو زيد: **أعلام الفكر الاجتماعي والانثروبولوجي الغربي المعاصر**، ج2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2007م، ص120.

4- نيكولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمود عودة وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1997م، ص287.

مجلّة الجمعيّة الإحصائيّة الأمريكيّة من 1920م إلى 1926م، وفي 1931م تمّ انتخابه رئيسًا للجمعيّة الأمريكيّة الإحصائيّة، وقد لعب دورًا محوريًّا في وضع حجر الأساس للاتّجاهات الاجتماعيّة الحديثة [1]. لقد سعى **أوجبورن** من خلال دراساته إلى الحصول على معاملات ارتباط بين المظاهر المختلفة للظواهر، مؤكّدًا في ذلك على الموضوعات التكنولوجيّة والاقتصاديّة. وكان مؤلّفه الشهير "الآثار الاجتماعيّة للطيران 1936م"، قد جعله قريبًا من الجناح الرياضي للوضعيّة المُحدَثة. [2]

- **فرانسيس ستيوارت تشابين** 1888-1974م، أستاذ علم الاجتماع، تحصّل على شهادة الدكتوراه، انتقل إلى كلّيّة سميث حيث شغل منصب رئيس القسم من 1920م إلى 1940م، كما شغل منصب رئيس رابطة الـ25 لعلم الاجتماع الأمريكي، لعب دورًا هامًّا في إنشاء علم الاجتماع الكمّي الإحصائي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين 1920م و1940م [3]. يصنّف على أنّه وضعي مُحدَث معتدل كونه استعان بالاتّجاه التجريبي الذي يتميّز بدقّة المنهج التجريبي، والفكرة الأساسيّة التي يرتكز عليها هذا المنهج كما ورد في مؤلّفه "التصميمات التجريبيّة في البحوث السوسيولوجيّة"، تدور حول منطق التجربة المعمليّة، لقد وافق **تشابين** الوضعيّة المُحدَثة في تأكيدها على التعريفات الإجرائيّة في العلوم الاجتماعيّة بالرغم من أنّه اتّخذ موقفًا معتدلًا منها، فلقد أشار في كتاباته بأنّ ما يسمّى بالتعريف الإجرائي لا يُعدّ حلًّا نهائيًّا، بل هو مجرّد تطوّر نحو تحقيق المزيد من الموضوعيّة.

وعمومًا فإنّ علماء الاجتماع الرياضيّين وغيرهم من الوضعيّين يميلون إلى الاهتمام بالاتّجاه الوضعي الذي يسعى إلى تأكيد أنّ العلم وحده هو الذي يملك الحقيقة، كما يتّفقون مع **أوغست كونت** في اعتماد الملاحظة والاستدلال عند إجراء التحليل السوسيولوجي. وهنا يصرّح **تيماشيف** أنّه في الوقت الذي تلاشت فيه الواقعيّة المعتدلة عند **كونت** لتحلّ محلّها نزعة إسميّة متطرّفة، اختفت تلك المماثلات العضويّة التي قدّمها **كونت** خاصّة في ما يتعلّق بالفيزياء الاجتماعيّة. لذلك أُستبدِلت قضيّة التقدّم الاجتماعي التي أثارت **كونت** والروّاد المؤسّسين لعلم الاجتماع بنموّ تراكمي في النظريّة السوسيولوجيّة العلميّة [4].

ممّا سبق فإنّ روّاد الوضعيّة اهتمّوا بالمسائل المتّصلة بالسياسة الوضعيّة وعبادة الإنسانيّة، وأهملوا النواحي العلميّة والمنهجيّة في الفلسفة الاجتماعيّة، فهم لم ينجحوا في الوقوف موقفًا حاسمًا بصدد المشاكل

1- مصطفى بوجلال: **مرجع سابق**، ص75.

2- نيكولا تيماشيف: **مرجع سابق**، ص305.

3- مصطفى بوجلال: **مرجع سابق**، ص76.

4- **المرجع السابق**، ص309.

الحاصلة بسبب تعمّقهم بالاتّجاه الديني، لذلك اهتمّوا بنشر الديانة الوضعيّة وأصدروا مجلّة اجتماعيّة باسم المجلّة الوضعيّة [1].

1- مصطفى الخشّاب: **علم الاجتماع ومدارسه**، ط3، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1975م، ص95.

سادسا: المدرسة البنائيّة الوظيفيّة وتطوّرها

- **معنى الوظيفيّة**

هناك معنيان أساسيّان في علم الاجتماع لاصطلاح الوظيفة، المعنى الأوّل هو الواجبات والفعاليّات والنشاطات التي تقوم بها المنظّمة الاجتماعيّة وتشارك مشاركة فعّالة في إشباع حاجات الأفراد وتلبية طموحاتهم الذاتيّة والاجتماعيّة. فالوظائف الاجتماعيّة للمؤسّسات السياسيّة هي الواجبات التي تقوم بها المنظّمات السياسيّة، والتي من خلالها يستطيع كلّ من الفرد والمجتمع تحقيق أهدافه الأساسيّة وإنجاز وحدة وتكامل جماعاته ومنظّماته المختلفة. والوظيفة الاجتماعيّة كما يوضّحها **روبرت ميرتون** هي نتيجة موضوعيّة لظاهرة اجتماعيّة يلمسها الأفراد والجماعات، وقد تكون ظاهرة أو كامنة غير متوقّعة.

الوظيفة الظاهرة هي نتيجة موضوعيّة للنظام الذي توجد فيه، حيث تكون مقصودة ومُعترف بها من قِبل الأشخاص الذين يقومون بها، أمّا الوظيفة الكامنة فهي الوظيفة الغير متوقّعة والغير مقصودة من قِبل أعضاء المنظّمة المنفّذين. أمّا المعنى الثاني للوظيفة فيُقصد به الترابط والتكامل بين المتغيّرات (استعمال رياضي). إذن هناك علاقة مباشرة بين الوظيفة التي هي نتيجة لنظام اجتماعيّ معيّن والوظيفة التي هي ترابط بين متغيّرات مختلفة. [1]

إنّ نشأة الاتّجاه الوظيفي واتّساع نطاقه قد تأثّر إلى حدّ كبير بالاهتمام الواضح من طرف العلماء بفكرة الوظيفة، وقد تحدّدت معالمها في إطار علم الاجتماع (كنزعة سوسيولوجيّة)، غير أنّها كانت واضحة وسابقة في علم البيولوجيا وعلم النفس والانثروبولوجيا الثقافيّة، ففي علوم البيولوجيا تدور الوظيفيّة حول فكرة مُؤدّاها أنّ كلّ عضو أو جزء من نسق يُطلق عليه كائن عضوي يؤدّي وظيفة أو وظائفًا أساسيّة لبقائه، كما يؤدّي هذا العضو بدوره وظائفًا للنوع الذي ينتمي إليه باعتباره يمثّل نسقًا يتألّف من مكوّنات متناسقة ترتبط في ما بينها ارتباطًا وظيفيًّا. [2]

إذن تدرس وجهة النظر الوظيفيّة الوظيفة التي تؤدّيها عمليّة ما في حياة الفرد من جهة التركيب، أي من جهة صلة هذه الظواهر بالكائن العضويّ في جملته، ومن جهة قيمتها بالنسبة إلى تكيّفه مع البيئة الطبيعيّة أو الاجتماعيّة كمعنى اللعب بالنسبة للاعب، أي الحاجات التي تشبعها الظواهر بالنسبة إليه، وذلك عن طريق القوى الدافعة إلى السلوك. فإذا كانت مشكلة التكيّف هي المشكلة الكبرى في الحياة، يكون السؤال الوظيفي: ما هي وظيفة التفكير والانفعال والإرادة؟، فالوظيفيّة معنيّة بالإجابة عن السؤال "لماذا؟".

1- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **مرجع سابق**، ص164.

2- السيد علي شتا: **نظرية علم الاجتماع**، مؤسّسة شباب الجامعة، القاهرة-مصر، 1993م، ص297.

ويُعتبر **ويليام جيمس** أبًا لعلم النفس الوظيفي، أين كان هناك التضادّ بين علم النفس الوظيفي وعلم النفس البنائي. [1]

أُستخدم مصطلح وظيفي في القرن التاسع عشر ميلادي نتيجة لظهور علماء نبيهين أمثال **أوغست كونت** و**هربرت سبنسر** اللذان شبّها مجموعة المجتمع الإنسانيّ بالكائن الحيواني من حيث أنّها تتضمّن سبب الظاهرة ووظيفتها. ولكن الاتجاهات الوظيفيّة الأولى برزت في الفترة ما بين 1920-1940م بسبب التغيّرات الجذريّة في مجالات الانثروبولوجيا الحضاريّة والاجتماعيّة، وبخاصّة في أبحاث العالم البولندي **مالينوفسكي** الذي حلّل المجتمعات البدائيّة بأسلوب آلي إلى عناصرها الأوليّة، وفسّر المؤسّسات الاجتماعيّة بالنسبة إلى علاقتها بالمؤسّسات الأخرى في المجتمع البشري الواحد. ووضّح أهمّيتها في إشباع وسدّ الحاجات الضروريّة خاصّة البيولوجيّة [2]. كما قام البريطاني **راد كليف براون** بتشبيه الحياة الاجتماعيّة بالحياة العضويّة، حيث أجرى دراسات عميقة حول التمييز بين المورفولوجيّة الاجتماعيّة التي تحلّل شبكة العلاقات الاجتماعيّة الكامنة في البناء الاجتماعي، والفيزيولوجيّة الاجتماعيّة التي تدرس جميع الظواهر الاجتماعيّة الكامنة في قطاعات المجتمع دراسة كلّيّة ترابطيّة. وفي الفترة ذاتها انصبّ الاهتمام على الفكرة المجرّدة للأنظمة الاجتماعيّة بنظرة شموليّة عامّة، معتبرة إيّاها أنظمة متّصلة ومكمّلة الواحدة منها للأخرى. وهو الطريق الذي سلكه العالم **تالكوت بارسونز** في تحليلاته الاجتماعيّة، حيث تتميّز الوظيفيّة البنائيّة حسبه بقيامها بتثبيت الحدود بين النظام الاجتماعي والأنظمة الأخرى، وكذلك بقدرتها على وضع الحدود التجريديّة والتاريخيّة بين الوحدات البنائيّة الرئيسيّة للنظام الاجتماعي، مع التأكيد على العلاقات الأخلاقيّة بين الوحدات، إضافة إلى اهتمامها المتزايد بالظروف والعوامل التي تساعد على استقرار وتكامل وفاعليّة النظام الاجتماعي المطلوب دراسته. [3]

ممّا سبق، فإنّ مفهوم الوظيفة هو مفهوم قديم في علم الاجتماع، حيث بدأ التفكير فيه مع **هربرت سبنسر** وتواصل مع **أوغست كونت** وتطوّر مع **إيميل دوركايم** ومع **سان سيمون**، كلّ هؤلاء هم ممثّلو المدرسة الوظيفيّة الفرنسيّة. وعليه فإنّ المرجعيّتين (الطبيعيّة والبيولوجيّة) قد أرستا مبدأين أساسيّين انطلقت منهما المقاربة الوظيفيّة هما: أنّ المجتمع مثل الجسم البشري كلّيّة متكاملة، وأنّ كلّ عضو من أعضاء هذا الجسم لا يمكن فهمه إلّا في إطار كلّيّة. فالاتّجاهات الوظيفيّة في مجملها تعبّر عن نموذج دراسيّ تمّ

1- فاخر عاقل: **مدارس علم النفس**، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1977م، ص94.

2- صلاح الدين شروخ: **مدخل في علم الاجتماع -للجامعيّين-**، **مرجع سابق**، ص153.

3- دينكن ميتشل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1981م، ص104.

اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانيّة والكائنات البشريّة، ويرتكز على دوافع الفاعل (الإنسان) في الموقف.

- **التحليل البنيويّ والوظيفيّ للمجتمع**

يُعَدّ مصطلح البنية الاجتماعيّة من المصطلحات الأساسيّة المستعمَلة في المدرسة الوظيفيّة البنائيّة كأهمّ مدارس علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعيّة. حيث يستعمل علماء الانثروبولوجيا مصطلح البنية الاجتماعيّة بصورة مترادفة مع مصطلح المنظّمة الاجتماعيّة، كما شاع استعمال هذا الاصطلاح في علم الاجتماع لكن لم يكن دقيقًا ومضبوطًا من ناحية المعنى والأهمّيّة. ففي بعض الأحيان يُستعمل اصطلاح البناء الاجتماعي ليعني انتظام السلوكيّة الاجتماعيّة وذلك لتكرارها من فترة إلى أخرى مع اتّخاذها نفس النماذج والظواهر الفعليّة. وأحيانًا يُستعمل هذا الاصطلاح في صورته الواسعة ليعني التنظيم الشامل للعناصر والوحدات التي يتكوّن منها المجتمع، كالمنظّمات والمؤسّسات.

ويُستعمل هذا الاصطلاح بكثرة في النظريّة البنائيّة الوظيفيّة التي تُعتبر من النظريّات الحديثة لعلم الاجتماع المعاصر. والاصطلاح يعني هنا العلاقة المتداخلة بين المراكز والأدوار الاجتماعيّة، فالتفاعل الذي يقع بين الأشخاص داخل النظام الاجتماعي، يمكن التعبير عنه من خلال المراكز والأدوار الاجتماعيّة التي يشغلونها [1]. فعندما تكون الأدوار الاجتماعيّة مدعومة من قِبل السلطة ومقبولة من قِبل الأفراد الذين يستغلّونها، تتحوّل إلى مؤسّسة اجتماعيّة لها قيادة وأحكام وقوانين معيّنة. إذن المؤسّسة الاجتماعيّة هي من التنظيمات الأساسيّة التي تساعدنا على فهم الفرد بعد فهم طبيعته وسلوكه وعلاقته مع الآخرين. لذا يمكن اعتبار الأدوار الاجتماعيّة بمثابة الوحدات البنائيّة لتكوين المؤسّسة والبناء الاجتماعي، وفي المقابل يمكن اعتبار البناء الاجتماعي بمثابة علاقات متداخلة تربط مؤسّسات المجتمع ببعضها البعض.

وعمومًا، يُقصد بالبناء الوظيفي أو البناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعيّة المتباينة التي تتكامل وتتّسق من خلال الأدوار الاجتماعيّة، فثمّة مجموعة من الأجزاء مرتّبة ومنسّقة تدخل في تشكيل الكلّ الاجتماعيّ وتتحدّد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات وفقًا لأدوارها الاجتماعيّة

1- إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، **مرجع سابق**، ص120،121.

التي يرسمها لها الكلّ وهو البناء الاجتماعي [1]. وهنا يمكن تعريف البناء بأنّه مجموعة من العلاقات التي تقوم بين الوحدات، ويظلّ الكائن الحيّ محافظًا على نوع معيّن من الاستمرار في البناء كلّما كان حيًّا. [2]

إنّ البناء الاجتماعي يظلّ قائما بفضل ما يحدث في الحياة الاجتماعيّة من عمليّات، تلك العمليّات التي تتألّف من نشاط الأفراد ومن تفاعلاتهم مع بعضهم ومع الجماعات التي يرتبطون بها. فالحياة الاجتماعيّة في أيّ مجتمع تعتمد على الأداء الوظيفي للبناء الاجتماعي، إذ تكون وظيفة أيّ نشاط متكرّر هي الجزء الذي يقوم به النشاط في الحياة الاجتماعيّة كلّها، ومن ثمّ فهو يساهم في بقاء الاستمرار البنائي للمجتمع الذي يعني بالطبع استمرار البناء الاجتماعي. [3]

- **البنائيّة الوظيفيّة وتحليل التنظيمات**

إنّ ما كان يدفع البنائيّين الوظيفيّين للقيام بالتنظير في مجال التنظيمات هو في اعتقادهم الوصول إلى حلول للمشكلات التنظيميّة، فالنظريّة الوظيفيّة من منظور علم اجتماع التنظيم هي أحد الاتّجاهات النظريّة التي تنظر إلى التنظيم على أنّه مجموعة من البناءات الجزئيّة المتكاملة هيكليًّا وماديًّا من حيث وظائف وأدوار محدّدة يقوم بها كلّ فرد أو جماعة وكلّ قسم من أقسام التنظيم، بحيث أنّ أيّ خلل في ذلك يؤدّي إلى ضياع أهداف المنظّمة [4]. وقد تميّزت النظريّات البنائيّة الوظيفيّة بخصائص نوعيّة لها أبعادها التحليليّة والتصوّريّة القادرة على توضيح طبيعة التداخل بين التنظيمات. ويرجع الفضل في تطوّر وازدهار هذا الاتّجاه إلى أعمال كلّ من **بارسونز، ميرتون، جولدنر، سيلزنيك** وغيرهم.

مثّلت تحليلات **ماكس فيبر** للتنظيمات البيروقراطيّة وتأثيرها على البناءات التنظيميّة والسياسيّة نقطة الانطلاق بالنسبة للوظيفيّين، خاصّة من خلال نموذجه المثاليّ للبيروقراطيّة، كما اعتبره الكثير من الوظيفيّين إطارًا تصوّريًّا فكريًّا قدّم الكثير من الإسهامات في تحليلاتهم وأفكارهم، وذلك باعتبار أنّ النموذج المثاليّ يمثّل تعبيرًا عن نوع من الدراسات العقلانيّة. كما استفاد الوظيفيّون من تعاملهم مع أفكار **فيبر** بالنظر إلى البناءات التنظيميّة على أنّها نسق طبيعيّ اجتماعيّ يتأثّر بالعوامل الداخليّة الديناميكيّة. وهكذا كانت تحليلات **فيبر** أحد العوامل المساهمة في وضع الفروض النظريّة التنظيميّة للوظيفيّين ومحاولة اختبارها ميدانيًّا بواسطة دراسات امبريقيّة.

1- كامل محمد عمران: **مرجع سابق**، ص70.

2- شحاتة صيام: **النظريّة الاجتماعيّة من المرحلة الكلاسيكيّة إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008م، ص47.

3- **المرجع السابق**، ص54.

4- ناصر قاسمي: **دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2011م، ص133.

لقد استخدم روّاد المدرسة البنائيّة الوظيفيّة في دراستهم للتنظيمات أداة تصوّريّة هامّة تمثّلت في التوازن الديناميّ للأنساق، واعتبروا أنّ هذا التوازن بدوره يُجَابِهُ كلّ التهديدات التي تعترضهم وتواجههم. فاعتبروا أنّ التنظيم هو نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة باستمرار على اعتبارها مصدرًا للموارد التي يحتاجها التنظيم لأداء وظائفه. كما انطلق روّاد المدرسة البنائيّة الوظيفيّة من اعتقاد أنّ النسق الاجتماعيّ له احتياجاته الجوهريّة التي يقوم بإشباعها حتّى يستمرّ ويحافظ على كيانه في انسجام واتّساق وتوازن على الدوام، حيث تتحقّق للنسق حالة التوازن من خلال تلبية وإشباع أجزائه المختلفة لاحتياجاته. [1]

ومن **أبرز روّاد المدرسة البنائيّة الوظيفيّة**

- **هربرت سبنسر** (1820-1903م)، يتصوّر المجتمع كائنًا عضويًّا في ثلاثة عناصر: (التصوّر الكلّي للمجتمع/ علاقة الجزء بالكلّ/ التطوّر والانحلال الذي يخضع له النموذج المجتمعي وأسباب كلّ منهما). بهذا الطرح، فإنّ **سبنسر** قد وضع أسس التصوّر الوظيفي الذي أخذ عنده طابعًا بيولوجيًّا، وهو الطابع الذي اختزله **دوركايم** بعد ذلك واستبدله بطابع اجتماعي لازم الاتّجاه الوظيفي. [2] وقد لاحظ **سبنسر** عديدًا من أوجه التشابه بين الكائنات الاجتماعيّة والكائنات العضويّة كالآتي:

- يتميّز كلّ من المجتمع والكائنات العضويّة من المادّة الغير عضويّة بالنموّ الواضح خلال الشطر الأكبر من وجودها، فالرضيع ينمو حتّى يصبح طفلًا فرجلًا، والدولة تصبح امبراطوريّة.
- تنمو كلّ المجتمعات والكائنات العضويّة وتتطوّر في الحجم كما تنمو في درجة تعقّدها البنائيّ.
- يؤدّي التطوّر سواء في المجتمعات أو الكائنات العضويّة إلى تباينات في البناء والوظيفة. [3]

كما تركّزت اهتماماته حول دراسة عمليّات التغيير وتطوّر المجتمعات الإنسانيّة، حيث تناول تطوّر المجتمع قياسًا بتطوّر الكائنات الحيّة، فالمجتمع الإنسانيّ قد تطوّر من الأشكال البسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدًا، ومن أشكال على درجة متدنّية من التباين البنائي وتقسيم العمل إلى مجتمعات معقّدة البناء تقوم على التخصّص.

1- رابح كعباش: **علم اجتماع التنظيم**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2006م، ص156،157.

2- علي ليلة: **النظريّة الوظيفيّة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا -الرواد والقضايا-**، جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 2008م، ص55.

3- مصطفى بوجلال: **مرجع سابق**، ص107.

وعمومًا، كان **سبنسر** السبّاق في وضع بعض أسس نظريّة التطوّر (وقد استفاد **داروين** من هذه الأفكار)، كما آمن بقوانين الطبيعة وبأنّها جاءت لغاية أساسها التخلّص من الضعفاء واستمرار الأقوياء مثلما ينعكس ذلك في مبدأ الصراع والبقاء للأصلح. فكانت أفكاره أساسًا للنظريّة الداروينيّة الاجتماعيّة. [1]

ولتبسيط فكرة الوظيفيّة نستعين بالأفكار التي حدّدها **سبنسر** والتي وجدت استمراريّتها في الأفكار الوظيفيّة المعاصرة المتمثّلة في محاولته تطبيق قوانين البيولوجيا وقوانين التطوّر التي وضعها هذا العلم على المجتمع، واقترح صيغة فريدة وهي التكامل والتمايز أو التغاير مع تجنّبه للفكرة الجبريّة، واعترف بفكرة التحلّل الغير متشابه، كما وضّح بأنّ التطوّر هو بحث دائم عن توازن جديد وأنّ المجتمع ما هو إلّا كلّ عضويّ، وأنّ الرابطة بين الأجزاء المشكّلة للكلّ تتشكّل من إسهامات تلك الأجزاء. [2]

• **إيميل دوركايم** (1858-1917م)، ارتبطت الوظيفيّة بشكل دقيق بأعماله التي طرحت التفسير الوظيفيّ، وفي بداياته الأولى التصق **دوركايم** بالنظريّة العضويّة التي أخذها عن **هربرت سبنسر** الذي كان يُماثل أو يناظر بين الإنسان والكائن الحيّ، وبذلك يعدّ أوّل من قام بصياغة منهجيّة لهذه المماثلة وفقًا لمعيار الوظيفيّة، حيث يرى أنّ الحياة الاجتماعيّة تعدّ التعبير الوظيفي للبناء الاجتماعيّ [3]. فتأثيرات **سبنسر** في الوظيفيّة تجد امتدادها عند **دوركايم** في الكثير من أبحاثه، مثل "تقسيم العمل الاجتماعيّ" و"الإشكال الأوّلي للحياة الدينيّة". لقد حاول **دوركايم** أن يُفرغ المماثلة العضويّة من محتواها البيولوجيّ ويُكسبها معنى اجتماعيّ، وهو بذلك يتبنّى فكرة أن يكون الكلّ ناتجًا عن أجزائه كما يقول **سبنسر**، ويرى أنّ الكلّ يخلق أجزاءه، بحيث تفوق هذه الأجزاء مكوّناته، وأنّ هذه المكوّنات لها حاجات وإشباعات محدّدة. ويحدّد **دوركايم** معالم الوظيفيّة وِفقًا لما يلي:

- رؤية المجتمع أنّه نسق أو وحدة كلّيّة تتألّف من مجموعة من الوحدات المرتبطة مع بعضها البعض.
- يسعى المجتمع بشكل عامّ باعتباره نسقًا إلى إيجاد حالة من التوازن العامّ.
- ثمّة وجود واقعي وتصوّري للمجتمع، وأنّ هناك اتّفاق عامّ على القيم والمعايير من جانب أعضاء المجتمع.
- أنّ الاتّفاق على القيم والمعايير بين أفراد المجتمع يمثّل الهدف النهائي للنظام العامّ.

1- إبراهيم عثمان: **مرجع سابق**، ص20،21.

2- أحمد القصير: **منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسيّة والبنيويّة**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة-مصر، 1985م، ص111.

3- شحاتة صيام: **مرجع سابق**، ص90.

- أنّ تحليل البناء الاجتماعي وما يحويه من نُظم وجماعات وفئات اجتماعيّة ينبغي أن يتمّ في إطار تحقيق استمراريّة المجتمع وكذا في إطار نموّه التطوّريّ. (1)

إنّ **إيميل دوركايم** يميل إلى جعل مفهوم الوظيفة مفهومًا نسبيًّا خاليًا من الحتميّة، فإذا لم يكن من الضروريّ اعتبار كلّ وظيفة تعبيرًا عن حاجة الجسم، فليس من الضروريّ أن تكون لكلّ حاجة وظيفة في الجسم.

• **راد كليف براون** (1881–1955م)، عالم إيطالي انثروبولوجي اجتماعي، زاول دراسته في جامعة كمبريدج أين كان أستاذًا بها، تأثّرت أفكاره وآراؤه بكتابات **أوغست كونت** و**إيميل دوركايم**، وهو ما جعله يبرز في حقل علم الاجتماع المقارن الذي يستنتج المبادئ الأساسيّة المفسّرة للعلاقات الاجتماعيّة ليتمّ توظيفها في دراسته للأنظمة الاجتماعيّة المختلفة ودراساته المقارنة. (2)

تعني الوظيفيّة عنده النظر إلى الحياة الاجتماعيّة باعتبارها كلًّا اجتماعيًّا، فهي تشكّل وحدة كلّيّة وظيفيّة، وبالمفهوم المعاصر فالوظيفيّة تشير إلى أنّ المجتمع هو نسق، والنسق هو أداة تصوّريّة تحدّد علاقات المجتمع في إطار الكلّ بمجموعة من المبادئ التنظيميّة التي تستند إلى التساند الوظيفي والتفاعل بين أجزاء النسق وبعضها البعض (3). لذلك فإنّ نظريّة **راد كليف براون** تُشبه في خصائصها نظريّة **دوركايم** ومدخلًا في دراسة الظواهر الاجتماعيّة الثقافيّة، إضافة إلى شروط التماسك والتضامن الاجتماعي، حيث شكّل هذا المدخل أساس الافتراض البنائي الوظيفي الذي يؤكّد مضمونه على الأنساق الاجتماعيّة التي تحافظ على بقائها لفترات طويلة في حالة الثبات ولتوفّرها على درجة عالية من التماسك والتضامن، وهذا ما يؤكّد لنا مدى إيمانه بالبناء الاجتماعي كوجود موضوعي منفصل عن الوجود الفردي (فهو يعترض حول استخدام المماثلة العضويّة بين ما هو اجتماعي وبيولوجي)، لذلك نجده يعتقد بأنّ الأداء الوظيفي هو ذلك الإسهام الذي يؤدّيه النظام في دعم البناء الاجتماعي. (4)

• **تالكوت بارسونز** (1902–1979م)، شغوف بالتنظير والتأويل وصياغة المفاهيم وتنظيم الأفكار السابقة والتأليف والتركيب، عمل على تطبيق نظريّته حول النسق الاجتماعي في دراسة التنظيمات من خلال المساهمة التي قدّمها في مقالة له بعنوان "مقترحات لأجل منظور سوسيولوجي لنظريّة التنظيمات"، حيث اعتبر التنظيم نسقًا مفتوحًا، بمعنى أنّ التنظيم والبيئة هما مسلّمتان.

1- **المرجع السابق**، ص49.

2- Joseph Sumpf et Michel Hugues : **Dictionnaire de sociologie**, Librairie Larousse, Paris, 1978, p191.

3- شحاتة صيام: **مرجع سابق**، ص47.

4- علي ليلة: **مرجع سابق**، ص41.

يرى **بارسونز** أنّ البناء الاجتماعي هو الذي يسهّل دراسة وفهم التنظيم، ولتحقيق أيّ هدف يمكن النظر إلى العلاقة القائمة بين التنظيم كنسق وبين جوانب الوضع الخارجي الذي يشتغل فيه هذا التنظيم على المستوى الخارجي [1]. وبهذا يعدّ **بارسونز** من أحد ممثّلي التحليل الوظيفي البنيوي الأساسيّين في علم الاجتماع من خلال مؤلّفاته "بنية الفعل الاجتماعي 1937م" و"المنظومة الاجتماعيّة 1952م"، وهو أشهر عالم اجتماعيّ وظيفي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والعالم الغربي.

إنّ أكبر مساهمة جاء بها **بارسونز** في علم الاجتماع هي تركيزه على التحليل السوسيولوجي في المجتمع ككلّ، واهتمام الوظيفيّة لدى **بارسونز** بالنظام الاجتماعي جعلها تنظر إلى ذاتها باعتبارها تهتمّ بالحاجات المشتركة لكلّ مكوّنات المجتمع الحديث. [2]

اهتمّ **بارسونز** بالمجال الثقافيّ النظاميّ من خلال تبنّيه نسق القيم الذي يوضّح وظائف التنظيم، ويحدّد الأنماط النظاميّة الضروريّة التي تعبّر عن هذه القيم ضمن أطرها الوظيفيّة من أجل تحقيق الهدف والمواءمة مع الموقف وتكامل النسق، وبما أنّ **بارسونز** يعتبر التنظيم أنه نسق فرعي يتفرّع من نسق اجتماعيّ أوسع وأشمل، فمنطقيّ أن يكون نسق القيم مقبولا في التنظيم ويتّسم بالشرعيّة، بسبب تواجد قيم عامّة لنسق الوظائف أو المناصب العليا في المجتمع. ويستخدم **بارسونز** نسق القيم كنقطة مرجعيّة أساسيّة في تحليله للبناءات التنظيميّة، من خلال:

- متطلّبات المواءمة والتكيّف في التنظيم المرتبطة بتوفير الموارد الضروريّة لتحقيق أهداف التنظيم.
- الإجراءات النظاميّة الضروريّة التي يتّخذها التنظيم من أجل توفير الموارد في العمليّات الخاصّة لتحقيق الهدف.
- توفّر أنماط نظاميّة تعمل على تحديد وتنظيم الالتزامات داخل التنظيم في حالة مقارنته بتنظيمات أخرى تتمتّع بنفس المواصفات التي يمكن تعميمها على نطاق واسع في المجتمع. [3]

ومن أجل المحافظة على التعاون واستمراره، يرى **بارسونز** أنّه على إدارة التنظيم أن تلجأ إلى تقديم المكافآت على الأداء الجيّد كحوافز، أو توقيع الجزاءات لمن لا يتعاون، أو تسخير آليات علاجيّة بتوفير مجموعة من الإجراءات يمكن من خلالها القضاء على العوائق التي تعترض التعاون.

1- رابح كعباش: **مرجع سابق**، ص158.

2- أحمد سليمان أبو زيد: **نظريّة علم الاجتماع -رؤية نقديّة راديكاليّة-**، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة-مصر، 2006م، ص220.

3- سعد مرسي بدر: **الإيديولوجيا ونظريّة التنظيم**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية-مصر، 2000م، ص230.

إنّ علماء الاجتماع الوظيفيّين الذي ساروا على خُطَا **بارسونز**، جعلوا من الاستقرار الاجتماعيّ الهدف النهائيّ للتحليل السوسيولوجيّ، وهذا يعني أنّهم يركّزون في المقام الأوّل على الظروف التي تؤدّي إلى علاقات اجتماعيّة مترابطة وإلى الإدماج السريع والسهل للعديد من الأجزاء المفصولة في المجتمع وترتيبها في وحدة مترابطة. كما أنّ رؤيته للمجتمع كنسق وتصوّره له بأنّه عبارة عن وحدة كلّيّة تضطلع بدورها الوظيفيّ، فهذا يعني أنّ هناك مجموعة من الأنساق الفرعيّة المكوّنة لهذا المجتمع تعمل على مواجهة المستلزمات الوظيفيّة الآتية:

- التكيّف، ويضطلع به النسق الاقتصاديّ الفرعيّ.
- تحقيق الهدف، ويقوم به النسق السياسيّ الفرعيّ.
- التكامل، ويعمل على تحقيق الروابط الاجتماعيّة القائمة.
- المحافظة على النمط أو خفض التوتّر، ويكون من نصيب المؤسّسات الثقافيّة ومؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة. [1]

• **روبرت ميرتون** (1910-2003م)، عالم اجتماعيّ أمريكيّ وُلد في جنوبيّ فيلادلفيا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة لعائلة يهوديّة من أصل أوربي، ارتبط منذ صغره بالموسيقى والحياة الثقافيّة وتوجّه نحو الفنون، حصل على الدكتوراه عام 1936م من جامعة هارفارد وأصبح واحدًا من أعضاء الهيئة التدريسيّة فيها، كما عمل في جامعة كولمبيا وأصبح أستاذا فيها عام 1947م. [2]

يُعتبر مقاله " *Toward the codification of Functional analyses in Sociology* " أهمّ ما كتب فيه من نقد للبنائيّة الوظيفيّة، وذلك من خلال ثلاث مسلّمات يتّصف بها التحليل الوظيفيّ وهي:

- الوحدة الوظيفيّة للمجتمع، بمعنى أنّ أجزاء النسق الاجتماعيّ تتمتّع بدرجة عالية من التكامل في المجتمعات البدائيّة الصغيرة دون المجتمعات الكبيرة المعقّدة، لذا ينبغي عدم تعميم هذه المسلّمة.
- الوظيفيّة الشاملة، بمعنى أنّ كلّ الأشكال والبُنى الثقافيّة والاجتماعيّة في المجتمع تقوم بوظائف إيجابيّة، وهذا قد يكون مخالفًا للواقع الاجتماعيّ.

1- شحاتة صيام: **مرجع سابق**، ص58.

2- محمود أبو زيد: **مرجع سابق**، ص144.

- ضرورة وجود الأجزاء، بمعنى أنّ الأجزاء المكوّنة للمجتمع لا تقوم بوظائف إيجابيّة فحسب، بل هي تمثّل عناصرًا ضروريّة لعمل المجتمع ككلّ. وهذا يعني أنّ البُنى الاجتماعيّة والوظائف ضروريّة لمسيرة المجتمع الطبيعيّة. [1]

ويصنّف **ميرتون** الوظائف على أساس تقسيمها في المجتمع إلى نوعين: الوظائف الظاهرة وهي التي ترمي إلى تحقيقها التنظيمات الاجتماعيّة، والوظائف الغير ظاهرة وهي التي لا تأخذ التنظيمات الاجتماعيّة بالحسبان.

ولقد اختلف **ميرتون** مع أستاذه **بارسونز** في عدم التركيز على النسق، ويبرز ذلك من خلال تصميم نموذجه في التحليل الوظيفي، ففيه لا ينطلق من تحليل الأنساق الاجتماعيّة ولكنّه يبدأ بتحليل الوحدات التي تأخذ شكلًا معقّدًا مثل الأدوار الاجتماعيّة، الأنماط التنظيميّة، العمليّات الاجتماعيّة والأنماط الثقافيّة. ويرى **ميرتون** أنّ التغيّرات التي تطرأ على شخصيّة أعضاء التنظيم تنتج من قِبل عوامل مختلفة داخل البناء التنظيميّ. [2]

كما قدّم **ميرتون** إطارًا تصوّريًّا وضّح فيه أنّ النظام الذي يتطلّبه السلوك المقنّن في التنظيم يساعد على استبدال الأهداف، ممّا يكوّن فجوة في التعامل بين أعضاء التنظيم والمتعاملين من خارج التنظيم، وبذلك فقد ارتكز الإطار التصوّري الذي قدّمه **ميرتون** على ثلاث نقاط: جمود السلوك، صعوبة التكيّف مع مهامّ الوظيفة وإمكانيّة نشوء الصراع بين أعضاء التنظيم [3]. وهي نقاط تفرض بطبيعتها درجة معيّنة من الضبط والموازنة، وهكذا تظهر المعوّقات الوظيفيّة من خلال عمليّة استبدال الأهداف.

إنّ الانتقاد الموجّه لروّاد المدرسة البنائيّة الوظيفيّة حول أنّهم لم يهتمّوا بعمليّة التغيّر وتركيزهم فقط على الاستقرار في المجتمع، بالرغم من أنّ التغيّر هو جزء من طبيعة المجتمع، فهُم لم يحاولوا تفسير أسباب تغيّر المجتمعات. فهذه الحركة تعبّر عن جدل داخل هذا الاتّجاه، فقد تميّز التصوّر العضوي الوظيفي الذي قدّمه **هربرت سبنسر** بالطابع البيولوجي من ناحية والفرديّ من ناحية أخرى، وكذا الأمر بالنسبة إلى **دوركايم** الذي قام بتجريد التصوّر العضوي لـ**هربرت سبنسر** وفصله من جذوره الفرديّة والبيولوجيّة وأضفاه على

1- سعاد عطا فرج: **مرجع سابق**، ص243.

2- السيد الحسيني: **النظريّة الاجتماعيّة ودراسة التنظيم**، ط3، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1981م، ص80.

3- السيد الحسيني: **مرجع سابق**، ص83.

المجتمع الذي رأى أنّ تكامل أنساقه ونُظمه يجعل منه كلًّا عضويًّا، هذا الكلّ هو الذي يتولّى صياغة أفراده على هيئته وهويّته، وبذلك قلّب المعادلة فجعل المجتمع قاعدة للفرد ومَنبتًا لجذوره. [1]

وعمومًا فإنّ المدرسة البنائيّة الوظيفيّة تشكّل نظريّة جزئيّة إذا ما تمّت مقارنتها بالمدرسة الماركسيّة التي تقدّم نظرة شاملة للمجتمع، ففكرة أنّ المجتمع مثل الجسم البشري كلّيّة متكاملة، وأنّ كلّ عضو من أعضاء هذا الجسم لا يمكن فهمه إلّا في إطار كلّيّة تهدف إلى تحديد مفهوم البناء الوظيفيّ أو البناء الاجتماعيّ وفي أنّه يتمثّل في مجموعة العلاقات الاجتماعيّة المتباينة التي تتكامل وتتناسق من خلال الأدوار الاجتماعيّة التي يرسمها لها الكلّ وهو البناء الاجتماعيّ.

1- مصطفى بوجلال: **مرجع سابق**، ص124.

سابعا: مدرسة التحليل النفسي

نشأت مدرسة التحليل النفسي في أحضان التطبيق الطبّي، فقد قدّمت إسهامًا علميًّا أهّلها للانضمام إلى علم النفس. وانتقل تأثيرها إلى مجالات كثيرة، منها مجال علم الاجتماع. يُمكن تسمية مدرسة التحليل النفسي بتسميات عديدة، فهي مدرسة سيكولوجيّة السلوك بالرغم من بُعدها عن النظرة السلوكيّة، وتسمّى بسيكولوجيّة الأعماق لاهتمامها الكبير باللاشعور، أو بسيكولوجيّة المشاعر لكونها خالفت سيكولوجيا القرن 19م التي اهتمّت بالعقل وحده. فمدرسة التحليل النفسي هي ثورة ضدّ الاتّجاه الجسدي، نتيجة أنّ بعض الأشخاص الغير أسوياء لا توجد عندهم آفات دماغيّة ممّا يُجبِر على البحث عن أسباب مرضهم في حياتهم النفسيّة، وفي عاداتهم الخاطئة في التفكير والعمل، وفي ضعف إرادتهم وفقدانهم لتوازنهم العاطفي. ومن أهمّ روّادها **سيجموند فرويد**، يهودي أوربي، وُلد في تشيكوسلوفاكيا، عاش طفولته في فيينا ودرس الطبّ بها وعمل في المخبر الفيزيولوجي ستّ سنوات، ثمّ عمل طبيبًا وتابع دراسة الجملة العصبيّة وتشريحها وأمراضها. ثمّ ذهب إلى **شاركو** في باريس وتتلمذ على يده لمدّة سنة وعاد بعدها إلى فيينا، زار مدرسة نانسي ولم يعجبه عملها. استفاد من **جوزيف بروير** الطبيب النمساوي والفيزيولوجي، حيث تعاونا على دراسة الأمراض العصبيّة، فوجد **بروير** أنّ المريضة الهستريائيّة تشعر بتحسّن عندما تتحدّث أثناء التنويم عن مرضها، لكن سرعان ما تخلّى عن تلك الطريقة، لأنّ المريضة التي عالجها **بروير** وقعت في غرامه وصرّحت بأنّها لا تستطيع التخلّي عنه (وجد **بروير** في ذلك خطرًا)، فتابع **فرويد** العمل بها. وحين تعرّض **فرويد** لما تعرّض له **بروير**، ناقش المسألة فوجد أنّ عشق النسوة للطبيب المعالج ليس عشقًا لشخصه وإنّما لاتّخاذهنّ إيّاه بديلًا عن موضوع حبّهنّ الأوّل [1]. وكانت الخطوة التالية أن يتخلّص **فرويد** من التنويم المغناطيسي لينتقل إلى طريقة جديدة ابتكرها وعُرفت باسم التذكّر الواعي [2] أو طريقة الترابط الحرّ، وبطء هذه الطريقة قد أوصل **فرويد** إلى اللاشعور مباشرة، ووجد بالتفكير والاختبار أنّ أحلام المريض تعلن لا شعوره، فشرع بدراسة الأحلام وتتبّعها بطريقة الترابط. وفي عام 1900م أصدر **فرويد** كتابه "تفسير الأحلام" وتلاه كتاب آخر "علم النفس المرضي للحياة اليوميّة" عام 1901م، حيث شرح فيه هفوات اللسان والذاكرة، وقد تتالت كتبه بعد ذلك وأصبح مدرسة سيكولوجيّة صريحة.

وضع **فرويد** نظريّته في بنية النفس وأنّها ثلاثيّة الأبعاد (ألهو، الأنا والأنا الأعلى)، وصرّح بأنّ الرغبات المكبوتة والمركّبات النفسيّة هي نتيجة لتحليله للأعراض العصبيّة والأحلام والهفوات والمزاج، وهي

1- صلاح الدين شروخ: **مدخل في علم الاجتماع -للجامعيّين-**، **مرجع سابق**، ص133،134.

2- فاخر عاقل: **مرجع سابق**، ص177.

في الغالب ذات طبيعة جنسيّة. ولكن المبدأ الأساسي في فكر **فرويد** هو أنّ المريض يحتاج أن يعرف طبيعة مرضه وإلى إحياء الخبرة الأصليّة التي تسبّب المرض والارتفاع بها إلى مستوى الشعور لتخليص المريض من مركّبه، وبذلك ساعد في شفاء حالات الشلل الهستيري، المخاوف العصبيّة، الغيبوبة والكبت بأنواعه المختلفة. وافترض **فرويد** أنّ المركّب الأصلي ليس إلّا نتيجة لصدمة عاطفيّة تلقّاها المريض، قد تكون خياليّة أو واقعيّة، وحسبه دائمًا فإنّ الذاكرة لا تموت تمامًا [1]. نستنتج أنّ أسس الفرويديّة هي الجنس، الطفوليّة والكبت. وحسب **فرويد** فإنّنا لم نتعلّم المخاوف بالارتكاس الشرطي، وإنّما لأنّها تخفي رغبات لا يوافق المجتمع عليها، فالخوف هو قناع للرغبة. كما أرجع جميع العلاقات الإنسانيّة إلى الليبيدو (الغريزة الجنسيّة)، ويقصد بها طاقة الميول التي تعود إلى كلّ ما يشمله لفظ الحبّ، وهي طاقة تُعتبر كأنّها مقدار كمّي ولكن يصعب قياسها [2]. ويشبّه **فرويد** التنويم المغناطيسي بحال الحبّ من حيث أنّه لا يتعدّى بالذات أو الأنا أو الموضوع، ولكنه يستند إلى نوازع جنسيّة مكبوتة. كما تلعب الرموز دورًا هامًّا في النوم، فالرموز في الأحلام هي نتاج الرقابة التي تمنع الرغبات المستترة من الوضوح الشعوري، وتلعب دورًا هامًّا في الحياة الاجتماعيّة. أمّا تفسير الدين عند **فرويد** فهو مرض عصابي أساسه الأفكار المتسلّطة، وهو ما يعطي الدين –حسبه– القوّة والسلطان. [3]

وباختصار فإنّ **فرويد** يفسّر أصل المجتمع ومختلف مظاهر الحضارة بنزعات الليبيدو التي هي قوّة حياة فطريّة، ويميّز إلى جانبها غريزة الاعتداء أو الإتلاف والموت، فيقوم المجتمع بتوجيه الأفراد إلى العدوان على المجتمعات الأخرى.

وعمومًا، فإنّ نظريّة **فرويد** لم ترضِ علماء النفس ولا علماء الاجتماع، وهو نفسه **(فرويد)** يذكر أنّها عبارة عن محاولة في التفسير، وينطبق على نظريّته ما ينطبق على كلّ التفسيرات التي حاولت تفسير الظاهرة الاجتماعيّة عن طريق الحالات الفرديّة، لأنّ الحالات الاجتماعيّة ذات صفات مميِّزة لها عن غيرها.

1- **المرجع السابق**، ص183.

2- عبد الكريم اليافي: **تمهيد في علم الاجتماع**، المطبعة العموميّة دمشق، د.س، ص452.

3- حسن شحاتة سعفان: **تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعيّة**، دار النهضة العربيّة، القاهرة–مصر، 1976م، ص392.

خاتمة

يتنوّع الواقع المجتمعي في كلّ مرحلة تاريخيّة بعمليّات التراكم المعرفيّة التي يحقّقها الباحث الاجتماعي في معالجة موضوعات العلوم الاجتماعيّة المختلفة لتتّضح ارتباطاتها ومدى تعدّد اتّجاهاتها ومدارسها، خاصّة في تناولها لمختلف الاتّجاهات النظريّة التي تشكّل جزءًا أساسيًّا من الحقيقة العلميّة في حياتنا اليوميّة، فهي الأساس الكامل وراء كلّ مذاهب المعرفة الانسانيّة وكلّ تفسير لأنماط السلوك المختلفة التي يسلكها الأفراد والجماعات داخل البناءات الاجتماعيّة المتعدّدة والمتباينة في كلّ مظاهر النشاط الاجتماعي المميّز في الحياة الاجتماعيّة. كما تتضمّن التراكمات المعرفيّة كلّ ما يميّز الفِكر الاجتماعي من بناءات فرعيّة تختلف باختلاف الاتّجاهات الفكريّة التي تميّز فِكر مختلف الرواد في مدارسهم بمختلف اتّجاهاتهم وفلسفاتهم التي ينطلقون منها في تفسير الظواهر الاجتماعيّة.

فالعلوم الاجتماعيّة لا يمكن أن تؤدّي وظائفها وتحقّق أهدافها دون تكامل وحدة أُطرها النظريّة والفكريّة ودون تطوّر الأساليب المنهجيّة والبحثيّة. وبالفعل فقد استطاع الرواد والمفكّرون في مجال العلوم الاجتماعيّة الوصول إلى بلورة وتطوير المدارس الفكريّة والنظريّة التي عملت على تمكين العلم من تنمية مناهجه الدراسيّة العلميّة وتطوير أدواته البحثيّة تماشيًا مع التغيّرات التي طرأت على المناهج والنظريّات والنُّظم الاجتماعيّة.

وأخيرًا نأمل أن يكون هذا العمل المتواضع إضافة نافعة إلى رصيد معرفة الطالب وعونًا له على متابعة البحث في الدراسات الاجتماعيّة المختلفة.

المـــراجـــــــع

قائمة المراجع

أولا: بالعربيّة

أ- الموسوعات، المعاجم والقواميس

1. جميل صلبيبا: **المعجم الفلسفي**، ج2، دار الكتاب، لبنان-بيروت، 1982م.
2. دينكن ميتشل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1981م.
3. عبد المجيد البصير: **موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامّة**، دار الهدى، الجزائر، 2010م.
4. عبد النور جبور: **المعجم الأدبي**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1984م.
5. محمد شفيق غربال: **الموسوعة العربية الموسّعة**، ط2، مؤسّسة الشعب، القاهرة-مصر، 1972م.
6. محمد محمود ربيع وآخرون: **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994م.

ب- الكتب

7. أ. لارامي و ب. فالي: **البحث في الاتصال -عناصر منهجية-**، ترجمة ميلود سفاري وآخرون، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2004م.
8. أ.ب. شبتولين: **النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة**، دار الفارابي، بيروت-لبنان، 1981م.
9. إبراهيم الأبرش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق، عمان-الأردن، 2009م.
10. إبراهيم عثمان: **مقدّمة في علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان-الأردن، 1999م.
11. إبراهيم عيسى عثمان: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008م.
12. إحسان محمد الحسن: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1982م.
13. إحسان محمد الحسن: **مناهج البحث الاجتماعي**، دار وائل، الأردن، 2005م.
14. إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005م.
15. أحمد القصير: **منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسيّة والبنيويّة**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة-مصر، 1985م.
16. أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط8، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986م.
17. أحمد زايد: **علم اجتماع النظريّات الكلاسيكيّة والنقديّة**، دار الكتب المصريّة، القاهرة-مصر، 1997م.
18. أحمد سليمان أبو زيد: **نظريّة علم الاجتماع -رؤية نقديّة راديكاليّة-**، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة-مصر، 2006م.
19. أحمد عباده سرحان: **مقدمة في الإحصاء الاجتماعي**، الدار القومية، مصر، 1963م.

20. أنور حسين عبد الرحمان وفلاح محمد حسن الصافي: **مناهج البحث بين النظرية والتطبيق**، التأميم للطباعة والنشر، كربلاء–العراق، 2005م.
21. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
22. جابر عبد الحميد جابر وآخرون: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 2002م.
23. جازية كيران: **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016م.
24. جمال زكي، السيد ياسين: **أسس البحث الاجتماعي**، نقلا عن عمر التومي الشيباني –مناهج البحث الاجتماعي–، منشورات مجمّع الفاتح للجامعات، طرابلس–ليبيا، 1989م.
25. جورج غوريفتش: **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة أحمد رضا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1973م.
26. حسن شحاتة سعفان: **تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعيّة**، دار النهضة العربيّة، القاهرة–مصر، 1976م.
27. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: **ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، 1977م.
28. خاطر أحمد مصطفى: **البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2001م.
29. خضر زكريا: **النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ج1، مطبوعات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعيّة، دمشق–سوريا، 1988–1989م.
30. ذوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي–مفهومه، أدواته، أسلوبه–**، دار المجدلاوي، عمان–الأردن، 1983م.
31. ذوقان عبيدات: **البحث العلمي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان–الأردن، 2001م.
32. رابح كعباش: **علم اجتماع التنظيم**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة–الجزائر، 2006م.
33. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنية: **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار الصفا، عمّان–الأردن، 2000م.
34. رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى، الجزائر، د.س.
35. زكي نجيب محمود: **فلسفة وفنّ**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة–مصر، 1963م.
36. زينب محمد زهري: **علم اجتماع المسرح –تقنياته النظرية والمنهجية والعلمية–**، مجلس الثقافة العامّ، الجماهيرية الليبية، د.س.
37. سامي ملحم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة، القاهرة–مصر، 2000م.
38. سامية محمد جابر: **منهجيّات البحث الاجتماعي والإعلام**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية–مصر، 2000م.

39. سعاد عطا فرج: **تاريخ تطوّر الفكر الاجتماعي**، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة–مصر، 2008م.
40. سعد مرسي بدر: **الإيديولوجيا ونظريّة التنظيم**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية–مصر، 2000م.
41. سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام –الأسس والمبادئ–**، عالم الكتب، القاهرة–مصر، 1976م.
42. سمير نعيم أحمد: **النظريّة في علم الاجتماع**، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة–مصر، 1977م.
43. السيد الحسيني: **النظريّة الاجتماعيّة ودراسة التنظيم**، ط3، دار المعارف، القاهرة–مصر، 1981م.
44. السيد علي شتا: **نظرية علم الاجتماع**، مؤسّسة شباب الجامعة، القاهرة–مصر، 1993م.
45. شحاتة صيام: **النظريّة الاجتماعيّة من المرحلة الكلاسيكيّة إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008م.
46. صلاح الدين شروخ: **مدخل في علم الاجتماع –للجامعيّين–**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر، 2005م.
47. صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث القانوني للجامعيّين–علوم قانونية، علوم اجتماعية–**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر، 2003م.
48. صلاح مصطفى الفوّال: **معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 1982م.
49. طلعت همام: **سين وجيم عن مناهج البحث العلمي**، ط3، مؤسسة الرسالة بالاشتراك مع دار عمار، بيروت–لبنان، 1989م.
50. عامر مصباح: **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017م.
51. عائشة عبد الرحمان: **القرآن وقضايا الإنسان**، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 1972م.
52. عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1981م.
53. عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الاجتماعي –محاولة نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده–**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية–مصر، 1985م.
54. عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1997م.
55. عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة–مصر، 1979م.
56. عبد الباقي زيدان: **قواعد البحث الاجتماعي**، مطبعة السعادة، القاهرة–مصر، 1980م.
57. عبد الرحمان بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م.
58. عبد الغفار رشاد القصيبي: **مناهج البحث في علم السياسة**، منشورات جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، 2004م.
59. عبد الكريم اليافي: **تمهيد في علم الاجتماع**، المطبعة العموميّة دمشق، د.س.
60. عبد الله عامر الهمالي: **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي–ليبيا، 1988م.
61. عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع –النشأة والتطوّر–**، دار المعرفة الجامعية، بيروت–لبنان، 1999م.
62. عبد المعطي محمد عساف وآخرون: **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2002م.

63. عبد المعطي محمد علي، السرياقوسي محمد: **أساليب البحث العلمي**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988م.
64. عبد الناصر جندلي: **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
65. عطوف محمود ياسين: **مدخل في علم النفس الاجتماعي**، دار النهار، بيروت–لبنان، 1981م.
66. علي غربي: **علم الاجتماع والثنائيات النظرية التقليدية المحدثة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة–الجزائر، 2007م.
67. علي ليلة: **النظريّة الوظيفيّة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا –الرواد والقضايا–**، جامعة عين شمس، القاهرة–مصر، 2008م.
68. علي معمر عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية –الأساسيات والتقنيات والأساليب–**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة–مصر، 2008م.
69. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
70. عمر التومي الشيباني: **مقدّمة في الفلسفة الاسلاميّة**، الدار العربية، ليبيا، تونس، 1990م.
71. عمر التومي الشيباني: **مناهج البحث الاجتماعي**، ط3، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس–ليبيا، 1989م.
72. غازي عناية: **البحث العلمي –منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه–**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014م.
73. غريب محمد سيد أحمد وناجي بدر إبراهيم: **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1986م.
74. فاخر عاقل: **مدارس علم النفس**، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 1977م.
75. فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمن: **علم النفس الاجتماعي –رؤية معاصرة–**، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، 1999م.
76. كامل محمد عمران: **المدارس الاجتماعيّة المعاصرة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003–2004م.
77. م. روزنتال، ب. بودين: **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم، ط5، دار الطليعة، بيروت–لبنان، 1985م.
78. مبارك محمد الصاوي محمد: **البحث العلمي –أسسه وطريقة كتابته–**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة–مصر، 1992م.
79. محجوب عطية الفائدي: **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات على المجتمعات الريفية**، جامعة عمر المختار البيضاء، الجمهورية العربية الليبية، 1994م.
80. محمد زيان عمر: **البحث العلمي –مناهجه وتقنياته–**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
81. محمد شلبي: **المنهجية في التحليل السياسي–المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات–**، دار هومه، الجزائر، 1997م.
82. محمد طلعت عيسى: **البحث العلمي –مبادئه ومناهجه–**، ط3، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة–مصر، 1963م.

83. محمد عاطف غيث: **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 1975م.
84. محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري–**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 1990م.
85. محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
86. محمد علي محمد: **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1986م.
87. محمد لبيب النجيحي: **مقدّمة في فلسفة التربية**، ط2، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة–مصر، 1967م.
88. محمود أبو زيد: **أعلام الفكر الاجتماعي والانثروبولوجي الغربي المعاصر**، ج2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2007م.
89. مصطفى الخشّاب: **علم الاجتماع ومدارسه**، ط3، دار المعارف، القاهرة–مصر، 1975م.
90. مصطفى بوجلال: **علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2015م.
91. مصطفى عمر التير: **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس–ليبيا، 1995م.
92. معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: **علم النفس الاجتماعي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، د.س.
93. مكّي مصطفى: **البحث العلمي –آدابه وقواعده ومناهجه–**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
94. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي**، القاهرة–الشارقة، 2006م.
95. منير الحمزة: **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة–الجزائر، 2011م.
96. ناصر قاسمي: **دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2011م.
97. ناصف سعيد: **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها –نماذج لدراسات وبحوث ميدانية–**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة–مصر، 1997م.
98. نبيل السمالوطي: **علم الاجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث–**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1991م.
99. نسيمة ربيعة جعفري: **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي –المذكرة، الرسالة، الأطروحة، كل التخصصات–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006م.
100. نيكولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمود عودة وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1997م.
101. الهادي محمد محمد: **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة–مصر، 1995م.

ج- المجلات والدوريات

102. أحمد زكي: الأخلاق والقيم والعادات في حياة الناس –ما مصادرها؟–، **مجلة العربي الكويتيّة**، العدد 168، نوفمبر 1972م.

103. عبد الله زكريا الأنصاري: بين العقل والعاطفة في عالمنا العربي المعاصر، **مجلة العربي الكويتيّة**، الكويت، العدد 157، ديسمبر 1976م.

104. محمد عزيز الحبابي: الإنسان حيوان يتكلّم، **مجلة عودة الحق المغربية**، العدد 1، جوان 1973م.

د- الرسائل والأطروحات

105. حسان الجيلاني: **الجماعات الصغيرة في التنظيم**، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح، طرابلس–ليبيا، ماي 1999م.

ثانيا: بالفرنسية

A- Dictionnaires

1. *Gérard Durozoi, André Roussel Nathan:* ***Dictionnaire de philosophie****, Imprimé en France par I.M.E, 2003.*
2. *Joseph Sumpf et Michel Hugues :* ***Dictionnaire de sociologie****, Librairie Larousse, Paris, 1978.*

B- Ouvrages

3. *Ahmed Taleb:* ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (guide du chercheur)****, traduction: Bendimered Nacera, Edition Dar el Gharb, Oran-Algérie, 2004.*
4. *Benoit Dardenne; et al:* ***La recherche en psychologie -méthodologie et statistique-****, Louvain-la-Neuve, Bruylant-Academia, Belgique, 2001.*
5. *Bernard S. Phillips:* ***Social Research –Strategy and Tactics-****, Ed_3, University of Minnesota, United States, 1976.*
6. *François Buton, Nicolas Mariot:* ***Pratiques et méthodes de la socio-histoire****, Presses Universitaires de France, 2009.*
7. *Georges Cantecor :* ***Le Positivisme****, Hachette Livre – BNF, France, 2013.*
8. *Gnansa Djassoa:* ***Méthodologie de la recherche scientifique en psychologie (Une démarche algorithmique)****, Presses Académiques Francophones, France, 2013.*
9. *Institut marksizma-leninizma:* ***Marx and Engels through the eyes of their contemporaries****, Progress publishers, Moscow, Russia, 1978.*
10. *Jean-Noël Baléo, Bernard Bourges, Philippe Courcoux :* ***Méthodologie expérimentale : méthodes et outils pour les expérimentations scientifiques****, Edition Tec & doc Lavoisier, France, 2003.*
11. *Maurice Bouvier-Ajam:* ***Essai de méthodologie historique****, Edition Le Pavillon, France, 1970.*

12. *Robert Evola; Mbonji Edjenguèlè:* ***Manuel d'enquête par questionnaire en Sciences sociales expérimentales****, EPU, Éditions Publibook université, Paris, 2013.*
13. *Robert Freedman:* ***Marx on economics,*** *Introd. by Harry Schwartz, Harmondsworth, Middlesex, Penguin Books, Pelican books, England, 1968.*
14. *Roger Mucchielli:* ***Le questionnaire dans l'enquête psycho-sociale -Connaissance du problème, applications pratiques-****, 10ème Ed, Entreprise Moderne d'Edition, Paris, 1993.*
15. *Tom B. Bottomore, Maximilien Rubel:* ***Karl Marx Selected writings in sociology and social philosophy****, Pelican books, London, 1963.*